كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

النحو التركيبيّ
عند الإمام عبد القاهر الجرجانيّ
من خلال كتابه ﴿ دلائل الإعجاز ﴾

إعداد

د/ الضبع محمد أحمد عبد الرحيم

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا

(العدد الثالث والثلاثون – الجزء الثاني ٢٠١٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، أما بعد ،،،

فإن المتأمل في الدرس النحويّ ، يدرك أن اهتمام النحويين الأوائل بوضع قواعد تمكن من يُراعيها من انتحاء سمت كلام العرب ، لم يكن من الممكن القيام به على مستوى المبنَى ، دون مراعاة (المعنى) ، وليس هذا راجعًا إلى طبيعة العلاقة التى تربط المبنَى بالمعنى ، بل يرجع – كذلك بالدرجة الأولى – إلى بنية هذا (النحو العربي) لا بوصفه قواعد جامدة ، بل بوصفه تحليلًا للعلاقات بين الكلمات ، وارتباط بعضها ببعض ، وغير ذلك مما يساعد على فهم المعنى المقصود من الكلام .

ومن ثمّ كان (المعنى) عنصرًا أساسيًا في منهج الدرس النحوي ، بل لا أبعد إذا قلتُ : إن وظيفته هى تحديد (المعنى) وتفهيمه أكثر مما هى ضبط (المبنَى) وتنظيمه ، بل هو الغاية والعلة التى من أجلها نشأ ، وحولها يدور المرمَى الذى ينشد الدرس النحوي – بل الدرس البيانىّ كله – الإمساك بناصيته ،

" لأن (النحو) حين يحدد السلوك اللغوي عند العرب في بناء الأسلوب ، وهندسة العبارة ، من خلال ضبطه وتحديده (المعنى) من جهة ، وتأسيسه شبكة العلاقات بين الكلم داخل الجملة من جهة أخرى ، يمكّن الدارس من ممارسة نشاطه النقديّ القائم على التفكير والتفسير ، والملاحظة النافذة إلى أعماق النص، والكشف عن طاقاته المتعددة "[1] .

[1] المدخل إلى دراسة البلاغة العربية د. أحمد خليل صـ ٨١ .

وهو ما كان يعيه تمام الوعي النحويون – رحمهم الله – بدءًا بالخليل بن أحمد وسيبويه ، ومرورًا بأبي على الفارسي وتلميذه النابه ابن جني ، وانتهاءً بأصحاب شروح (الكتاب) في القرن الرابع الهجري .

ثم كانت تلك القفزة الرائعة التى قفزها الدرس النحويّ في القرن الخامس الهجري على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في كتابه العظيم (دلائل الإعجاز) الذى أكد فيه على أهمية (النحو) وفاعلية (المعنى النحوي) في شرح النصوص وتفسيرها ، وأن (معاني النحو وأحكامه) هى السبيل إلى (النظم) الذى يمثل الحجة القاطعة على الإعجاز القرآني ، فليس (النظم) عنده مجرد ضم الكلمات ، كيفما جاء واتفق ، بل نظم قائم على تعليق الكلمات بعضها ببعض من خلال ترتيب المعاني في النفس ، وتلاقيها على الوجه الذى يقتضيه العقل ، وموافقة ذلك لقواعد النحو ، إذ العبرة ليست بالتناسق الصوتي ، وإنما العبرة بالتناسق الدلاليّ ،هذا فضلًا عن إشاراته الدقيقة إلى أن العلاقة وطيدة بين القاعدة النحوية واللفظ والمعنى ، وأن (المعنى النحوي) هو الذى يحقق التوافق في اختيار المفردات اللغوية مع عنصري الدلالة النحوية : العنصر الوظيفي ، والعنصر التركيبيّ ، مما يتيح للمتكلم أن يستفيد من أنواع المعاني النحوية في خلق أنماط تركيبية ، تعبّر عن أغراضه ، وتكشف عن مقاصده .

من أجل ذلك جاء هذا البحث (النحو التركيبي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه : دلائل الإعجاز) في محاولة لتحقيق الغايات الآتية :

الأولى : الكشف عن أهمية نظرية (النظم) في بيان الإعجاز القرآني ، باعتبارها أساسًا منهجيًا يرتكز على مقتضيات (علم النحو) ، وعلى مراعاة أصوله وقوانينه ، مما جعلها مؤهلة ومعتمدة لتناول كل صنوف الكلام .

الثانية : العودة إلى فهم الدراسات النحوية فهمًا صحيحًا ، من خلال تقصى الأسس المعنوية التى قامت عليها .

الثالثة : الكشف عن مدى مشروعية انتقاد الدرس النحوي ، ووصفه بأنه دراسة شكلية ، تستبعد المعطيات الدلالية ، ولا تراعى تأثير العناصر غير اللغوية في التقعيد ، ومن ثمّ تصغيرُ شأنه ، والحطُّ من قدره في الكلام ، وعدّه ضرْبًا من التكلف ، لا حاجة لنا به في فهم بناء النصوص .

الرابعة : التعرّف على طبيعة الدلالة النحوية في تصور الإمام عبد القاهر والوقوف على تطبيقاتها المختلفة ، مع توضيح أثر أغراض المتكلم ومقاصده في الشكل الخارجي للتراكيب .

الخامسة : الوقوف إزاء المباحث التى عالجها في كتابه (دلائل الإعجاز) متعلقة بمعاني النحو وأحكامه.

إلا أن تحقيق تلك الغايات لم يخلُ من صعوبات ، لعل أبرزها : عظم (المدونة) التي ندرس النحو التركيبيّ من خلالها (دلائل الإعجاز) إلى حد لا يملك الباحث معه إلا أن يتواضع أمام ضخامتها ، مما يصعب معه استخراج فكر الإمام عبد القاهر ، والوقوف على مخبآته إلا بعد طول مراجعة وكثرة نظر ، أو كما يقول الإمام عبد القاهر :

" واعلم أنك لا تشفي العِلّة ولا تنتهى إلى ثَلَج اليقين ، حتى تتجاوز حدَّ العلم بالشئ مجملًا ، إلى العلم به مفصَّلًا ، وحتى لا يقنعك إلا النظرُ في زواياه ، والتغلغلُ في مكامنه ، وحتى تكون كمَن تتبَّع الماء حتى عرف مَنْبَعَه ، وانتهى في البحث عن جوهر العُود الذى يُصنَع فيه إلى أن يعرف مَنْبِته ، ومَجْرَى عُرُوق الشجر الذى هو منه "[1] .

[1] دلائل الإعجاز صـ ٢٦٠ .

واستظهار ذلك وتبيّنه ، كما يقول : " شئ في سُوس العقل ، وفي طباع النفس إذا كانت نفسًا "[1] .

وعلى هذا يكون عنوان البحث موضحًا للإشكالية التى يتناولها ،وهى – في الواقع – إشكالية لها تبعات كثيرة ، لعل أهمها على الإطلاق البحث في البنية والدلالة ، ومدى علاقة التقعيد للغة بالمباحث الدلالية ، والنفاذ في صميم العلاقة بين المتكلم والكلام الذى ينتجه من جهة ، وبينه وبين السامع من جهة أخرى ، على الوجه الذى يحقق الفهم والإفهام ، وإنجاح العملية التواصلية بينهما .

ونظرًا لخصوصية الموضوع الذى أتناوله في هذه الدراسة ، والذى يمتُّ بصلة مباشرة لعلمى النحو والبلاغة (علم المعانى) ، ويرتبط باستعمال المتكلم في إطار أداء الوظيفة التواصلية المتمثلة في التعبير عن أغراضه ومقاصده لتوخّى إفادة السامع ، فقد اعتمدتُ (المنهج الوصفي التحليلىّ) الذى يتناسب مع مثل هذه الدراسة ، إذ يسمح لى بالتنقيب عن الخلفيات الفكرية اللغوية والنحوية للإمام عبد القاهر ، والتى كانت عوامل مهمة في تكامل نظرية النظم ، مع رصد مواقف المحدثين من تلك الخلفيات ، ومحاولة تفسيرها ، والتعرّض إليها بالشرح والتحليل .

أما عن بنية البحث : فقد قسمته إلى : مقدمة ، ومدخل ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وثبت بمصادره ومراجعه ، ثم فهرس لموضوعاته ، على النحو التالي :

- المقدمة : ذكرت فيها نبذة عن موضوع البحث ، وغاياته ، والصعوبات التى اعترضتنى في سبيل إنجاز تلك الغايات ، ومنهج دراستى فيه ، والخطة التى انتظمته .
- **المدخل** : وعنوانه (وقفات منهجية مع بعض المفاهيم النحوية)

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٣٤ .

لتكون الدراسة علمية منطقية وأكثر منهجية ، تمّ بداية ضبط بعض المفاهيم التى تتعلق مباشرة بموضوع البحث ، فتناولت فيه :

- مفهوم النحو بمستوييه : مستوى ضبط أواخر الكلمات ، ومستوى تأليف الكلام
- مفهوم معاني النحو .
- مفهوم اللفظ والمعنى (مفهوم البنية – الشكل – الوظيفة) .
- مفهوم الفائدة .
- مفهوم الأغراض والمقاصد .

• **الفصل الأول** : وعنوانه (نظرية النظم والدرس النحوي) وقد قسِّم هذا الفصل إلى خمسة مباحث :

المبحث الأول : مفهوم النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجانى .

المبحث الثاني : موقع (النحو) من اللفظ والمعنى عند الإمام عبد القاهر.

المبحث الثالث : فكرة العامل النحوى عند الإمام عبد القاهر في ضوء كتابه (دلائل الإعجاز) .

المبحث الرابع : نظرية (تضافر القرائن) بوصفها بديلًا عن فكرة(العامل).

المبحث الخامس : الحمل على المعنى عند الإمام عبد القاهر الجرجانى .

• **الفصل الثانى** : وعنوانه (التراكيب النحوية عند الإمام عبد القاهر الجرجانى) وقد قسِّم هو الآخر إلى خمسة مباحث :

المبحث الأول : طبيعة التركيب النحوى .

المبحث الثانى : التركيب النحويّ وعلاقته بالفكر الإنسانىّ .

المبحث الثالث : مكونات التركيب النحوى .

المبحث الرابع : أدوات الربط في التركيب النحوى .

المبحث الخامس : أثر أغراض المتكلم في شكل التركيب النحوى .

• **الفصل الثالث** : وعنوانه (إسهامات الإمام عبد القاهر في الحقل الدلالىّ)وهو – أيضًا – على خمسة مباحث :

المبحث الأول : علاقة اللفظ بالمعنى .

المبحث الثاني : دلالة الحدث الكلاميّ .

المبحث الثالث : دلالة الإسناد .

المبحث الرابع : الدلالة النحوية عند الإمام عبد القاهر الجرجاني .

المبحث الخامس : المعنى النحوي بين الدلالة الوظيفية والدلالة التركيبية .

• **الخاتمة** : وقد سجّلت فيها أهم النتائج التى توصل إليها البحث في (النحو التركيبي) عند الإمام عبد القاهر من خلال كتابه (دلائل الإعجاز) .

• ثبت مصادر البحث ومراجعه : وهى – بحق – قراءة واعية لكتاب (دلائل الإعجاز) بالإضافة إلى بعض كتب النحو والبلاغة والتفسير قديمها وحديثها ، وبخاصة تلك الكتب التى تعنى بالوظائف النحوية ، وتهتم بالمعانى الدلالية .

• وأخيرًا .. ذُيِّل البحث بفهرس لموضوعاته التى ناقشها ، والتى عالجها على نحوٍ يقرب من الإفصاح عن الغاية التى سعى إلى تحصيلها .

وبعد .. فإني أرجو الله – العلىَّ القدير – أن أكون قد وُفِّقت في دراسة هذا الموضوع من خلال تلك النقاط التى ارتكز عليها البحث .

والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الباحث

الدكتور / الضبع محمد أحمد عبد الرحيم

الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر

المـدخل

وقفات منهجية مع بعض المفاهيم النحوية

ويشتمل على :

- مفهوم النحو.
- مفهوم معاني النحو.
- مفهوم اللفظ والمعنى.
- مفهوم الفائدة.
- مفهوم الأغراض والمقاصد.

مفهوم (النحو)

تمثل عمل النحويين القدامى فى مستويين :

أ – مستوى ضبط أواخر الكلمات:

انحصر مفهوم (النحو) فى كتب المتأخرين من النحاة فى البحث عن العلامات التى تتعاقب على أواخر الكلمات من رفع ، ونصب ، وجرّ ، وجزم ، فقد بدا واضحًا أن " أكثر ما كانوا يهتمون به هو التغيير الذى لاحظوه فى أواخر الكلم فى ثنايا الجملة ، وكان هذا التغيير يلفت انتباههم ، فأقبلوا عليه تعليلًا وتفسيرًا فى هدى الفكرة التى رأوها أساسًا ، ينبنى عليه الدرس النحوى ، أعنى فكرة العمل والعامل "[١] .

وكانت النتيجة الحتمية لهذا الاهتمام أن أصبح (الإعراب) هو الغاية التى يسعى إليها (علم النحو) يقول الرضىّ : " المقصود الأهم من علم النحو : معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب "[٢] ، بل أصبح مصطلح (الإعراب الإعراب) مرادفًا أحيانًا عندهم لمصطلح (النحو) وذلك ما نلمحه فى تسمية بعض كُتبهم ، ككتاب (سرّ صناعة الإعراب) لابن جنى ، وكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام وغيرهما ، ويصرح الزجاجى بأن (النحو) يسمى إعرابًا ، لأن الغرض طلبُ علمٍ واحد[٣] .

نستنتج من هذا أن المقصود الأهم منه هو (الإعراب) بوصفه الأثر الناتج عن وجود العامل ، ومن ثمّ عرّفوه بأنه " علم يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء "[٤] .

---

[١] النحو العربى : نقد وتوجيه د. مهدى المخزومى صـ ٦٥ .

[٢] شرح الكافية ٣٠/١ .

[٣] انظر : الإيضاح فى علل النحو صـ ٩١ .

[٤] إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى صـ ١ .

وقد صرفهم هذا – فى رأى كثير من المحدثين – عن قضايا نحوية أخرى مهمة ، كالكشف عن العلاقات السياقية ، وتحديد المعانى النحوية ، وتفسير كثير من أوضاع التركيب[١] ، فالأستاذ / إبراهيم مصطفى يرى أن النحاة " حين قصروا (النحو) على أواخر الكلمات ، وعلى تعرّف أحكامها قد ضيّقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقًا منحرفة ، إلى غاية قاصرة ، وضيّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة ، فطرق الإثبات ، والنفى ، والتأكيد ، والتوقيت ، والتقديم ، والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مرّوا بها من غير درس ، إلا ما كان منها ماسًّا بالإعراب ، أو متصلًا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير أساليبها "[٢] .

كما يرى الدكتور / تمام حسان أن انصراف النحاة إلى بناء (النحو) على العامل النحوى فقط ، قد جعل بحثهم قاصرًا عن تفسير المعانى النحوية ، فيقول : " لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوى إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط ، هى قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية ، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع فى الجملة ، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعانى النحوية "[٣] .

ويشير الدكتور / فاضل مصطفى الساقى إلى أن النحاة لم يتنبّهوا لما تنبّه له عبد القاهر الجرجانى من إيضاح المعانى الوظيفية للتركيب ، ولو ساروا فى (النحو) مسيرة عبد القاهر لتغيّرت معالم الدراسات اللغوية عمّا آلت إليه ، لأن

---

[١] من نحو المبانى إلى نحو المعانى د. محمد طاهر الحمصى صـ ٢٥ .

[٢] إحياء النحو صـ ٢ ، ٣ .

[٣] اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٢٣١ .

آراءه الذكية ودراساته وأفكاره فى مجال فهم أساليب التراكيب اللغوية ، تعدّ قفزة نوعيّة فى عالم اللغة[١] .

والحق أن هذا المستوى لا يمثل سوى مرحلة من المراحل التى مرّ بها النحو العربى ، وهى مرحلة المتون ، والشروح ، والحواشى ، والتقارير ، مع إطلالة القرن السادس الهجرى ، الذى وجد النحاة فيه أنفسهم فى ظل ظروف وقع فيها العالم الإسلامى بين الغزو المغولىّ والغزو الصليبىّ حوالى قرنين من الزمان من سنة ٤٩٠هـ إلى سنة ٦٩٠هـ [٢] ، مما أدى إلى أن تحوّلت " حلقات الدرس عند علمائنا الأجلاء إلى ساحات للمحاورة حول تقدير تراث الأمة ومراجعة جهود علمائها ، وهى مرحلة ضرورية فى تاريخ الحضارات العظيمة"[٣]، ومن ثم انصرفت جهود النحاة – حينذاك – إلى التراث النحوى ، جمعًا ، واختصارًا ، وشرحًا ، وتدقيقًا لكثير من مسائله ، وبذلوا فى ذلك جهودًا لا تقل عن جهود الذين استنبطوا واستخرجوا[٤] .

ولئن كان اختزال المختصرات قد أضرّ بدقة المفاهيم النحوية ، " فإن اعتماد المحدثين لكتب المختصرات ، جعل تلخيصهم للمنظومة النحوية العربية ، يؤول بهم إلى تحريفها تحريفًا واضحًا ، ويؤول بهم – خاصة – إلى تحريف مفهوم (الإعراب) تحريفًا يناقض قول النحاة العرب مناقضة صريحة "[٥] .

---

[١] انظر : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة صـ ٩٥ .

[٢] انظر : وثائق الحروب الصليبية والغزو المغولىّ للعالم الإسلامى : دراسة ونصوص د. محمد ماهر حمادة صـ ٢١ .

[٣] خصائص التراكيب : دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى د. محمد محمد أبو موسى صـ ٢٥

[٤] انظر : ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٤٩/١ .

[٥] المنوال النحوي العربى د.عز الدين مجدوب صـ ١٣٢ .

فالحقيقة أن (الإعراب) عنصر من عناصر (النحو) ، " فالنحو كلٌّ ، والإعراب بعض هذا الكل ، ولو كان الإعراب هو (النحو) لكانت اللغات غير المعربة – كالإنجليزية مثلًا – لا يوجد بها نحو "[1] ، ولهذا وقف (الإعراب) عاجزًا عن أن يصل إلى شئ ذى بال من عظمة الأسلوب القرآنى ، وما فيه من إعجاز يتحدَّى أداء أىِّ متكلم مهما تكن كفاءته اللغوية ، وفى ذلك يقول الإمام عبد القاهر: " ومن العجب أنَّا إذا نظرنا فى (الإعراب) وجدنا التفاضل فيه مُحالًا، لأنه لا يُتصوَّر أن يكون للرفع والنصب فى كلام مزية عليهما فى كلام آخر "[2] .

وهذا يعنى أن (النحو) لدى عبد القاهر ، لم يعد مقصورًا على الإعراب، بل صار وسيلة من وسائل التصوير ، وأداة من أدوات الإحساس بجمال الكلام ، وليس أدلّ على ذلك من قوله فى إبراز الفرق فى الخبر بين أن يكون اسمًا ، وأن يكون فعلًا : " ولا ينبغى أن يغُرَّك أنَّا إذا تكلمنا فى مسائل المبتدأ و الخبر ، قدَّرنا الفعل فى هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول فى (زيد يقوم) إنه فى موضع (زيد قائم) فإن ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواءً ، لا يكون من بعده افتراق ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء ، لم يكن أحدُهما فعلًا ، والآخر اسمًا، بل كان ينبغى أن يكونا جميعًا فعلين ، أو يكونا اسمين "[3] .

فالمفهوم من هذا النص أن عبد القاهر لا يُولى اهتمامه بالخبر وهو القيام ، بقدر اهتمامه بالصورة التى يأتى عليها ، والهيئة التى يكون عليها ، وهذا راجع

---

[1] ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم د. أحمد سليمان ياقوت صـ ٢٠

[2] دلائل الإعجاز صـ ٣٩٩ وانظر : صـ ٣٩٥ .

[3] المصدر نفسه صـ ١٧٧ .

إلى تأكيده الدائم على ضرورة تآخى النحو والنظم معًا فى الكلام ، وليس النحو والإعراب فقط .

على أن القارئ لكتاب (المقتصد) للإمام عبد القاهر ، يرى فيه إرهاصات تنبئ عن ميلاد وشيك لنظرية جديدة ، لكنها لم تكن قد نضجت بعدُ ، وأظنُّ ظنًا قويًا أن عبد القاهر قد وضع ذلك الكتاب قبل (دلائل الإعجاز)[١].

ومن أخطر ما عثرتُ عليه فى كتاب (المقتصد) أن عبد القاهر ينصُّ على أن (الإعراب) فى الحقيقة معنى لا لفظ ، انطلاقًا من أن اختلاف العلامات الإعرابية معنى لا لفظ ، ثم يقول : " فإن اختلاف الحركة ، وكونها مرة ضمة ، وأخرى فتحة ، وثالثة كسرة ، ليدلّ هذا الاختلاف على معانٍ مختلفة ، إعرابٌ ، وليس نفس الحركة بإعراب ، ألا ترى أنها إذا وُجِدتْ ، ولم يوجد الاختلافُ ، لم تكن الكلمة معربة "[٢] .

وهذا الرأى يخالف الاتجاه الذى استقرّ عليه جمهور النحاة من أن الإعراب أمر لفظىّ[٣] ، ثم إن عبد القاهر – هنا – يغمز منهج النحاة فى أحسِّ مواضعه ، إذ يسعى إلى تغيير مفهوم (الإعراب) العزيز على نفوسهم ، وهو ما اصطلحوا على جعْله مرادفًا لمصطلح (النحو) ذاته ، كما سبق أن أوضحتُ[٤] .

ويبدو لى أن من بين الدوافع التى دفعت الإمام عبد القاهر إلى وضع كتابه (دلائل الإعجاز) أن يضع درس الإعجاز القرآنى فى مكانه الصحيح ضمن الدرس النحوى ، وتوخّى معانى النحو ، ومن هنا ظهرت من بعده دراسات ، تناولت إعجاز

---

[١] مقدمة تحقيق كتاب (المقتصد فى شرح الإيضاح) د. كاظم المرجان ٢٢/١ ٣١ .

[٢] المقتصد ٩٨/١ .

[٣] انظر : الهمع ٤٠/١ .

[٤] نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية د. مصطفى حميدة صـ ٦٤ .

القرآن من خلال (النحو) كما فى (الكشاف) للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، وفى (البحر المحيط) لأبى حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ[١] .

ب - مستوى تأليف الكلام :

إذا كان (النحو) لدى المتأخرين قد اتَّسم بهذا المفهوم الضيّق ، حين قصروا موضوعه على رصد أواخر الكلمات من حيث ما يعرض لها من إعراب وبناء ، فإن مفهومه لدى المتقدّمين ، وبعض المحققين من المتأخرين ، كان أكثر سعة ، وأوسع رحابة ، حيث تجاوز بحثهم فى (النحو) حركات أواخر الكلمات إلى حركات أوائلها وأواسطها ، فيما يسمونه (بنية الكلمة) ، كما بحثوا فيه الهيئة التركيبية للجملة من التقديم ، والتأخير ، والحذف ، والإضمار ، وذلك يعنى أنهم تناولوا كل ما يتعلق بصحة الكلام العربى من حيث تأليفه ، ودلالته على المعنى المراد[٢] .

وعلى هذا اعتبروا موضوعه : " اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية ، وأن الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى التأليف ، والاقتدار على فهمه والإفهام به "[٣] ، ولذلك فإنهم عرّفوا (النحو) بأنه : " انتحاء سَمْت كلام العرب ، فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها "[٤] .

---

[١] نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية د. مصطفى حميدة صـ ٢٥ .

[٢] انظر : البحث النحوى عند الأصوليين د. مصطفى جمال الدين صـ ٢٥ .

[٣] البحث النحوى عند الأصوليين صـ ٢٦ ، ٢٧ .

[٤] الخصائص ٣٥/١ .

فمفهوم (النحو) يشمل الإعراب والتصريف ، وغير ذلك مما يؤدَّى به إلى إيصال أغراض المتكلم للسامع ، وإفهامه إياها ، " وليس مقتصرًا على الأفق السطحىّ للتركيب ، بل ينتظم مستويات الإعراب ، والتركيب ، والبنية "[١] .

ومن ثم عرّف السكاكىّ (ت ٦٢٦هـ) النحو بقوله : " أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليه ، ليحترز بها عن الخطأ فى التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعنى بكيفية التركيب : تقديم بعض الكلم على بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك ، وبالكلم : نوعَيْها المفردة ، وما هى فى حكمها "[٢] .

فالسكاكى إذًا يعرض لمفهوم (النحو) الشامل الذى يمتد إلى معرفة كيفية ائتلاف الكلم فيما بينها ، انطلاقًا من تتبع ما نطقت به العرب ، مع مراعاة الخصوصيات ، أو على حد تعبيره (الهيئات) فى تأسيس أى تركيب وبناء علاقاته ، وهذا الكلام يؤكد أن " الإعراب – فى الفكر النحوى – قائم على التركيب، الذى هو نتاج الجملة ، وأنواعه المتأتية عن طرائق التأليف ، من اختيار العناصر الملائمة ، ورصفها ، وتقديم بعضها ، وتأخير الأخرى ، ذلك أنه على معرفة التركيب ، يتوقف الفهم والإبلاغ "[٣] .

إن (النحو) – وإن تناول اللفظ بالوصف والتحليل – غايته المعنى الذى يُدل عليه فى التركيب ، إذ " هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها "[٤] .

---

(١) نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث د. نهاد الموسى صـ ٥٤ .
(٢) مفتاح العلوم صـ ٣٧ .
(٣) ضوابط الفكر النحوى ٢/٦٠ .
(٤) إحياء النحو صـ ١ .

فوظيفة (النحو) عند هؤلاء إذًا هى معرفة تأليف الكلام العربى ، كما نطق به الفصحاء من العرب ، سواء تعلق بهيئة تأليفه جملةً من ناحية التقديم ، والتأخير ، والحذف ، والإضمار ، والفصل ، والوصل ، أو تعلق بمعرفة أجزائه التى ائتلف منها من ناحية الإعراب ، والبناء ، والتعريف ، والتنكير ، والتذكير ، والتأنيث ، ودلالة كل ذلك على المعانى التى كان يقصدها العرب بكلامهم[١] .

وقد جاء هذا نتيجة تصوّر النحويين المتقدّمين لطبيعة العربية ، وأنها لابد أن تكون ثابتة فى قوانينها ، من خلال معيار يزجر ، ويردع أى استعمال يخرج عن تلك القوانين ، فإن " شذَّ بعضهم عنها (أى : عن قوانين العربية) رُدّ به (أى : بالنحو) إليها " كما يقول ابن جنى[٢] ، حتى لا تكون هناك فجوة بين اللغة على ألسنة المتكلمين بها ، وبين قواعدها وقوانينها ، التى وُضِعتْ لفهم وإفهام النص القرآنى ، الذى يتصف بالبقاء والدوام ، ولذلك فإن لغته التى صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد ، بـ " أن تظلّ أكثر ثباتًا من كل تطور سياسى واجتماعى فى مجال التركيب بخاصة ؛ حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآنى ، كما أريد له أن يكون نصًا لغويًا معبّرًا عن القيم الكلية للعقيدة الدينية "[٣] .

وبهذا يتبين أن الدرس النحوى لم ينشأ لضبط الألسنة فحسب ، بل هو منهج فى تحليل طريقة اللسان العربى فى بناء الجمل من مفرداتها ، وتعليق بعضها ببعض ، وفق (معانى النحو وأحكامه) ولهذا تصدَّى الإمام عبد القاهر لدعوى الذين يزعمون أن (النحو) لا يعنيه إلا أن يضبط حركات أواخر الكلمات،

---

(١) البحث النحوى عند الأصوليين صـ ٢٩ .

(٢) انظر : الخصائص ٣٥/١ .

(٣) تقويم الفكر النحوى د. على أبو المكارم صـ ١٥١ ، وانظر : ضوابط الفكر النحوى ١٦٦/١

وما زاد على ذلك فهو فضْل لا يُجْدِى نفعًا ، ولا تحصل منه على فائدة ، لدرجة أن الإمام عبد القاهر جعل الجاهل بـ (علم النحو) " فى معنى الصادِّ عن سبيل الله ، والمُبتغِى إطفاءَ نور الله تعالى "[١] ، وبهذا صار هذا (النحو) من علوم الدين ، ومن مفاتيح ما أنزل الله على رسوله ، وبهذا – أيضًا – يتبين لنا السرّ فى أن صدّر الإمام عبد القاهر – رحمه الله – كتابه (دلائل الإعجاز) بالدفاع عنه وعن الشعر ، إيمانًا منه بمنزلة (النحو) و (الشعر) من قضية (إعجاز القرآن) وأنهما الوسيلتان لإدراك دقائق هذا الإعجاز ، يقول :

" وأما زُهْدهم فى (النحو) واحتقارُهم له ، وإصغارُهم أمرَه ، وتهاوُنهم به ، فصنيعُهم فى ذلك أشنعُ من صنيعهم فى الذى تقدَّم (أى : طعْنهم فى الشعر) وأشبهُ بأن يكون صدًّا عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ، ذاك لأنهم لا يجدون بُدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد عُلِم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى لا يتبين نُقصان كلامٍ ورُجْحانه حتى يُعْرَض عليه ، والمقياس الذى لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرْجَعَ إليه ، لا ينكر ذلك إلا مَنْ ينكر حِسَّه ، وإلا من غالطَ فى الحقائق نفسَه "[٢] .

وهذا يؤكد أن الإعراب ليس لفظًا – كما توهم بعض المحدثين[٣] – وليس مقصورًا على علامات الإعراب خاليًا من الاهتمام بالتركيب – كما زعم الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف[٤] – وإنما هو معنى يستوجبه تركيب الكلمات

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٨ .

[٢] المصدر نفسه صـ ٢٨ .

[٣] انظر : إحياء النحو صـ ٢٢ ، ودراسات نقدية فى النحو العربى د. عبد الرحمن أيوب صـ ٤٤ .

[٤] انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث صـ ١٦٢ .

وفق قوانين كلية ، يتم فى ضوئها اختيار العناصر الملائمة ، لأن " الإعراب مقولة لا تنشأ إلا عند الاستعمال ، وتحويل الإمكان اللغوى إلى فعل ، يولِّد بأفراد الكلمات جُملًا وأحكامًا "[١] .

ومن ثم فإن الإمام عبد القاهر يرى أن الكلمات إنما تنتظم داخل التركيب بحسب ما يتوخاه المتكلم من المعانى النحوية ، وليس هناك ضابط آخر ينظمها ، أو جامع يؤلفها ، ويجمع شملها ، فيقول فى معرض تقريره أن النظم والاستعارة هما مناط الإعجاز : " وإذا ثبت أنه فى (النظم) و (التأليف) وكنا قد علمنا أن ليس (النظم) شيئًا غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، وأنّا إنْ بقينا الدهر نُجْهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سِلْكًا ينظمها ، وجامعًا يجمع شمْلها ويؤلفها ، ويجعل بعضها بسبب من بعض ، غير توخى معانى النحو وأحكامه فيها ، طلبنا ما كلٌّ مُحالٍ دونه "[٢] .

ويقتضى كلام عبد القاهر أن يصرف المُعْرب همّه إلى أن يكون إعرابه كاشفًا عن المعانى النحوية للتركيب ، فلا يصح عنده كل تقدير إعرابىّ يؤدى إلى إفساد المعنى ، ومن الأمثلة التى ساقها على الإعراب المفسد للمعنى ذهاب المعربين فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[٣] ، إلى رفع (ثلاثة) على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثة ، لأن هذا التقدير شبهة لإثبات أن ههنا آلهة ، والعياذ بالله ، من حيث إن النفى هنا يدحض أن تكون عِدَّة الآلهة ثلاثة ، ولا يدحض أن تكون آلهة ، وإذا أدى هذا التقدير إلى

---

[١] النقد وقراءة التراث : عود إلى مسألة النظم د. حمادى صمود المجلة العربية للثقافة العدد ٢٤ سنة ١٩٩٣م صـ ٨٠.

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

[٣] من الآية ١٧١ من سورة النساء .

هذا الفساد ، وجب أن يُعْدَل عنه إلى غيره ، والوجه عند الإمام عبد القاهر أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ ، ويكون التقدير : ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو : فى الوجود آلهة ثلاثة ، ثم يصوغ قاعدة عامة مفادها : " أن حذف الخبر مطرِد فى كل ما معناه التوحيد ، ونفْى أن يكون مع الله – تعالى عن ذلك – إلهٌ "[١] .

إن الإمام عبد القاهر بهذا الكلام يقرر أننا لا نستطيع أن نقف على المعنى إلا من خلال علامات الإعراب التى جعلها المتكلم أضواءً على الطريق تهدى سامعه ، وهذا ما عناه حينما جعل (الإعراب) بالنسبة للمعانى ، " كالناسب الذى يَنْميها إلى أصولها ، ويُبيِّن فاضلَها من مفضولها "[٢] ، وهذا ما يجعلنى أقول :

إذا كان الإعراب مفتقرًا إلى المعنى ، أى : لابد من اتخاذ المعنى وسيلة للوصول إلى الإعراب ، حتى اضطرّهم هذا إلى قولهم الشهير : (الإعراب فرع المعنى) فإنى أقول : إن المعنى – أيضًا – يكون فرعًا للإعراب ، وهذا من أسرار جلال هذا العلم .

ويبقى الإمام عبد القاهر فى كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفارس المجلِّى فى هذا الميدان ، والنحوى المجدّد المبدعُ ، ولا يكمن سرُّ إبداعه فى استقلاله برأيه فى مسائل النحو المتفرقة ، ولكنْ فى طرحه رؤية جديدة للنحو قِوامها الكشف عن الارتباط بين الأوضاع النحوية والمعانى ، فلكل وضْع نحوىّ معنىً خاص ، يضاف إلى المعانى المعجمية للألفاظ "[٣] .

وقد أطلق الإمام عبد القاهر على تأليف الكلام بمقتضى المعانى النحوية مصطلح (النظم) وانتهى إلى أن ما يكون عليه نظم الكلام من صحة

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٣٧٩ .

(٢) المصدر نفسه صـ ٨ .

(٣) من نحو المبانى إلى نحو المعانى صـ ١٣ .

أو فساد إنما يرجع إلى (معانى النحو) ، فقال : " فلستَ بواجد شيئًا يرجع صوابُه إن كان صوابًا ، وخطؤُه إن كان خطأ إلى (النظم) ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معانى النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووُضِع فى حقه ، أو عُومِل بخلاف هذه المعاملة ، فأُزيل عن موضعه ، واستُعْمِل فى غير ما ينبغى له، فلا ترى كلامًا قد وُصِف بصحة نظم أو فساده ، أو وُصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه "[1] .

وبهذا يكون الإمام عبد القاهر قد رسم المنهج الواضح للإستفادة من (علم النحو) ، " فهو قد نقل هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات فقط ، والبحث عن العلة ، وعلة العلة إلى علم رحب فسيح... حيث أعطى للتراكيب النحوية معطيات حيَّة ، وولّد منها حياة جديدة ، وأضاف إليها ألوانًا من الدلالات، وأصباغًا من المعانى ، أعادت إلى (النحو) الحياة ، ولمسائله البقاء "[2] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٨٢ ، ٨٣ .

[2] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر د. عبد الفتاح لاشين صـ ٧٥ ، ٨٢ .

مفهوم (معانى النحو) :

يمكن تمثل (معانى النحو) فى شكل عشرة أصناف ، هى : طرق التعلق الإسنادى ومعانى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، والخبر باعتباره أسلوبًا ودلالة ، والشرط والجزاء ، ومعانى الحروف الداخلة على الكلام ، والفصل والوصل بين الجمل ، والتصرّف فى التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف ، والتكرار، والإضمار والإظهار .

" والملاحظ أن هذه المعانى والأصول والأبواب تجمع بين المعانى الوظيفية والمعانى المقامية البلاغية المتصلة بموقف المتكلم من خطابه ، والمعانى المقولية ، ومعانى الربط بين الجمل ، ويبدو فى هذه القائمة شمول (معانى النحو) للعمليات الدلالية والمقامية ، ويمكن إرجاعها إلى اختيارات المتكلم ، وظروف إبلاغة "[١] .

ومعانى النحو لدى الإمام عبد القاهر درجتان[٢] :

● درجة تجرى فى حدود الصحة والفساد ولا تتعدَّاه ، وهذه الدرجة لا تفيد كثيرًا من الناحية الفنية .

● ودرجة تجرى فى ميدان أرحب هو ميدان الفنّ والبلاغة ، وهذه الدرجة هى التى تعنيه من معانى النحو ، أما الإعراب والاقتصار عليه فلا تظهر فيه الجودة ، يقول : " ومن ههنا لم يجز إذا عُدَّ الوجوهُ التى تظهر بها المزية أن يُعدَّ فيها الإعراب "[٣] .

---

(١) ظاهرة الاسم فى التفكير النحوى (بحث فى مقولة الاسمية بين التمام والنقصان) د. المنصف عاشور صـ ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) انظر : أثر النحاة فى البحث البلاغى د. عبد القادر حسين صـ ٣٩٧ .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ٣٩٥ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حديث الإمام عبد القاهر عن (معانى النحو) قد أغرَى فريقًا من الباحثين – فى محاولة منهم لتجديد النحو – بأن يضموا (علم المعانى) إلى (النحو) ومزجهما تدريسًا ، وتأليفًا ، وتصنيفًا ، ومن الذين تزعموا هذا الرأى[١] الأستاذ / إبراهيم مصطفى ، يقول : " فجمهور النحاة لم يزيدوا به فى أبحاثهم النحوية حرفًا ، ولا اهتدوا منه بشئ ، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التى ضربها عبد القاهر بيانًا لرأيه ، وتأييدًا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة ، سموه (علم المعانى) وفصلوه عن (النحو) فصلًا أزهق روح الفكرة ، وذهب بنورها ؛ وقد كان أبو بكر يُبدى ويُعيد فى أنها معانى النحو، فسموا علمهم (المعانى) ، وبتروا الاسم هذا البتر المضلّل "[٢] .

والحق أن هناك فرقًا بين العِلْمَيْن ، وذلك أن للنظر فى الأسلوب العربى جهتين[٣] :

● جهة صحة التأليف فى التراكيب ، بحيث لا يُعدّ صاحبه خارجًا عن العربية ، ولا يُحكم عليه باللحن ، ويكون الكلام مطابقًا لأحد الأساليب التى يؤدى بها العرب المعنى الأصلى بليغًا كان أو غير بليغ ، وهذه الجهة هى التى يُبحث عنها فى (علم النحو) .

● جهة حسن التركيب وقبحه ، وإفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى ، وأخْذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف من جهة العربية وقواعدها ، وهذه هى الجهة التى يبحث عنها علماء البلاغة .

---

[١] ومن هؤلاء الدكتور / مهدى المخزومى فى كتابه (النحو العربى نقد وتوجيه) والدكتور / عبد الستار الجوارى فى كتابه (نحو المعانى) .

[٢] إحياء النحو صـ ١٩ .

[٣] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية صـ ٢٣٤ .

وهذا ما أشار إليه الإمام العلويّ بقوله : " فإن النحوى ، وصاحب علم المعانى – وإن اشتركا فى تعلقهما بالألفاظ المركبة – لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر ، فالنحوى ينظر فى التركيب من أجل تحصيل الإعراب ، وكمال الفائدة، وصاحب علم المعانى ينظر فى دلالته الخاصة ، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعانى ، وبلوغها أقصى المراتب "[١] .

كما يتضح الفرق فى حديث كل من العِلْمين عن (العدول) و (الخروج عن أصل القاعدة) ، ففى حين يعنى النحوي بتعليل هذا الخروج ، وبيان أنه ليس خروجًا عن سَنن العرب ومعهود خطابها ، نرى البلاغي يبحث في أسرار هذا الخروج ؛ باعتباره خروجًا قصديًا ، الغاية منه مراعاة مقامات حقيقية أو تنزيلية، بها يتمايز الكلام ، ويقع التفاضل[٢] .

وهذا ما نبه إليه ابن هشام حينما حدّد مجال البحث النحوى فى الحذف ، بقوله : " الحذف الذى يلزم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس... وأما قولهم فى نحو ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[٣] إن التقدير : والبرد... ففضول فى فن (النحو) ، وإنما ذلك للمفسِّر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته ، وحقارة المفعول أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك ، فإنه تطفل منهم (أى : من النحاة) على صناعة البيان "[٤] .

فهذه أهم الفروق بين (علم النحو) و (علم المعانى) ، على أن هذا لا يعنى التناقض بينهما ، بل يعنى " أن العِلْمين متكاملان ، بحيث لا يستغنى

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، لابن حمزة العلوى ١٧/١ .
(٢) ضوابط الفكر النحوى ٦٨/٢ .
(٣) من الآية ٨١ من سورة النحل .
(٤) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٧٤٨/٢ .

أحدهما عن الآخر ، فالنحو بغير المعانى جفاف قاحل ، والمعانى بغير النحو أحلام طافية ، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية ، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردى "[١] .

مفهوم اللفظ والمعنى :

تعددت المصطلحات التى يستعملها علماء اللغة القدامى منهم والمحدثون فى العبارة عن (اللفظ والمعنى) فيقولون : اللفظ ، والبنية ، والشكل ، والمبنَى، كما يقولون : المعنى ، والوظيفة .

أ – مفهوم البنية :

وهى مجموعة العناصر التى تأتلف منها اللغة ، أو الهيئة الحاصلة للفظ باعتبار ترتيب الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها[٢] .

ب – مفهوم الشكل :

ويريدون بـ (الشكل) : كل ما يتعلق بالإطار الخارجى للتركيب من عناصر مفردة ، لها رصف ، وترتيب ، ومواقع ذات حالات إعرابية[٣] .

ج – مفهوم الوظيفة :

والمقصود بها : كل ما يمس حدث التعبير خصوصًا المتكلم ومقام الكلام ، فلا يمكن فصل الإنتاج اللغوى عن شروطه الخارجية ، والوظيفة تُعنى بالربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة ، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى[٤] .

---

(١) الأصول (دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي) د. تمام حسان صـ ٣٤٤ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ٢٢٨/١ .

(٣) العربية والفكر النحوى د. ممدوح عبد الرحمن صـ ١٨٨ .

(٤) المنحى الوظيفى فى التراث اللغوى العربى د. مسعود صحراوى صـ ١٦ مجلة الدراسات اللغوية الرياض المجلد الخامس العدد الأول سنة ٢٠٠٣م .

بعد تحديد هذه المصطلحات نعرّج إلى اكتناه المنهج الذى اعتمده النحويون القدامى فى إطار فهْم عملية الاتصال اللغوى ، والعلاقة بين المبنى والمعنى ؛ فالملاحظ أن نحاة العربية أقاموا صرح (علم النحو) على دراسة دور السامع فى فهم معنى الجملة ، لا دور المتكلم فى إنتاج تلك الجملة ، ويتمثل هذا المنهج فى استنباط أحكام (النحو) من استقراء كلام العرب ، فانطلقوا بهذا من (المبنَى) للوصول إلى المعنى[١] ، فهذا ابن الناظم يعرّف (النحو) بأنه : " العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب ، أعنى : أحكام الكلم فى ذواتها ، أو فيما يعرض لها بالتركيب ، لتأدية أصل المعانى من الكيفية ، والتقديم ، والتأخير، ليحترز بذلك عن الخطأ فى فهم معانى كلامهم وفى الحذو عليه "[٢] .

نستشف من هذا التعريف أن النحويين عكفوا على دراسة المبنى لاستنباط قواعدهم من خلال عملية استقراء لكلام العرب ، أى أنهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء الذى يتلقاه السامع ، وكانوا يرومون من وضع تلك القواعد إلى غايتين :

الأولى : إعانة السامع على تجنب الخطأ فى فهم المعنى المستفاد من أى مبنَى يتلقاه .

والثانية: إعانة المتكلم على الحَذْو على تلك القواعد فى كل أداء يؤديه[٣].

ويرجع قيام هذا المنهج إلى الدافع الذى دفع النحويين إلى إنشاء (علم النحو) وهو الخشية على القرآن الكريم خاصة ، وعلى اللغة العربية عامة من

---

(١) انظر : الأصول د. تمام حسان صـ ٣٤٩ .

(٢) شرح الألفية صـ ١٨ .

(٣) نظام الارتباط والربط صـ ٢١ .

ظاهرة (ذيوع اللحن) على الألسنة فى تلك الفترة[١] ، " لهذا رأينا أبا الأسود الدؤلى ينهض لنقط المصحف ضبطًا لإعرابه ، فكانت هذه هى البداية التى لا جدال حولها للنحو "[٢] .

والأرجح أن توصل أبى الأسود إلى الرموز الكتابية الدالة على الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، هو ما جعل درس النحو العربى يتخذ العلامة الإعرابية محورًا له .

حدث هذا على الرغم من أن اللحن الذى ذاع بين الموالى والعرب المخالطين لهم ، لم يكن مقصورًا على العلامة الإعرابية وحدها ، وإنما كان يصدق – أيضًا – على أخطاء صوتية ، وصرفية ، ومعجمية ، وعلى أخطاء نحوية ، تتعدَّى مجال العلامة الإعرابية أحيانًا إلى مجالات الرتبة والمطابقة ، ولكنها أخطاء فى المبنَى أولًا وأخيرًا[٣] .

من هنا – كما يقول الدكتور / تمام حسان – " اتسمت الدراسات العربية بسمة الاتجاه إلى المبنَى أساسًا ، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعًا لذلك ، وعلى استحياء "[٤].

فالذى يميّز الدراسة النحوية – فى رأيه – جنوحها إلى البنية ، وعزوفها عن المعنى ، إلا ما كان الاهتمام به عَرَضًا ، ومن ثم اتَّسم (النحو) " فى جملته

---

(١) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان صـ ٧٨ ، ٨٢ ، واللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١١ .

(٢) الأصول د. تمام حسان صـ ٢٣ .

(٣) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ١٢ .

(٤) المرجع نفسه صـ ١٢ .

بسمة (النحو التعليميّ) لا (النحو العِلْميّ) أو بعبارة أخرى أن يكون فى عمومه نحوًا معياريًا ، لا نحوًا وصفيًا "[1] .

والذى يبدو أن انطلاق النحاة من ذلك الغرض الجليل ، المتمثل فى الحفاظ على النص القرآنى من اللحن ، هو ما جعل هدف الدرس النحوى فى مراحله الأولى إعانة اللاحن على التلاوة الصحيحة للقرآن الكريم ، بمعرفة الضبط الصحيح لعلامات الإعراب فى أواخر الكلمات ، وهذا مما يبرر عنايتهم بالعلامة الإعرابية منذ نشأة ذلك العلم[2] .

ولو أن الدكتور / تمام حسان أخذ فى حسبانه أن النحويَّ انطلق من نظرته فى اللغة العربية على أنها لغة القرآن الكريم ، ولسان الوحى الإلهىّ ، ولم تصبح مِلكًا للعرب وحدهم ، لأدرك – رحمه الله – أنه كان لابدّ من وضع معيار ، يعصم الناطق بها من الخطأ ، ويضمن لها الحماية من اللحن ، وذلك من خلال سياج من الأحكام والقواعد ، تتحكم فى نزوع اللغة – الطبعىّ – نحوَ التغيّر والتبدّل ، " لذلك قام النحو ، لا منظمًا للغة ، وإنما كابحًا لجموح التفاعل بين المؤسسة اللغوية ، وناموس الزمن الطبعىّ ... لذلك يجوز أن نقرّر بأن (النحو) – فى تاريخ الحضارة العربية – هو موقف ، لا من اللغة ذاتها، وإنما هو موقف من خصائصها الملازمة لها، وأبرز تلك الخصائص التغيّر والاستحالة "[3].

ومن ثم لم يكن شاغلهم وصف كلام العرب ، بقدر ما كان يشغلهم صياغة كلام نموذج ، يجرى على طريقة العرب ، فيكون دليلًا هاديًا لمن اتبعه أن يلحق

---

(1) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٣ .

(2) نظام الارتباط والربط صـ ٢١ ، ٢٢ .

(3) التفكير اللسانى فى الحضارة العربية د. عبد السلام المسدى صـ ٩٣ ، ٩٤ .

بأهل اللغة العربية ، وإن لم يكن منهم ، وهذا لا يكون إلا بمعيار ضابط ، مؤطر بنظرية[١].

أما فهم النص القرآنى فهمًا يعتمد على ما توصلوا إليه من قواعد ، فكان هدفًا آخر فى مرحلة لاحقة هى (مرحلة التطبيق) على نحو ما نجده من مؤلفات فى مطلع القرن الثالث الهجرى ، ككتاب (معانى القرآن) للفراء ، وكتاب (مجاز القرآن) لأبى عبيدة .

ومن المعلوم أن خدمة كتاب الله الكريم ، كانت الغاية المشتركة التى دفعت النحاة ، والإمام عبد القاهر إلى ما قاموا به من درس ، إلا أن الإمام عبد القاهر دفعته البيئة الفكرية فى عصره إلى درس قضية الإعجاز القرآنى ، وما يتصل بها من قضايا حول اللفظ والمعنى ، فتناول هذه القضية – وهو الأشعرىّ المذهب – من خلال فكرة الكلام النفسىّ ، وهذا بدوره قاده إلى فكرة نظم المعانى فى النفس، مما أدى به إلى أن صبّ اهتمامه ودراسته على (المتكلم) وانطلق من المعنى للوصول إلى المبنَى ، فصار منهجه وفق المنهج الصحيح الذى تسير عليه عملية الاتصال اللغوى ، فمن " المعلوم فى تلك العملية أن المتكلم يبدأ من المعنى ، لينتهى إلى المبنى ، حتى يصح أن يقال : إن عملية (التعليق) تنشأ فى الجهاز العصبى المركزى لدى المتكلم ، من خلال تفاعل دلالات الألفاظ مع معانى النحو ، ويبدو لى أن (التعليق) ما هو إلا الجانب النحوى من جوانب (النظام الرمزى) فى عملية الاتصال اللغوى ، فهو الكفيل بعمليتى الارتباط والربط بين معانى الألفاظ وفقَ معانى النحو ، والكفاءة اللغوية الإنتاجية لدى المتكلم "[٢] .

---

[١] ضوابط الفكر النحوى ٨٩/١ .

[٢] نظام الارتباط والربط صـ ٥٨ .

فالملاحظ فى كتاب (دلائل الإعجاز) أن الإمام عبد القاهر يتناول (النظم) أو (التعليق) من حيث هو صادر عن (المتكلم) ولهذا فقد جعل نقطة الانطلاق فى دراسته لبناء الجملة أو التركيب المعنى لا المبنَى ، وقد نصَّ على ذلك صراحة ، فقال : " وشبيه بهذا التوهم منهم ، أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع ، فإذا رأى المعانى لا تترتب فى نفسه إلا بترتب الألفاظ فى سمْعه ، ظنّ عند ذلك أن المعانى تبع للألفاظ ، وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ، ومن ترتبها فى نطق المتكلم ، وهذا ظنّ فاسد ممن يظنه ، فإن الاعتبار ينبغى أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلِّف له ، والواجب أن يَنْظر إلى حال المعانى معه ، لا مع السامع "[1].

وكثيرًا ما يعرض أسس نظريته (النظم) من خلال توجيه الحديث إليه ، كقوله : " اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله "[2] ، وكثيرًا ما يشبه (المتكلم) بأصحاب الحِرَف والصناعات ، كقوله : " وتكونَ معرفتك معرفة الصَّنَع الحاذق الذى يعلم عِلْمَ كل خيْط من الإبْرِيسَم الذى فى الديباج ، وكلِّ قطعة من القطع المَنْجُورة[3] فى الباب المقطَّع ، وكل آجُرَّة من الآجُرِّ الذى فى البناء البديع "[4] .

وقال : " واعلم أن مَثَل واضع الكلام مَثَلُ مَن يأخذ قِطعًا من الذهب أو الفضة ، فيذيب بعضها فى بعض ، حتى تصير قطعة واحدة "[5] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١٧ .

[2] المصدر نفسه صـ ٨١ .

[3] النجر : القطع ، ويقال : نجر الخشبة ينجرها نجرًا : نحتها . انظر: لسان العرب ٦/٤٣٥٠ مادة (ن.ج.ر)

[4] دلائل الإعجاز صـ ٣٧ .

[5] المصدر نفسه صـ ٤١٢ ، ٤١٣ .

وهذا يعنى أن الكلام – فى رأى الإمام عبد القاهر – يصبح كلامًا واحدًا نتيجة الترابط والتماسك الذى يرتبط بالمتكلم ، مما يجعل أى محاولة لفصل أجزائه، تؤدى إلى تغيير فى معناه أو إخلال فيه ، وبذلك يكون الكلام هو (النظم) لارتباطه بالمعنى قبل اللفظ .

ولعل من الإنصاف للإمام عبد القاهر القول بأنه حين نادى بفكرة (النظم) أو (التعليق) كان يسبق زمانه ، وبأن الأفكار التى أوردها فى كتابه (دلائل الإعجاز) تقف اليوم شامخة بين أحدث النظريات ، فقد لاحظ بعض الباحثين فى نحو العربية أن نظرية (التعليق) تتفق فى جهات كثيرة مع ما يطرحه علم اللغة الحديث اليوم من نظريات ، فيرى بعضهم أن عبد القاهر ، كان يتحرك نحويًا من خلال مستويين : البناء العقلىّ الباطنىّ ، والبناء اللفظىّ الملموس ، وهذا شبيه بالبنية المضمرة ، والبنية الظاهرة عند تشومسكى ، ثم يذهب إلى أن عبد القاهر ، وتشومسكى يكادان يتفقان فى أن (المتكلم) يمتلك قدرة لغوية – أُتيحتْ له بطريق النحو – تسمح بتوليد عبارات لا نهائية[١] .

بل يرى بعضهم أن من المستطاع فى ضوء كلمات الجرجانى أن نضع تحليلًا ، يكشف عن البنية المضمرة للجملة[٢] ، ولعل ما يراه هؤلاء الباحثون وغيرهم من أوجه الاتفاق بين نظرية (التعليق) ومناهج علم اللغة الحديث ، يُعدّ دليلًا على أن هذه النظرية ، إنما هى نظرية فى (النحو) لا فى (البلاغة) وأن من واجب الدرس النحوى الحديث أن يُمحِّصها ، وأن يستعين بها حين يضع مناهجه[٣] .

---

(١) النحو بين عبد القاهر وتشومسكى د. محمد عبد المطلب مجلة فصول المجلد الخامس العدد الأول صـ ٣١ ، ٣٤ .

(٢) البنية التحتية بين عبد القاهر وتشومسكى مجلة الفيصل الرياض ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م صـ٦١

(٣) نظام الارتباط والربط صـ ٦٦ .

مفهوم (الفائدة) :

الفائدة هى جلُّ مقصود العرب ، وعليها مبنى كلامهم ، إذ هم " مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه"[١] ، ومن ثم فهى الأساس الذى وُضعت من أجله اللغة ، يقول الدكتور / نهاد الموسى : " فمما لا ريب فيه أن النظام اللغوى خُلق للإفادة ، أى : لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع ، فهو آلة التبليغ ، وجوهره تابع لما ولى من أمر الإفادة "[٢] .

إذ تتعلق (الفائدة) مباشرة بتبليغ أغراض المتكلم للسامع ، حيث يتم توظيف مستويات اللغة صوتًا ، وصرفًا ، وتركيبًا ، لإيجاد معنى كلىّ يُكسب المتكلم والسامع فى آنٍ واحد فهم المعنى ، ويزوّدهما بالفائدة بعيدًا عن اللغو والعبث ، " لأن مدار الأمر ، والغاية التى إليها يجرى القائل والسامع ، إنما هو الفهم والإفهام "[٣] ، ويؤكد هذا حازم القرطاجنى (ت : ٦٨٤هـ) بقوله :

" لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلًا على المعانى التى احتاج الناس إلى تفاهمها ، بحسب احتياجهم إلى بعضهم بعضًا على تحصيل المنافع ، وإزاحة المضارّ ، وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها ، وجب أن يكون المتكلم يبتغى إما إفادة المخاطب ، وإما الاستفادة منه "[٤] .

وتعتبر (الفائدة) شرطًا أساسيًا لأى تركيب ، فـ " الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرْبًا خاصًا من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"[٥] ، فالفائدة لا تُجنَى من الكلمة المفردة ، وإنما معقلها التركيب ، وهذا ما

---

[١] شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/١ .

[٢] نظرية النحو العربى صـ ٩٥ .

[٣] البيان والتبيين للجاحظ ٧٦/١ ، وانظر : ١١/١ .

[٤] منهاج البلغاء وسراج الأدباء صـ ٣٤٤ .

[٥] أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى صـ ١٠ .

صرح به الإمام عبد القاهر من خلال قوله : " الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة ، لم تُوضع لتُعرف معانيها فى أنفسها ، ولكن لأن يُضمَّ بعضها إلى بعض ، فيُعرف فيما بينها فوائد "[١] .

فالأساس المعتمد للتفرقة بين الدلالة الإفرادية والدلالة التركيبية مداره حصول الفائدة ، إذ " إن الفائدة هى نتاج الدلالة التركيبية لا الإفرادية[٢] " ، ولهذا فالكلمة – فى رأى الإمام عبد القاهر – لا تتحقق بها فائدة مادامت مفردة، ولا تكون إلا إذا تضامّت الكلمة مع غيرها ، وحينئذ ينتج عن هذا التضامّ كلام أو جملة .

وعلى هذا الأساس فرّق الإمام عبد القاهر بين الكلمة والكلام حيث يقول : " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا ، نحو : خرج زيد ، سُمّى كلامًا ، وسُمّى جملة "[٣] .

والملاحظ أن تسوية الإمام عبد القاهر – هنا – بين الكلام والجملة فى أن كُلًا منهما قرين الإفادة ، جعلته يُعلّق على أسلوب الشرط تعليقًا ، يؤكد هذه التسوية من جهة ، ويبرز المفارقة بينهما وبين الكلمة من جهة أخرى ، وذلك إذا كان الشرط من جملتين ، فإنهما يصبحان بمثابة جملة واحدة مفيدة ، وليست الفائدة فى كل واحدة منهما على انفراد ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [٤] فيقول :

" واعلم أن سبيل الجملتين فى هذا ، وجَعْلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة، سبيلُ الجُزْءَيْن تُعقد منهما الجملة ، ثم يُجْعل المجموع خبرًا أو صفة أو حالًا ، كقولك : زيد قام غلامُه ، وزيد أبوه كريم ، ومررت برجل أبوه كريم ، وجاءنى

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٥٣٩ .
[٢] المعنى فى البلاغة العربية د. حسن طبل صـ ٦٤ .
[٣] الجمل صـ ٤٠ .
[٤] الآية ١١٢ من سورة النساء .

زيد يَعْدُو به فرسه ، فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة فى مجموع الجزءين لا فى أحدهما ، كذلك يكون الشرط فى مجموع الجملتين لا فى إحداهما"[١] .

وكان سيبويه – رحمه الله – قد فرّق بين القول والكلام باعتبار أن الكلمة لعدم استقلالها بالفائدة ، تندرج تحت (القول) فقال : " واعلم أن (قلتُ) إنما وقعت فى كلام العرب على أن يُحْكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا ، نحو : قلتُ : زيدٌ منطلق "[٢] .

وقد وافق الإمام عبد القاهر سيبويه على هذه التفرقة ، معللًا إياها بقوله: " وذلك أنه معلوم أنك لا تحكى بعد (قلتُ) إذا كنت تنحُو نحوَ المعنى ، إلا ما كان جملة مفيدة ، فلا تقول : قال فلانٌ : زيدٌ ، وتسكت ، اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة ، كأنك تريد أنه ذكره مرفوعًا "[٣] .

وهذا يترجم – إلى حد كبير – ما كانوا يقصدون إليه من أن (الكلام) موضوع للإفادة ، ولا سبيل إلى تحصيلها دونه ، وهو ما نصّ عليه ابن جنى بقوله : " إن الكلام إنما وُضع للفائدة ، والفائدة لا تُجنَى من الكلمة الواحدة ، وإنما تُجنَى من الجُمل ومدارج القول "[٤] .

ولما كانت (الفائدة) تتمخض عن أقل قدر يتألف منه الكلام ، وهو (الإسناد) أى : ما تركب من مسند ، ومسند إليه ، كان هو مناط (الفائدة) ، وهذا ما أكده الدكتور / حسن طبل بقوله : " فالإسناد – من جهة – يمثل أساس

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
(٢) الكتاب ١٢٢/١ .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ٣٥٢ .
(٤) الخصائص ٣٣٣/٢ .

الفائدة ، وهو من جهة أخرى – قِوام الكلام ، أو بعبارة أخرى : الفارق الجوهريّ بين الكلم المفردة وبين الكلام "[١] .

وهكذا استقرّ فى أذهان النحاة أن (الكلام) لا يفيد إلا بالإسناد الذى يتم بوجود المسند والمسند إليه معًا ، فإذا وُجد أحدهما دون الآخر ، وجب تقديره وحسبانه موجودًا ، نص على ذلك سيبويه بقوله : " وهما مالا يُغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنىُّ عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر فى الابتداء "[٢] .

وهذا يعنى أن (الإسناد) لا يتأتى فى جميع أصناف الصيغ الكلامية ، بل لا يتأتى إلا فى اسمين ، أو فى فعل واسم ، لأن (الإفادة) لا تتحقق إلا به ، وهو لابدّ له من طرفيه ، وقد أكد الإمام عبد القاهر ذلك بقوله : " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد ، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه "[٣] .

لقد وقع النحويون على عبارة جامعة فى أثناء تفسيرهم (الكلام المفيد) وهى قولهم : " المفيد : ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه "[٤] ، إذ تعنى أنه لا يحسن سكوت المتكلم على معنى ما ، إلا إذا كان المخاطب غير منتظر ما يتم به المعنى ، يقول سيبويه فى تحديد الكلام بالفائدة :

" ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبدُ الله ، حسُن السكوتُ ، وكان كلامًا مستقيمًا ، كما حسُن واستُغنى فى قولك : هذا عبدُ الله "[٥] .

---

(١) المعنى فى البلاغة العربية د. حسن طبل صـ ٦٧ .
(٢) الكتاب ٢٣/١ .
(٣) المدخل فى دلائل الإعجاز صـ ٧ .
(٤) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٣١/٢ .
(٥) الكتاب ٨٨/٢ .

فقولنا (فيها عبد الله) أفاد ، بدلالة أنه يحسن السكوت عليه ، ويستقيم به المعنى ويتمُّ ، ومتى حسُن السكوت ، واستقام الكلام ، وأدى المعنى ، فذلك هو المفيد ، ومتى لم يحسن السكوت بأن بقى المخاطب فى انتظار ما يتم به المعنى ، خلا الكلام من الإفادة ، وامتنع عن إيفائها ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : " فإذا قلت : كان زيدٌ ، فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده مثلَه عندك ، فإنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت : حليمًا ، فقد أعلمته مثل ما علمت ، فإذا قلت : كان حليمًا ، فإنما ينتظر أن تعرِّفه صاحب الصفة "[1] .

فسيبويه يوضح – فى هذا النص – ضرورة أن يكون المبتدأ معرفة ، لأنه حد الكلام ، ولكنه يربط صحة تركيب الجملة بما يعرفه المخاطب ، أو يتوقع سماعه ، فإذا قال المتكلم : كان زيدٌ ، فقد بدأ بما يعرفه هو والمخاطب على السواء ، ولكن يبقى المخاطب فى انتظار الخبر ليكتمل المعنى ، فيقول المتكلم : حليمًا ، أما إذا قال المتكلم : كان حليمًا ، فيكون قد ذكر الخبر ، ولكنه أغفل ذكر المخبَر عنه ، وبذلك لا يستقيم المعنى بالنسبة للمخاطب ، حتى يعرف صاحب هذه الصفة .

وهذا ما فسَّر به الإمام عبد القاهر كلام سيبويه السابق ، إذ يقول : " وذاك أنه إذا كان معلومًا أنه لا يكون مبتدأ من غير خبر ، ولا خبر من غير مبتدأ ، كان معلومًا أنك إذا قلت : كان زيد ، فالمخاطب ينتظر الخبر ، وإذا قلت : كان حليمًا ، أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع إذن بعد (إنما) إلا شئ ، كان معلومًا للسامع من قبل أن ينتهى إليه "[2] .

وحاصل القول : أن النحويين ومن بينهم الإمام عبد القاهر ، قد بنوا قواعدهم على أساس تحقيق مبدأ (الفائدة) للمخاطب ، باعتبارها " كل ما يحسن

---

[1] دلائل الإعجاز ٤٧/١ ، ٤٨ .

[2] دلائل الإعجاز صـ ٣٥٢ .

السكوت عليه " ، ويستغنى به الكلام بتمام المعنى ، وعدّوا مالا يستدعى تلك الفائدة ضرْبًا من العبث واللغو ، إذ يصير الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ ، لا يصلح به التفاهم ، ولا خير يُرْتجَى من إيراده .

مفهوم الأغراض والمقاصد :

يُعدّ التعبير عن الأحاسيس أو المقاصد التى يريد المتكلم إيصالها إلى السامع إحدى الوظائف التى تقوم بها اللغة[١] ، بل إن اللغة قد وُضعت – أساسًا – من أجل أداء هذه الأغراض والمقاصد ، وهذا ما أكده ابن جنى من خلال حدّه (اللغة) بقوله : " إنها أصوات يعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم "[٢].

وقد عرّف حازم القرطاجنى (الأغراض) بأنها " الهيئات النفسية التى يُنحَى بالمعانى المنتسبة إلى تلك الجهات نحوها ، ويُمال بها فى صوغها ، لكون الحقائق الموجودة لتلك المعانى فى الأعيان ، مما يهيئ النفس بتلك الهيئات ، ومما تطلبه النفس أيضًا أو تهرب منه ، إذا تهيأت بتلك الهيئات "[٣].

ففى هذا النص يقرر القرطاجنى أن (الأغراض) عبارة عن مجموعة المعانى التى تتلبس بالمتكلم وتخالجه (الهيئات النفسية) وتختلف من حيث الجهات التى تصدر عنها ، فهى متنوعة وغير محدودة ، وهى حقيقة إنسانية (لكون الحقائق الموجودة لتلك المعانى فى الأعيان) تتبدَّى من جهتين : ما تطلبه (الرغبات) أو تهرب منه (المنفرات) ويُعبّر عنها بهيئات مخصوصة .

وهذا المعنى نفسه قد سبق إليه الإمام عبد القاهر ، إذ بنى (نظرية النظم) فى ضوء المعرفة الدقيقة بتلك الأغراض والمقاصد التى يؤمّها المتكلم فيما يتوجّه

---

(١) انظر: مناهج الدرس النحوى فى العالم العربي فى القرن العشرين د. عطا محمد موسى صـ ٣١٠.

(٢) الخصائص ٣٤/١ .

(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء صـ ٧٧ .

بـه إلـى المخاطـب ، حيـث يقـول : " إن (الخبـر) وجميـع الكـلام ، معـانٍ يُنْشـئها الإنسان فـى نفسـه ، ويُصرِّفها فـى فكره ، ويُنـاجِى بهـا قلبـه ، ويُراجـع فيهـا عقلـه ، وتُوصف بأنها مقاصد وأغراض "[١] .

نفهم من هذا النص أن (الأغراض) هى : جملة من المعانى ، تختزن فى نفس المتكلم ، وفكره ، وقلبه ، وعقله ، يستخرجها فى صورة تراكيب لغوية ، لتؤدى ما يهدف إليه من إيصال المعنى إلى المخاطب ، ويُعدّ إدراكها أمرًا ضروريًا لإنجاح عمليـة الاتصـال اللغوى ، " فقد أجمـع العقـلاء علـى أن العلـم بمقاصـد النـاس فـى محاوراتهم عِلمُ ضرورة "[٢] .

ولهذا كانت هذه (الأغراض) محل عناية واهتمام من قِبل علماء العربية، فقد اهتم بها البلاغيون تحقيقًا لهدفيْن : هدف تحسينى أسلوبى يتعلق بالفصاحة، وآخر إقناعىّ تأثيرىّ ، أما النحويون فكان اهتمامهم بها سعيًا إلى توفير السلامة النحويـة ، والصحة الدلاليـة للتراكيب ، كمـا أسـهم بقسط وافر فـى توجيـه الأحكام النحويـــة ، وذلـــك بـــإخراج التراكيـــب علـــى الصـــورة التـــى تتـــواءم مـــع هـــذه (الأغـراض) ، فتتنـوع التراكيـب بتقـديم ، وتـأخير ، وذكـر ، وحـذف ، وتعريـف ، وتنكير ، وغير ذلك بتنوع تلك الأغراض .

وإذا كان اللبس – بأيـة صورة من صوره – محذورًا ، لأنـه يتنـافى مـع أهم مقاصـد اللغـة ، وهـو (الإفـادة)[٣] التـى يتـوخى حصـولها المـتكلم ، فـلا شـك أن (الإفادة) تستند إلى تلك الأغراض والمقاصد ، وما دامت (الفائدة) شرطًا أساسيًا لأى تركيب ، فإن ذلك " التركيب ليس إلا نتاجًا للقصد ، فالقصد لا يتعلق بالمفردات

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٥٢٨ ، وانظر : صـ ٥٤٣ .
[٢] المصدر نفسه صـ ٥٣٠ .
[٣] ضوابط الفكر النحوى ٥٥٧/١ .

إلا لغاية التركيب "[1] ، هذا ما نبّه إليه الإمام عبد القاهر بقوله : " وليت شعرى ، كيف يُتصوَّر وقوع قَصْدٍ منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ "[2] .

وقد أوضح ذلك الدكتور / حسن طبل ، انطلاقًا من بيان الفرق بين الكلمة فى المعجم وبينها فى الكلام ، حيث قال : " فالفرق بين الكلمة فى متون المعاجم ، أو ذاكرة الفرد وبينها فى الكلام ، هو فرق ما بين المادة الغُفل والمادة المصنوعة فهى فى الحال الأولى صورة حيادية جامدة ، أما فى الحال الثانية فهى أداة متفاعلة موجّهة بقصد المتكلم إلى غاية وغرض "[3] .

والجدير بالذكر فى هذا المقام الإشارة إلى قضية مهمة ، تتعلق بالصلة القائمة بين التراكيب والأغراض ، أو بعبارة أخرى : فكرة التقابل بين الوضع والقصد ، إذ إن انتماء دلالة الكلام إلى قصد المتكلم لا يعنى أن الدلالات الوضعية للكلم لا أثر لها فى تلك الدلالة ، بل هى بمثابة المعين الذى يغترف منه المتكلم ، والذى بدونه لا يبين له قصد ، ولا تستقيم له دلالة ، لأن تلك الدلالات هى أعراف ومواضعات عامة يدركها أبناء اللغة على حد سواء ، ومن ثم فهى وسيلة ضرورية لإحداث التواصل بين المتكلم والسامع ، حيث يرتكز عليها الأول فى تشكيل الدلالة ، ويستند عليها الأخير فى فهمها[4] .

ولهذا فإن الإمام عبد القاهر ينبّه إلى أن الكلام لا يُتصوّر دون علم كل من المتكلم والسامع بتلك الدلالات ، فيقول : " ومعنى (القصد) إلى معانى الكلم : أن تُعلم السامع بها شيئًا لا يعلمه ، ومعلوم أنك أيها المتكلم ، لستَ تقصد أن تُعلم

---

(1) المعنى فى البلاغة العربية صـ ٧٤ .

(2) دلائل الإعجاز صـ ٤١٢ .

(3) المعنى فى البلاغة العربية صـ ٧٥ .

(4) انظر : المرجع نفسه صـ ٧٧ .

السامع معانى الكلم المفردة التى تكلمه بها ، فلا تقول : خرج زيد ، لتعلمه معنى (خرج) فى اللغة ، ومعنى (زيد) كيف ؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف "[1] .

وبهذا ينكشف أن دلالة الكلام على الغرض لا غنى لها عن الدلالات الوضعية للكلم ، كما أنها لا تكون من غير قصدٍ من المتكلم ، لأن العبارة إذا لم تتضمن هذا المبدأ (قصد المتكلم) لم تتم عملية الاتصال بين المتكلم والسامع .

﴿ والله أعلم ﴾

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١٢ .

الفصل الأول

نظرية النظم والدرس النحوى

ويشتمل على خمسة مباحث :

- **المبحث الأول : مفهوم النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجانى .**
- **المبحث الثانى: موقع (النحو) من اللفظ والمعنى عند الإمام عبد القاهر .**
- **المبحث الثالث : فكرة العامل النحوى عند الإمام عبد القاهر فى ضوء كتابه (دلائل الإعجاز) .**
- **المبحث الرابع : نظرية (تضافر القرائن) بوصفها بديلًا عن فكرة (العامل).**
- **المبحث الخامس : الحمل على المعنى عند الإمام عبد القاهر الجرجانى.**

نظرية النظم والدرس النحوي

ليس الأمر في حاجة إلى إثبات أن (النظم) قبل الإمام عبد القاهر كان شائعًا متداولًا بين العلماء ، فقد كفانا الرجل مؤونة ذلك باعترافه صراحة أن العلماء قد سبقوه إلى التنويه بـ (النظم) وعلو شأنه ، حيث يقول : " وقد علمتَ إطباقَ العلماء على تعظيم شأن (النظم) وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، وإجماعهم أن لا فضل مع عَدَمه "[١] .

كما أنه قد أفاد بجهود النحويين في دراسة التركيب ، ومحاولة التعرف على خصائصه المختلفة ، في إطار منهج علميّ دقيق ، يتماشى مع ما وصل إليه (علم اللسانيات الحديث) ويؤكد صحة هذا الدكتور / محمد مندور بقوله : " ومن المؤكد أن ما كتبه نحاة العرب منذ سيبويه شئ يفوق الحصر ، وأن عبد القاهر أفاد مما كتبوه فائدة كبرى في دراسته التي انتهت به إلى وضع نظريته في المعانى الإضافية ، وصور الآراء النحوية للكلام ، أو بعبارة أخرى في النظم والخواص التركيبية للعبارة "[٢] .

غير أن هذا ينبغى ألا يضللنا ، فنغمطه حقه بأن نزعم أنه إنما جمع ملاحظات مَن سبقه من النحويين ، لأن " معظم النظريات الخالدة في العلم ، لا تعدم أن تجد لها سوابق في إشارات المتقدّمين وكتابتهم ، ولكن الفكرة التي تستحق اسم (نظرية) هى ما كان لصاحبها فضلُ عرْضها ، وتحقيقها ، وتعليلها، واستقراء أمثلتها ، وإزالة ما يعرض لها من شُبُهات ، ومحاولة تطبيقها في ميدان الدراسة الخاصة "[٣] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٨٠ .

[٢] الميزان الجديد د. محمد مندور صـ ١٤٧ .

[٣] من الوجهة النفسية فى دراسة الأدب ونقده د. خلف الله محمد خلف الله صـ ٩٣ .

ولا شك أن الإمام عبد القاهر قد سار على هذا النهج في تشييد بناء نظريته(النظم) فاستحقّ عن جدارة فائقة أن تنسب إليه ، لأنه رسم فيها " طريقًا جديدًا للبحث النحوى ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب ، وبيّن أن للكلام نظمًا ، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه ، هى السبيل إلى الإبانة والإفهام "[١]

[١] إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى صـ ١٦ .

المبحث الأول

مفهوم النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجانى

لم يسعَ الإمام عبد القاهر في كتابه (دلائل الإعجاز) إلى تصحيح مسار الدرس النحوى ، الذى صار في عصره " ضرْبًا من التكلف ، وبابًا من التعسف ، وشيئًا لا يستند إلى أصل ، ولا يُعْتَمد فيه على عقل "[١] ، وإنما الثابت أنه كان يسعى إلى كشف وإثبات وجوه الإعجاز في القرآن الكريم ، فانتهى إلى تقرير حقيقة مفادها : أن توّخى معانى النحو ، هو الأساس الذى يقوم عليه إعجاز نظم القرآن ، فكان بذلك الراسم الحقيقىّ لطريق إثبات الإعجاز ، لأن معنى (توّخى معانى النحو):" هو التحرّى الدقيق في قوانين (النحو) للوصول إلى القصد ، يقال : توخيتُ الشئ أتوخاه توخيًا ، إذا قصدتَ إليه ، وتعمدتَ فعله ، وتحرّيتَ فيه"[٢] .

بهذه النظرة الثاقبة، أقام الإمام عبد القاهر كتابه (الدلائل) على أساس من النحو والنظم ، فيقول : " هذا كلام وجيز ، يطلع به الناظرُ على أصول النحو جملةً ، وكلِّ ما به يكون (النظم) دَفْعة "[٣] .

ومن هنا راح يبين معنى (النظم) ودلالته ، إذ هو : توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات ، فيقول : " اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهجت ، فلا تزيغ عنها "[٤] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٨ .

[٢] فلسفة عبد القاهر الجرجانى النحوية فى دلائل الإعجاز د. فؤاد على مخيمر صـ ١٣٨ .

[٣] المدخل فى دلائل الإعجاز صـ ٣.

[٤] دلائل الإعجاز صـ ٨١ .

ويقول في موضع آخر : " ليس (النظم) شيئًا غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم "[١] ، فـ (النظم) إذًا توّخى معانى النحو ، وهذه المعانى لا تتضح في إعراب الكلمات وبنائها ، فنطلق على هذه الكلمة أنها مبتدأ ، وعلى الأخرى أنها خبر ، أو أن هذه فعل وتلك فاعل ، بل في تلاحم أجزاء الكلام ، وارتباط بعضها ببعض ، يقول : " لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يُعلَّق بعضها ببعض ، ويُبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك "[٢] .

ومن ثم فإنه يبيّن أن دقة (النظم) في توخى هذه المعانى بـ " أن تتَّحد أجزاء الكلام ، ويدخلَ بعضها في بعض ، ويشتدَّ ارتباط ثانٍ منها بأوّل ، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضْعًا واحدًا ، وأن يكون حالُك فيها حالَ البانى ، يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك "[٣] .

فحين تتحد أجزاء الكلام ، حتى يُوضع وضْعًا واحدًا ، فهذا هو النمط العالى والباب الأعظم – في رأى الإمام عبد القاهر – والذى لا ترى سلطان المزية يعظم في شئ كعِظَمه فيه[٤] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن " التعليق والترتيب والبناء والوجوه والفروق " مصطلحات كثيرًا ما ترددت ، أو تردد معناها في كلام الإمام عبد القاهر عن (النظم) " وما ذاك إلا دليل على العلاقة الحميمة التي تجمع البنية بالوظيفة ، وهى علاقة ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب ومقتضيات الحال "[٥] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٣٩١ ، ٣٩٢ ، وانظر : صـ ٨٤ ، ٤٠٥ ، ٤٥٤ .
[٢] المصدر نفسه صـ ٥٥ .
[٣] المصدر نفسه صـ ٩٣ .
[٤] المصدر نفسه صـ ٩٥
[٥] نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية د. خديجة محمد الصافى صـ ٣٦ .

الأمر الذى يجعل من (النحو) الذى أشار إليه عبد القاهر في نظريته النحوَ الحقيقى الصحيح، لأنه النحو الوظيفي الذى يبحث في وظائف الكلمة من خلال العلاقات السياقية اللغوية ، والدلالات المنبثقة من الأوضاع النحوية في سياق التركيب ، مما يجعل من عبد القاهر رائدًا للمنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية القديمة ، فقد ذكر الدكتور / مسعود صحراوى أن " التراث العربى كان ينحو في كثير من بحوثه منحىً وظيفيًا ، بمعنى أن جُلّ علماء العرب المسلمين القدامى من نحاة وبلاغيين وأصوليين ومفسرين ، كانوا يُراعون هذا المبدأ المنهجى العام في أثناء مباحثهم "[1] .

ولهذا نجد الدكتور / مصطفي جمال الدين في إطار (البحث النحوى عند الأصوليين) يرى أن " العلم الذى يتكفل بهذه المعانى الوظيفية ، التي سُمّيت بـ (المعانى النحوية) هو علم النحو "[2] .

ومن ثم يمكن القول : إن الإمام عبد القاهر قد حدّد أبعاد الدرس النحوى في النقاط التالية :

١ – معانى النحو ، أى : معانى البنية الشكلية للغة ، والتي على أساسها يُشكّل المتكلم جملة البِنَى الشكلية التي تحدّد المعنى النحوى ، وليس المعنى المعجمىَ .

٢ – النَّظْم والعلاقات السياقية، حيث يتبع الإعرابُ الترتيب الخاص للكلمات.

٣ – البنية الكُلّية للنص المرتبطة فيما بينها ، لتشكل كُلًا واحدًا بطريقة الربط والارتباط .

---

[1] المنحى الوظيفى فى التراث اللغوي العربى صـ ٢١ ، مجلة الدراسات اللغوية مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد الخامس العدد الأول ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

[2] البحث النحوى عند الأصوليين صـ ٩ .

وهو بهذا يهدف إلى رصد اللغة والكلام في أرقى استعمالاتهما ، مما جعل دراسة الإمام عبد القاهر أقرب إلى الدرس الأدبى والفنى ، لذا كانت هذه الدراسة الجسر الذى ربط الدرس اللغوى بالنقد ، وكان (علم المعانى) هو العلم الذى يمكن أن نسميه بـ (النحو الإبداعىّ)[1] .

[1] انظر : البلاغة والأسلوبية د. محمد عبد المطلب صـ ١٩٢ ، ٢٧٢ ، وانظر : الأصول د. تمام حسان صـ ٣٩١ .

المبحث الثاني

موقع (النحو) من اللفظ والمعنى عند الإمام عبد القاهر

أدرك الإمام عبد القاهر عيوب الدرس النحوي عند معاصريه ، فقد أحسَّ أن الشكلية والفصل بين اللفظ والمعنى قد أساء إلى الدرس الأدبى ، ولا سيما بعد أن أُهْمِل المعنى في دراسة الظاهرة اللغوية تحت تأثير سيطرة المنطق ، ومن ثم انطلق من التأكيد على أن (المعنى) هو مناط الفضل والمزية ، وأن الألفاظ خدم وأوعية للمعانى ، التي يقصد إليها المتكلم ، قبل أن ينطق بها لسانه ، " فالألفاظ مهما وصلت في الحسن والجزالة والبُعْد عن الغرابة والتنافر ، فليس لها مدلول من المعنى عنده إلا إذا أُصيغت صياغة منسجمة مع القوانين النحوية ، فإذا أغفلت القاعدة في التركيب ، فلا قيمة للفظ من حيث هو لفظ في نفسه ، ولا يُفهم من التركيب المعنى الذى يقصده المتكلم "[١] .

ويدلل الإمام عبد القاهر على هذه الحقيقة بقوله : " وهل يقع في وهْم وإن جَهَدَ ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان ، من غير أن يُنْظَر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم ، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة ، وتلك غريبةً وحشية ، أو أن تكون حروفُ هذه أخفَّ ، وامتزاجها أحسنَ ، ومما يَكُدُّ اللسانَ أبْعدَ ؟ وهل تجد أحدًا يقول : " هذه اللفظة فصيحة " إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحُسْنَ ملائمة معناها لمعانى جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟ "[٢] .

وبهذا الفهم الصحيح لصياغة الكلام ، راح يكشف عن أهمية الدور الذى تلعبه العلاقات السياقية التي تنشأ عن وضع الألفاظ في موقعها من الجمل ، وذلك من خلال التطبيق على الأمثلة القرآنية ، والشواهد الشعرية ، لينتهى إلى نتيجة،

---

[١] فلسفة عبد القاهر الجرجانى النحوية صـ ١٦٢ ، ١٦٣ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٤٤ .

ليس للشك فيها مجال ، وهى : " أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هى كلم مفردة ، وأن الفضيلة وخِلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها "[١] .

إن هذا الجمع بين اللفظ والمعنى في صياغة الجمل ، هو ما قصد إليه الإمام عبد القاهر بـ (النظم) ، فكما أن (النظم) لا يظهر في الكلمة إلا من خلال موقعها في الجملة ، فكذلك الجملة لا يتضح حُسْن نظمها إلا إذا ائتلفت مع جاراتها في تأدية المعنى المراد من هذه الجملة ، وهذا المفهوم لـ (النظم) " هو الذى قاده إلى اعتماد (النحو) التقعيدىّ أساسًا لإدراك القيمة الحقيقية للصياغة ، وما يمكن أن يتيحه هذا (النحو) من إمكانات تركيبية ، تقترب من الإنسان ومقاصده الواعية " [٢] .

وبهذا يمكن القول : إن الكلام – في نظر الإمام عبد القاهر – ليس بلفظه ولا بمعناه ، وإنما هو بدلالته التي تأتى نتيجة لحُسْن التعليق بين مفرداته ، طبقًا لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات ، ويكون ذلك بأن " تأتى المعنى من الجهة التي هى أصح لتأديته ، وتختار له اللفظ الذى هو أخصُّ به ، وأكشف عنه ، وأتمّ له " [٣] .

وأصحّ هذه الجهات التي يمكن أن يُعرض عليها التركيب ، فيصح ويؤدى معناه ، هى القواعد والوجوه النحوية عند الإمام عبد القاهر ، لأنه " يعدّها أصلًا عنده ، وميزانًا دقيقًا لإبراز التفاضل والمزايا في المعانى "[٤] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٤٦ .
[٢] ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٢/٣٩٠ ، ٣٩١ .
[٣] دلائل الإعجاز صـ ٤٣ .
[٤] فلسفة عبد القاهر الجرجانى النحوية صـ ١٦٨ .

وهذا – بلا شك – يتسق مع المنحى الذى رسمه الإمام عبد القاهر من إعطائه الأولوية للمعنى في علاقته باللفظ ، بما في ذلك أسبقية ترتيب المعانى في النفس على ترتيب الألفاظ في النطق ، يقول : إن " الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس "[١] ، ويقول في الاتجاه نفسه : " إذا فرغت من ترتيب المعانى في نفسك ، لم تحتج إلى أن تستأنف فِكْرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خَدَم للمعانى ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، لأن العلم بمواقع المعانى في النفس ، عِلْمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق "[٢] .

وهذا يعنى أن إنجاز الجملة النحوية يمرّ بمرحلتين ، هما :

الأولى : تتجسد في العملية الذهنية التي يقوم بها ذهن المتكلم ، حيث توصف هذه المرحلة بأنها " مرحلة تحديد العلاقات بين الأشياء ، فعندما يدرك الفكرُ أن العلاقة بين الشيئين مثلًا علاقة إسناد ، ينجز بومضة من ومضاته هذا المعنى الذهنى الذى يحدد العلاقة بين الشيئين ، ويقوم بربط الكلمتين المعبّرتين عن هذين الشيئين بطريقة خاصة متعارف عليها بين أبناء اللغة الواحدة "[٣] .

والثانية : مرحلة يتمُّ فيها " اختيار كلمة معينة من بين حشد الكلمات الموجودة في الذهن ، فيتمّ تحديد الكلمة المناسبة للتعبير عن ذلك المعنى الذهنى أى : المعنى النحويّ "[٤] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٥٦ .
[٢] دلائل الإعجاز صـ ٥٤ .
[٣] قواعد النحو العربى فى ضوء نظرية النظم د. سناء حميد البياتى صـ ١٦ .
[٤] المرجع نفسه صـ ١٦ .

وبذلك تتألف الجملة ، التي مثّل لها الإمام عبد القاهر بقوله : " أن تَعْمِد إلي اسم، فتجعله فاعلًا لفعل أو مفعولًا ، أو تعْمِد إلى اسمين ، فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر... "[١] .

إذًا المعانى أولًا ، ثم تأتى الألفاظ ثانيًا ، ومن ثم فالذى يستحق أن نطلق عليه مصطلح (النظم) هو : ترتيب المعانى في النفس ، وليس توالى الألفاظ في النطق ، ولهذا أفسد الإمام عبد القاهر ظنَّ من يظنُّ ذلك ، فقال : " وشبيه بهذا التوهم منهم ، أنك قد ترى أحدَهم يعتبر حالَ السامع ، فإذا رأى المعانى لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه ، ظنَّ عند ذلك أن المعانى تبع للألفاظ ، وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ، ومن ترتبها في نطق المتكلم ، وهذا ظن فاسد ممن يظنه ، فإن الاعتبار ينبغى أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلِّف له ، والواجبُ أن يَنْظر إلى حال المعانى معه ، لا مع السامع "[٢] .

فمن غير المعقول أن تكون الألفاظ تبعًا للمعانى بمجرد أن تكون المعانى تترتب في النفس بترتب الألفاظ في النطق ، فهذا ظنّ فاسد ، وإنما الحق اليقين أن المعانى أسبق في النفس من الألفاظ ، ومن ثم فهى أشرف منها ، ولعل هذا ما دفع ابن جنى إلى أن يقول : " فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها ، وحَمَوْا حواشيها وهذّبوها ، وصقلوا غُرُوبها وأرهفوها ، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هى بالألفاظ ، بل هى عندنا خِدْمة منهم للمعانى ، وتنويه بها ، وتشريف منها "[٣] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٥٥ .
[٢] دلائل الإعجاز صـ ٤١٧ .
[٣] الخصائص ٢١٨/١ .

لكن السؤال الذى يقفز أمامنا الآن : هل هذه المعانى عند ترتيبها في النفس ، تتعلق بالكلمات في ذاتها ؟ أم تتعلق بمعانى النحو ؟ أم بهما معًا ؟

وللإجابة عن هذا السؤال ، نورد قول الإمام عبد القاهر : " أنه لا يُتصوَّر أن يتعلّق الفِكْرُ بمعانى الكلم أفرادًا ومجرّدة من معانى النحو ، فلا يقوم في وهْم ، ولا يصحُّ في عقل ، أن يتفكر متفكر في معنى (فِعْل) من غير أن يريد إعمالَه في اسم "[1] .

أى : أنه لا يمكن أن نفصل معانى الكلمات في ذاتها عن معانى النحو ، فالفعل مثلًا يجب ضمُّه إلى اسم ، بحيث يكون هذا الاسم فاعلًا ، يحمل حركة إعرابية هى الضمة ، لأن تحصيل المعنى يكمن في ضم اللفظ إلى اللفظ مع توّخى معانى النحو بينهما ، وإلا فإن الضمَّ سيُفضى إلى خلق جُمل غير مقبولة ، لا نحويًا ، ولا دلاليًا ، كأن نأتى بكلمة ما ، ونضعها أمام أخرى ، لا تجمعها معها أيَّة علاقة نحوية ، وهذا – بلا شك – سيؤدى إلى فوضى وعفوية في التعبير ، وقد أوضح الإمام عبد القاهر ذلك بقوله : " فقولهم (بالضمّ) لا يصح أن يُراد به النطق باللفظة بعد اللفظة ، من غير اتصال يكون بين معنييهما ، لأنه لو جاز أن يكون لمجرَّد ضمِّ اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة ، لكان ينبغى إذا قيل : (ضحك ، خرج) أن يحدُث في ضمّ (خرج) إلى (ضحك) فصاحة ، وإذا بطل ذلك ، لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضمِّ الكلمة إلى الكلمة توخى معنىً من معانى النحو فيما بينهما "[2] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١٠ .

[2] دلائل الإعجاز صـ ٣٩٤ .

وهذا يدل على أن عملية البناء اللغوى عند الإمام عبد القاهر ، لا تتم على نحو عشوائى ، وإنما تخضع للقوانين الناظمة في نحونا العربى ، ومن ثم يمكن القول : إن الإمام عبد القاهر اعتمد في صياغة نظريته في (النظم) على أسس نحوية ، إذ حوّل البِنَى البلاغية إلى بِنَى نحوية ، عن طريق رصد العلاقات التي تربط بين عناصرها .

المبحث الثالث

فكرة العامل النحوي عند الإمام عبد القاهر فى ضوء كتابه (دلائل الإعجاز)

من المركوز فى عقول النحويين أن (الإعراب) سمة العربية ، وخصيصة من أهم خصائصها ، فهو السبيل إلى " الإبانة عن المعانى بالألفاظ "[١]، لأن " الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها "[٢] ، وهذا بدوره قادهم إلى البحث عن طريقة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية ، فاهتدوا إلى القول بـ (العمل) " عمل العناصر اللغوية ، بعضها فى بعض ، لا على وجه الحقيقة ، بل على وجه العلاقات الثابتة بينها فى تلازمها "[٣] .

فقد لاحظ النحويون حركة الألفاظ فى مواقعها من الجملة ، لإيمانهم بأنه لا يمكن أن توضع رصًّا بعضها بجوار بعض ، دون نظام يحكمها ، أو نظم يربطها، عن طريق " تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجَعْل بعضها بسبب من بعض"[٤] ، وهذا السبب هو (العامل) الذى ينتج (الإعراب) " لأنه يولد نوعًا من العلاقات المعنوية التى بتغيّرها يتغيّر الإعراب ، ومن ثم كان علامة على المعانى الناشئة عن التركيب "[٥].

---

(١) الخصائص ٣٦/١ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ٢٨ .

(٣) نظريةالنحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث د.نهاد االموسى صـ٤٠،٣٩.

(٤) المدخل فى دلائل الإعجاز صـ ٤ .

(٥) ضوابط الفكر النحوى ٩/٢ .

إذًا .. العامل عند النحويين يمثل (القانون) الذى تُرتب الكلمات بناء عليه ، كما أنه أداة تحليلية تعين على إدراك العلائق بين عناصر التركيب ، وتوضح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام ، إذ اللفظ يتركب مع غيره على نحو خاص ، فتنشأ عنه علاقة نحوية ، تؤثر فى تحديد شكل الكلمة ، وتحديد معناها داخل التركيب ، ومن ثم يمكن القول " إن كُلاً من العلامة الإعرابية ، والعوامل ، والمعمولات ، تعدُّ محصلة لنظم الكلام ، ومراقبة وظائف المفردات داخل التركيب، وعلاقات الوحدات اللغوية بعضها مع بعض ، وتعلّق كلّ منهما بالآخر "[1] .

وبهذا يكون (النحو) – من خلال نظام العوامل والمعمولات – دراسة فاعلة وكاشفة فى فهم الشعر والكلام ، يتوصل من خلالها إلى استخراج إرادة المتكلم عن طريق معرفة كل معنى ، وعلاقته بالمعنى الآخر ، وهذا ما أشار إليه الإمام عبد القاهر بقوله : " فلا يقوم فى وهم ، ولا يصح فى عقل ، أن يتفكر متفكر فى معنى (فِعْل) من غير أن يريد إعمالَه فى اسم ، ولا أن يتفكر فى معنى اسم من غير أن يريد إعمال (فِعْل) فيه ، وجعلَه فاعلًا له أو مفعولًا ، أو يريد فيه حكمًا سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعْله مبتدأ ، أو خبرًا ، أو صفة ، أو حالًا ، أو ما شاكل ذلك .

وإن أردت أن ترى ذلك عِيانًا فاعمِدْ إلى أى كلام شئت ، وأزِلْ أجزاءه عن مواضعها ، وضَعْها وضْعًا يمتنع معه دخول شئ من معانى النحو فيها ، فقل فى :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ[2]

---

[1] ضوابط الفكر النحوى ٢/ ١١ .

[2] البيت من بحر الطويل ، لامرئ القيس في الديوان صـ ٢٥ ، وتمامه : بسقط اللوى بين الدخول فحومل.

"مِنْ نبك قفا حبيب ذكرى منزل" ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها ؟"[١]

فضياع العلاقة فى البيت بين العامل والمعمول يؤدى إلى تعطل حركة الفكر والفهم، وهذا ما يقرره الدكتور / محمد عابد الجابرى فى معرض دفاعه عن فكرة(العامل) فى نظرية النحو العربى ، إذ يربط بين فكرة (العامل) وفكرة (النظم) التى يقول بها الإمام عبد القاهر ، فيوضح أن (النظم) قائم على العلاقات بين الكلم ، وأن هذه العلاقات مبنية على السببية ، وهو أمر تضبطه كله فكرةُ (العامل) فى النحو العربى التى يرى الدكتور / الجابرى أنها تؤدى فى النص العربى ما يؤديه مبدأ (الحتمية) فى الفيزياء ، منتهيًا – وهو محق فى ذلك – إلى أن حذف فكرة (العامل) من النحو العربى ، سيؤدى إلى انهيار النحو العربى بأكمله[٢] ، لأنه لا يعنى مجرّد رفض لرأى فى مسألة فرعية من مسائل (النحو) ، وإنما هو يعنى هدمًا للبناء النحوى كله من أساسه ، وهو يحتاج بالإضافة إلى هذا إلى حجج قوية ، لتبرير الهدم ، وحجج أخرى أشدّ قوة لوضع أساس بناء جديد[٣] .

إذًا .. نستطيع أن نقول فى يقين : إن فكرة (النظم) أو (التعليق) التى نادى بها الإمام عبد القاهر فى كتابه (دلائل الإعجاز) لهى دليل قاطع على أنه لا يرفض فكرة (العامل) بل كان على يقين فى قدرتها على أن تكون منهجًا صالحًا لتفسير ائتلاف الألفاظ والمعانى .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٤١٠ .

[٢] البحث اللسانى والسيميائى صـ ١٨٤ ، ١٨٥ إعداد مجموعة من الباحثين كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمملكة المغربية جامعة محمد الخامس عام ١٩٨٤م .

[٣] نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية صـ ٦٣ ، ٦٤ .

كيف لا ؛ وهو نفسه صاحب كتاب (العوامل المائة النحوية) و (الجُمل) فى شرح كتابه (العوامل) ، وبسط (النحو) فى ثلاثين مجلدة بعنوان (المغنى فى شرح الإيضاح) ولخصه فى ثلاث مجلدات بعنوان (المقتصد)[١] ، وغير ذلك مما هو مطبوع أو مفقود ، وقد ذهب فى كل ذلك مذاهب النحاة السابقين فى تقرير القواعد ، التى يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من الفساد واللحن[٢] ، فليس من المعقول أن يريد الإمام عبد القاهر نحوًا آخر ، وقوانين لم يتكلم عنها هؤلاء النحاة ، حينما قال : " ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رُسِمت لك ، فلا تُخلّ بشئ منها "[٣].

يقينًا أن الإمام عبد القاهر يريد بذلك (النحو) الذى أخذ عنه النحاة من قبله ، أمثال الخليل ، وسيبويه ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى ، ويريد : القوانين والأصول التى قرّرها هؤلاء وغيرهم[٤].

والسؤال الذى يقفز أمامنا الآن : ما القوة المؤثرة التى تُحْدِث المعانى النحوية ، وعلاماتها الإعرابية ؟ لقد تواترت عبارات فى الدرس النحوى تضيف العمل الإعرابى تارة إلى ألفاظ ظاهرة أو مقدرة ، وتارة أخرى إلى المعنى ، وتارة ثالثة إلى المتكلم نفسه ، وهذا الأخير هو ما نُسب إلى كبار المحققين من النحويين، وعلى رأسهم ابن جنى ، الذى نسب تلك القوة فى حقيقة الأمر إلى (المتكلم) يقول مبينًا دور المتكلم فى نظرية العامل : " فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشئ

---

[١] انظر: عبد القاهر الجرجانى وجهوده فى البلاغة العربية د. أحمد بدوى صـ ٣٠ ٣٤ .
[٢] انظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية صـ ٢٣٥ .
[٣] دلائل الإعجاز صـ ٨١ .
[٤] انظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية صـ ٢٣٥ .

غيره ، وإنما قالوا : لفظىّ ومعنوىّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ "[١].

وقد اعتمد رأىَ ابن جنى هذا عديدٌ من النحويين من بعده ، كنجم الأئمة الرضى الذى يقول : " اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو (المتكلم) ، وكذا محدث علاماتها ، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم ، فسُمِّى عاملًا ، لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المُعلَّم "[٢] ، ثم يعاود فيؤكد رأيه هذا بقوله : " فالموجد – كما ذكرنا – لهذه المعانى هو (المتكلم) ، والآلة : العامل ومحلها : الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو (المتكلم) ، لكن النحاة جعلوا الآلة ، كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها ، كما تقدّم ، فلهذا سُمِّيت الآلات عوامل "[٣] .

وقبل ابن جنى والرضىّ ، كان أبو إسحاق الزجاج يجعل العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم ، يعنى من الإخبار عنه ، قال : " لأن الاسم لما كان لابدّ له من حديث يُحدَّث به عنه ، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ "[٤].

وقد رأى ابن مضاء القرطبى (ت : ٥٩٢هـ) أن فى كلام ابن جنى – ونظائره – ما يدل على أن النحوىَّ يمكن أن يستغنى عن نظرية العامل ، لأن العامل هو (المتكلم)[٥] ،وتبنى هذه المقولة من المحدثين الأستاذ / أحمد أمين ، الذى بنى عليها أن " ابن جنى أراد أن يؤسس نحوًا آخر ، غير النحو العربى المعتمد

---

(١) الخصائص ١/١١٠ ، ١١١ .
(٢) شرح الكافية ١/٥٧ .
(٣) المصدر نفسه ١/٦٥ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/٨٥ .
(٥) انظر : الرد على النحاة صـ ٧٦ – ٧٨ .

على العامل " كما " أن ابن جنى حسم هذه النظرية ، لأنه قال : إن العامل الحقيقى هو المتكلم "[١] .

والحق أن المتأمل فى كلام ابن جنى – فى موضعه وسياقه – ليدرك أن الرجل لم يذهب خلاف ما ذهب إليه النحويون ، كما أراد ابن مضاء ، ولم يخطر ببالـه – يومًا – أن يؤسس نحوًا آخر ، كما أراد له الأستاذ / أحمد أمين ؛ كيف لا ؟ ونظرية (العامل) كانت أساسًا فى فكره وكُتبه ، فليس صحيحًا أن نزعم أنه هدمها ، أو قال بخلافها[٢] .

على أن عبارات النحويين التى تنسب العمل تارة إلى اللفظ ، وأخرى إلى المعنى ، وثالثة إلى المتكلم ، إنما تنم عن إدراك الفكر النحوى – منذ نشأته – أن فى ذهن المتكلم باللغة نظامًا للغة يتصرّف بموجبه ، وبما أن المتكلمين لم يعبّروا عن هذا النظام ، فإن مهمة الدرس النحوى أن يفترض صورة معينة ، تقوم فى أذهان المتكلمين ، فاهتدى النحويون إلى فكرة (العامل)[٣] .

ذلك أن للمتكلم أن يختار ما يشاء من المعانى ، ليُعبّر عنها فى جمل أو تراكيب ، بحسب دوافعه ، وأغراضه الاجتماعية ، ووفقًا لهذا يختار الألفاظ ، ويؤلف بينها ويربط ، ويوظف كل لفظة ، فيختار ما يراه مناسبًا لها من المعانى النحوية الخاصة ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، كما يختار ما يراه مناسبًا لصيغة الجملة عامةً ، من المعانى النحوية العامة ، كالإثبات ، والنفى ، والخبر ، والإنشاء ، والشرط ، والتأكيد[٤].

---

(١) ظهر الإسلام ١١٧/٢ .

(٢) انظر : ابن جنى النحوى د. فاضل السامرائى صـ ١٩٣ .

(٣) ضوابط الفكر النحوى ١٧/٢ .

(٤) انظر : نظام الارتباط والربط صـ ٥٣ .

فالمتكلم هو العامل المؤثر فى كل هذا ، إلا إنه – وإن كان له أن يختار ما شاء من المعانى – مجبر على الالتزام بالنظام اللغوى العام ، فليس له أن يُحدث تغييرًا فى مبانى اللغة المتمثلة فى أصواتها ، وكلماتها ، ونظامها الصرفىّ ، ولا أن يبتدع فيها بدعة من عنده ، تعينه على التعبير عمّا فى نفسه من معانٍ ، وليس له أن يخرج على قوانين الكلام الجارية على وفق هذا النظام ، كقوانين العلامات الإعرابية ، والمطابقة ، ومبنى الصيغة ، والرتبة المحفوظة ، وغيرها[١]، وكذا ليس له أن يتبع هواه ، فيستبدل بالرفع النصب للفاعل ، أو يبتدع قوانين جديدة تنقض مطابقة النعت للمنعوت مثلًا ، إلا أن يتفق مع هذا النظام اللغوى ، لأنه – إن لم يفعل – وقع فى شَرَك آفة الأداء اللغوى الكبرى ، وهى (اللبس) أو ربّما صار كلامه لغوًا ، وفى كلتا الحالتين يعجز ذلك (المتكلم) فى إبلاغ المخاطب بما فى نفسه ، ومن ثم كانت هذه القيود موضوعة لخدمة المتكلم ، وإعانته على تحقيق غايته المتمثلة فى الوضوح والبيان[٢].

وخلاصة القول : أن الذى ينتج اللغة ليس المتكلم ، بل هو – على وجه الحقيقة – قوانين الكلام ، والنظام اللغوى الذى يختزنه المتكلم فى ذاكرته ، ولم يخرج دور النحاة عن اكتشاف تلك القوانين ، ووصفها للناس ، ليعينوهم على الكلام الصحيح ، والنحاة أنفسهم لا يملكون أن يغيّروا من نظام اللغة شيئًا ، ولا أن يبتدعوا فيه بدعة ، " وشأن عملهم هذا شأن اكتشاف الكهرباء مثلًا ، فهى مكتشفة لا مخترعة ، إلا أن الفرق هنا أن اللغة ذات طابع تجريدىّ ، وأن قضاياها خلافية ، وأن ما قام به النحاة ، كان محض اجتهاد ، فهو قابل للمناقشة فى كل قضية من قضاياه "[٣].

---

(١) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٢٠٥ ، ٢٣١ .

(٢) انظر : نظام الارتباط والربط صـ ٤٠ ، ٥٣ ، ٥٥ .

(٣) نظام الارتباط والربط صـ ٥٦ .

وهذا ما عبّر عنه الإمام عبد القاهر بدقة ، حينما قال : " قد علمنا عِلْمًا لا تعترض معه شبهة : أن الفصاحة فيما نحن فيه ، عبارة عن مزية هى بالمتكلم دون واضع اللغة ، وإذا كان كذلك ، فينبغى لنا أن ننظر إلى المتكلم ، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه فى اللفظ شيئًا ليس هو له فى اللغة ، حتى يُجْعَل ذلك من صنيعه مزيةً يُعبَّر عنها بالفصاحة ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئًا أصلًا ، ولا أن يُحدث فيه وصفًا ، كيف ؟ وهو إنْ فعل ذلك أفسَدَ على نفسه ، وأبطل أن يكون متكلمًا ، لأنه لا يكون متكلمًا حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وُضِعتْ عليه ، وإذا ثبت من حاله أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئًا ليس هو لها فى اللغة ، وكنّا قد اجتمعنا على أن الفصاحة فيما نحن فيه ، عبارة عن مزية هى بالمتكلم البتة، وجب أن نعلم قطعًا وضرورة أنهم – وإن كانوا قد جعلوا الفصاحة فى ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ – فإنهم لم يجعلوها وصفًا له فى نفسه، ومن حيث هو صَدَى صوتٍ ونُطْقُ لسانٍ ، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم فى المعنى، لأنه إذا كان اتفاقًا أنها عبارة عن مزية أفادها المتكلم، ولم نرهُ أفاد فى اللفظ شيئًا ، لم يبقَ إلا أن تكون عبارة عن مزية أفادها فى المعنى "[1].

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤٠١ ، ٤٠٢ .

المبحث الرابع

نظرية (تضافر القرائن) بوصفها بديلًا عن فكرة (العامل)

استشعر عدد من الباحثين فى نحو العربية عدم مطابقة نظام (العوامل) لمعطيات اللسان العربى ، ومن ثمّ لابد من تشريع جديد لفهم النظام النحوى للغة ، يقوم على " سلب العامل النحوى قدرته على العمل ، وتخليص الدرس النحوى منه "[١] .

وقد بذلوا فى سبيل تحقيق هذه الغاية محاولات عدّة ، كان أخطرها وأبعدها أثرًا – على الإطلاق – محاولة الأستاذ الدكتور / تمام حسان فى كتابه القيّم (اللغة العربية : معناها ومبناها) ، ذلك لأنها أول دراسة فى تاريخ النحو العربى كله ، تقيم منهجها على أساس فكرة (التعليق) التى تمثل المنهج الذى يراه الإمام عبد القاهر صالحًا ، لأن ينتهجه الدرس النحوى ، حتى يصل إلى ما يسعى إليه من أهداف .

ولعل من أهم ما قدّمته تلك النظرية للدرس اللغوى بصفة عامة ، وللدرس النحوى بصفة خاصة ، أنها نظرت إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة ، حيث كشفت عن العلاقات التى تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة : النظام الصوتى ، والنظام الصرفى، والنظام النحوى ، وما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفى ، ثم كشفت عن العلاقات التى تربط تلك الأنظمة الثلاثة بقائمة الكلمات فى المعجم اللغوى للعربية ، ثم ربطت معنى (المقال) المستخرج من كل هذا بمعنى (المقام) الذى هو مركز (علم الدلالة) لتخرج بالمعنى الدلالىّ للجملة .

ومما قدّمته تلك النظرية – أيضًا – أنها حدّدت على المستوى الصرفىّ تصوّرًا جديدًا لأقسام الكلام ، كما درست ظاهرة تعدد المعنى الوظيفىّ للمبنى الواحد

---

[١] النحو العربى : نقد وتوجيه د. مهدى المخزومى صـ ١٦ .

، ثم درست على المستوى النحوى وبصورة تفصيلية ظاهرة (تضافر القرائن) لإيضاح المعنى الدلاليّ للجملة[١].

وهذا مكمن الأهمية والخطر فى تلك النظرية – حسب رأيى – إذ ذهب إلى أن إدراك المعانى الوظيفية النحوية ، يقوم على مبدأ (تضافر القرائن) ، وهذا المبدأ يغنى عن فكرة العوامل والمعمولات التى بنى عليها النحويون القدامى نظرهم لتفسير حركات الإعراب .

والقرينة : أمر يشير إلى المطلوب ، أو هى : الدلالة اللفظية أو المعنوية التى تمخض المدلول ، وتصرفه إلى المراد منه ، مع منع غيره من الدخول ، وهى إما معنوية أو لفظية[٢].

ولهذا فصَّل الدكتور / تمام القول فى هذه القرائن على النحو التالى :

أ – القرائن المعنوية :

وقد سمَّاها – أيضًا – (قرائن التعليق) وهى : علاقات سياقية بين العناصر فى الجملة ، تفيد فى تحديد المعنى النحوى لأى عنصر من تلك العناصر، وهى – عنده – أربع قرائن معنوية كبرى ، تحت كل منها فروع هى[٣]:

١ – قرينة الإسناد : التى تربط بين طرفى الجملة الاسمية ، أو الفعلية ، أو ما سماه بـ (الجملة الوصفية) كما تُلمح – أيضًا – بين المعانى النحوية داخل الجملة الواحدة ، كما فى إعراب قوله تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٤] حيث نعرب (مَنْ) مفعولًا أوّلًا على رغم تأخرها ، و (الحكمة) مفعولًا ثانيًا على رغم

---

(١) انظر : نظام الارتباط والربط صـ ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) انظر : التعريفات للشريف الجرجانى صـ ١٧٥ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية د. سمير اللبدى صـ ١٨٦ .

(٣) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٩١،٢٠٤ ، وضوابط الفكر النحوى ١٧٤/٢

(٤) من الآية ٢٦٩ من سورة البقرة .

تقدّمها، بناء على إدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة (الإسناد) إذ نقول : إن (مَنْ) هى الآخذ ، و (الحكمة) هى المأخوذ ، وبهذا الاعتبار تمَّ إعراب المفعولين طبقًا له ، وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد[١].

٢ – قرينة التخصيص : وتشمل المفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء والاختصاص ، وبعض المعانى الأخرى ، وقد برَّر اختياره لهذه التسمية بما لاحظه من أن كل ما تفرّع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد[٢].

٣ – قرينة النسبة : وتشمل المجرورات ، قال : " والمعانى التى تدخل تحت عنوان (النسبة) وتتخذ قرائن فى التحليل والإعراب ، وفى فهم النص بصورة عامة ، هى ما نسمّيه معانى حروف الجرّ ، ومعها معنى الإضافة " [٣].

٤ – قرينة التبعية : وتشمل أربع قرائن هى : النعت ، والعطف ، والتوكيد والإبدال[٤].

ب – القرائن اللفظية :

وهى : قرائن مستمدة من النظام الصوتى ، والنظام الصرفى للغة ، وتشمل – عنده – ثمانى قرائن ، هى[٥] :

١ – العلامة الإعرابية : وهى – عنده – أوفر القرائن حظًا من اهتمام النحاة ، وقد بنوا عليها نظرية كاملة ، سمّوها (نظرية العامل) ، مع أنها ليست سوى نوع واحد من أنواع القرائن ، " بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٩٤ .

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٩٥ .

(٣) المرجع نفسه صـ ٢٠١ .

(٤) المرجع نفسه صـ ٢٠٤ .

(٥) المرجع نفسه صـ ٢٠٥ ٢٣١ .

بواسطتها ، حين يكون الإعراب تقديريًا أو محليًا أو بالحذف ؛ لأن العلامة الإعرابية فى كل واحدة من هذه الحالات ، ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب"[١].

٢ – الرتبة : وهى نوعان : محفوظة لا يمكن أن يُتصرّف فيها بتقديم وتأخير ، إذ يختل التركيب باختلالها كتقدّم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة وهكذا فى كل شيئين متلازمين ، وغير محفوظة : وهى ما يمكن التصرّف فيها بالتقديم والتأخير ، كرتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول به، وتقوم الرتبة فى كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب وقد مال إلى الاعتقاد أن الإمام عبد القاهر ، حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به ما يدرسه النحاة تحت عنوان (الرتبة) وما يدرسه البلاغيون تحت عنوان (التقديم والتأخير) وهذا الأخير مجاله الرتبة غير المحفوظة[٢].

٣ – مبنى الصيغة : والمراد بها مبنى الصيغ الصرفية التى تميّز بين الأسماء ، والأفعال ، والصفات، والحروف ... إلخ[٣].

٤ – المطابقة : وتكون فى : العلامة الإعرابية – الشخص – العدد – النوع – التعيين ، وبها " تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التى تتطلبها ، وبدونها تتفكك العُرى ، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلًا بعضها عن بعض ، ويصبح المعنى عسير المنال "[٤].

٥ – الربط : وهو قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر ، كما فى الموصول وصلته ، والمبتدأ وخبره ، والحال وصاحبه ... إلخ ، ويكون الربط

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٢٠٥ .
(٢) المرجع نفسه صـ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
(٣) انظر : المرجع نفسه صـ ٢١٠ .
(٤) المرجع نفسه صـ ٢١٢ ، ٢١٣ .

بوسائل عديدة ، لعل أشهرها الضمير العائد ، والحرف ، كالفاء فى جواب الشرط، وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى ، والعموم ، كما فى قولك : زيد نعم الرجل[١].

٦ – التضام : أو (التلازم) والمقصود به : أن يستلزم أحد العنصرَيْن النحويَيْن عنصرًا آخر ، كما فى تلازم الموصول صلته ، وحرف الجر ومجروره ، والمبهم وتمييزه ، وواو الحال وجملة الحال وهلم جرا[٢].

٧ – الأداة : ويقصد بها : الأدوات الداخلة على الجملة ، كالنواسخ ، وأدوات النفى ، والاستفهام... إلخ ، والأدوات الداخلة على المفردات ، كحروف الجر ، والعطف ، والنواصب ، والجوازم[٣].

٨ – النغمة : أو (التنغيم) وهو : الإطار الصوتى الذى تقال به الجملة فى السياق[٤].

إن فهم القرائن بمختلف أنواعها (لفظية) أو (معنوية) هو الغاية من (علم النحو) أو بمعنى آخر فهم (التعليق) بوصفه العلاقات التى تربط الكلمات داخل التركيب ، ولهذا كان – فى رأى الدكتور / تمام – " كما كان فى رأى عبد القاهر – على أقوى احتمال – أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى ، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية ، لأن (التعليق) يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق ، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية "[٥].

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٢١٣ .

(٢) المرجع نفسه صـ ٢١٧ .

(٣) المرجع نفسه صـ ٢٢٤ .

(٤) المرجع نفسه صـ ٢٢٦ .

(٥) المرجع نفسه صـ ١٨٩ .

لقد انطلق الدكتور / تمام فى شرح (نظرية القرائن) التى استقاها من تراث الإمام عبد القاهر من تبيين مكانة (العلامة الإعرابية) وذلك بوضعها الوضع الصحيح فى إطار هذه النظرية ، " فلم يدّعِ لها ما ادّعاه النحاة القدامى ، ولم يخُصّ بعضها بالدلالة ، كما فعل إبراهيم مصطفى ، ولم يجرّدها من دلالتها اللغوية تمامًا ، كما فعل قطرب "[١].

إن هذه القرائن لابدّ من تضافرها حتى يُفهم المعنى ، ويصح التحليل فى الجملة ؛ فلا يمكن لأى قرينة مهما كانت أهميتها أن تحدّد إعراب كلمة فى التركيب بدون القرائن الأخرى ، ومن ثم لم يملّ الدكتور / تمام من ترديد القول : " إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون ما أسلفتُ القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها، سواء أكانت معنوية أم لفظية "[٢].

ولهذا عاب على النحويين رعايتهم لها أثناء التحليل بقوله : " ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها ، عملًا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص "[٣].

" وبهذا يتضح أن (العامل النحوى) وكل ما أثير حوله من ضجة ، لم يكن أكثر من مبالغة ، أدى إليها النظر السطحى ، والخضوع لتقليد السلف ، والأخذ بأقوالهم على علاتها "[٤].

---

(١) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف صـ ٢٨٩.

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٢٠٧ .

(٣) المرجع نفسه صـ ٢٣٢ .

(٤) المرجع نفسه صـ ٢٠٧ .

فخلاصة (النحو) – عنده – كلمتان : قرينة ، وتعليق ، ومن خلالهما ينفى عن النحو العربى[١]:

أ – كل تفسير ظنى أو منطقىّ لظواهر السياق .

ب – كل جدل من نوع ما لجّ فيه النحاة حول منطقية هذا (العمل) أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات فى العمل وفرعية الأخرى ، وحول قوة العامل وضعفه ، أو تعليله ، أو تأويله ، مما ازدحمت به كُتب (النحو) دون طائل يكون تحته .

كما يتبع القول بالقرائن ، واختياره بديلًا للقول بالعوامل[٢] :

– أننا سنكتفى فى تحليل الكلمات المعربة بقولنا : مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، أو مجزوم فقط ، دون قولنا : مرفوع بكذا ، أو منصوب بكذا ... إلخ .

– أنه يؤدى أحيانًا إلى مبدأ (إهدار القرينة) أو (الترخص فى قرينة العلامة الإعرابية) لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه ، اعتمادًا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية فى إيضاح المعنى ، كما فى قول العرب : خرق الثوبُ المسمارَ ، فاعتمدوا على القرينة المعنوية ، وهى (الإسناد) وأهملوا الحركة ، لأن اللبس مأمون ؛ إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب ، وإنما يسند إلى المسمار، فعُلم أيهما فاعل ، وأيهما مفعول .

– وقال الله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾[٣] ، فـ (الموفون) معطوف على

---

[١] انظر: المرجع نفسه صـ ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

[٢] انظر: المرجع نفسه صـ ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

[٣] من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(مَـنْ) بقرينـــة الإســناد ، والتبعيـــة ، والرفـــع ، و (ال) الموصـــولة ، وبهـــاتين القرينتين : الإسناد ، والتبعية ، تكون كلمة (الصابرين) معطوفة أيضًا على (مَنْ آمن) ، ولكن القرينـة اللفظيـة ، وهـى (الـواو) غيـر موجـودة ، إذ حلّـت محلهـا (الياء) ، وهذا لا يمكن فهمه إلا على أساس إغناء بعض القرائن عن بعض .

– وقال تعالى : ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[1] ، فإن قرينة التبعية التى تحققت بوضوح التعاطف فى كلمة (المقيمين) قد أغنت عن العلامة الإعرابية .

– وقالت العرب : (ما رأيته مذ يومان) فأغنت قرينة التضام ، وما تضافر معها عن قرينة الإعراب ، التى تكون فيما جاء بعد حرف الجر[2] .

---

(1) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(2) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٢٣٥ .

نقد نظرية (تضافر القرائن)

وهكذا طرح الدكتور / تمام حسان نظريته (تضافر القرائن) باعتبارها بديلًا عن فكرة (العامل) محاولًا " بواسطتها أن يصبح للنحو العربى مضمون ، ويمكن بها مزج معطيات (علم النحو) بمعطيات (علم المعانى) لنصل منهما معًا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد ، لم يخطر ببال سيبويه، ولا ببال عبد القاهر "[1] .

ولى مع الأسس الفكرية التى توجه هذا الطرح الوقفات التالية :

أولًا : أن مشروعية هذا الطرح ، أعنى : أصول فكرته عن القرائن مستمدة من نظرية (النظم) وقد اعترف هو بفضل آراء الإمام عبد القاهر وأفكاره فى مقدمة كتابه : (اللغة العربية : معناها ومبناها) حين قال : " لمّا ظهر الاتجاه البلاغى إلى دراسة المعنى ، كان من طلائع كتبه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) للعلّامة عبد القاهر الجرجانى ، الذى أعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوى والدلالى من هذا الكتاب ، حيث جرى الانتفاع أحيانًا بعبارات هذا العلّامة ، وأحيانًا أخرى بإشاراته"[2] .

ولقد وازن الدكتور / تمام فكرته عن (تضافر القرائن) وفكرة الإمام عبد القاهر عن (النظم) ، منوّهًا إلى أن تفسير العلاقات السياقية لدى الإمام عبد القاهر ، تعتبر أذكى محاولة فى تاريخ التراث العربى حتى الآن[3] ، ثم أورد نصّين للإمام عبد القاهر ، أثبت بهما وحدة الرؤية بينهما :

الأول : قول عبد القاهر : " وإذ قد عرفتَ أن مدار أمر (النظم) على معانى النحو ، وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٣٦ .

(٢) المرجع نفسه صـ ١٨ .

(٣) انظر : المرجع نفسه صـ ١٨٦ .

الفروق والوجوه كثيرة ، ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها ، ثم اعلم أنْ ليست المزية بواجبة لها فى أنفسها ، ومن حيث هى على الإطلاق ، ولكن تعْرِض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض "[١] .

والثانى : قوله : " واعلم أنه وإنْ كانت الصورة فى الذى أعَدْنا وأبْدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم غيرُ توخى معانى النحو فيما بين الكلم ، قد بلغت فى الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية ، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يُحتاج إليه "[٢] .

ثم علّق الدكتور / تمام على هذين النصين بما يأتى :

١ – أن (النظم) كما فهمه عبد القاهر ، هو نظم المعانى النحوية فى نفس المتكلم ، لا بناء الكلمات فى صورة جملة .

٢ – أشار إلى أن مصطلح (الفروق) الذى ذكره عبد القاهر فى نصّه الأول إشارة ذكيَّة إلى ما سمَّاه (القيم الخلافية) أو المقابلات بين المعنى والمعنى أو بين المبنَى والمبنَى .

٣ – أن قوله : (موقع بعضها من بعض) إشارة إلى ما اشتُهر فى عُرْف النحاة باسم (الرتبة) .

٤ – أن قوله : (استعمال بعضها مع بعض) إشارة إلى ما سمَّاه (التضام) وهو: تطلب إحدى الكلمتين للأخرى ، واستدعاؤها إياه[٣] .

وإذا تأملنا (القرائن) التى دعا إليها الدكتور / تمام ، و (النظم) و(التعليق) عند الإمام عبد القاهر ، أدركنا أثر الإمام فى فكر الدكتور ، إذ إن

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٨٧ .

[٢] المصدر نفسه صـ ٣٧٠ .

[٣] اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٨٧ .

القرائن اللفظية والنظم ، يمثلان مرحلة بناء الكلمات فى جمل ، من خلال ترتيب المعانى فى النفس أولًا ، ثم ترتيب الألفاظ فى النطق ثانيًا ، والقرائن المعنوية والتعليق يعنيان إنشاء العلاقات بين المعانى النحوية .

ثانيًا : ما فعله الدكتور / تمام من أنه نزَّل العلامة الإعرابية ضمن القرائن اللفظية، وهوّن من شأنها ، عندما ألحَّ على أنها لا تمثل إلا إحدى القرائن اللفظية التى يعتمدها النظام النحوى ، وزعمه أن المعنى النحوى لا يتضح إلا بتضافر القرائن اللفظية والمعنوية معًا ، فإن هذا يؤدى إلى نتيجة مفادها – كما قال الدكتور / عزالدين مجدوب – : أن تمام حسان يعتبر العلامات الإعرابية من عناصر صعيد التعبير ، ويدعم تأويله زعم تمام :

– أن الحركة الإعرابية لا تظهر للعيان فى كافة الوحدات اللغوية ، التى حكمها الإعراب ، ويتضح المعنى رغم غيابها .

– أن علامات الإعراب أقلّ من الوظائف النحوية ، وخاصة استدلاله بما سمَّاه ترخص العرب فى قرينة الإعراب ، لإغناء القرائن المقالية والمقامية عنها[١].

ثالثًا : قول الدكتور / تمام : إن اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية دعاهم إلى " أن يبنوا نحوهم كله عليها " مما جعله – فى رأيه – " عملًا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص " أقول : قوله هذا هو ما يتسم بالمبالغة وعدم التمحيص فالصحيح أن النحاة لم يقتصروا فى تحليل الجملة على العلامة الإعرابية ، فعلى الرغم من اهتمامهم بها ، وتعويلهم عليها فى كثير من الأحيان ، إلا أن هذا الأمر لم يكن مطلقًا ، بل نصَّ النحاة على[٢] :

---

[١] المنوال النحوى العربى د. عزالدين مجدوب صـ ٢٨١ .

[٢] انظر : ضوابط الفكر النحوى ١٨١/٢ .

أ – أن الإعراب قد يكون هو الملمح النحوى المميّز أو الأساسىّ ، إذا لم يكن فى صور الكلمات وأبنيتها ما يدل على هذه المعانى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾[١] ، فإن وجود الفتحة فى لفظ (المسيحَ) عليه السلام ، هى التى حالت بين أن يكون معطوفًا على لفظ الجلالة،وخصته لأن يكون معطوفًا على المفعول به (أحبارهم) فتكون الآية قد نَعتْ عليهم أن اتخذوا المسيح ربًّا معبودًا من دون الله ، ولولا الفتحة لتوهم أنه معطوف على لفظ الجلالة ، فيفهم العكس ، وهو : أن الآية نَعتْ عليهم عدم اتخاذهم المسيح ربًّا مع الله[٢] .

ب – أنه قد ينفرد غير العلامة الإعرابية فى الدلالة على المعنى ، وذلك حينما يتعذر ظهور تلك العلامة ، كما فى قولهم : ضرب موسى عيسى ، وحينئذ يُفهم المعنى بالتزام الترتيب بين الفاعل والمفعول ، يقول ابن جنى فى معرض حديثه عن (الإعراب) : " فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بُشْرَى ، فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى فى اللفظ حاله ، أُلزِم الكلامُ من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى ، وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : أكل يحيى كمثرى ، لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك : ضربَتْ هذا هذه ، وكلَّم هذه هذا ... وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت : كلّم هذا هذا ، فلم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت ، لأن فى الحال بيانًا لما تعنِى "[٣] .

---

[١] من الآية ٣١ من سورة التوبة .
[٢] روح المعانى ١٢٣/١٠ .
[٣] الخصائص ٣٦/١ .

فابن جنى – هنا – يوضح القرائن التى يمكن التوسّل بها لمعرفة المعنى الوظيفى فى غياب العلامة الإعرابية ، وذلك من خلال :

– قرينة الرتبة ، فى نحو : ضرب يحيى بشرى .

– قرينة المطابقة ، فى نحو : ضربتْ هذا هذه ، وكلّم هذه هذا .

– قرينة الحال أو الموقف ، فى نحو : كلّم هذا هذا .

فالتمييز بين المعانى – فى الدرس النحوى – كما يقع بعلامات الإعراب ، يتم بقرائن أخرى ، ومن ثم فإن القول بأن مِن رأى النحويين القدامى أن الإعراب – وحده – هو الذى يميّز بين المعانى النحوية ، هو قول تنقصه الدقة إلى حد كبير .

رابعًا : إن تضافر القرائن الذى نادى به الدكتور / تمام ، لابدّ منه فى تحليل عناصر التركيب اللغوى ، حتى يمكن " القضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية " ، فلست أرى أن الدكتور / تمام قد أنكر العامل ، وعمل على القضاء عليه بذلك ، بل إنه استبدل بالعامل عاملًا آخر ، يكون أكثر صعوبة من الأول ، فبعدما كان الاتكاء على العلامة الإعرابية بمفردها للوصول إلى المعنى ، أصبح لزامًا علينا الاعتماد على مجموعة من القرائن .

على أن القول بالعامل – فى الدرس النحوى – " يتضمن الأخذ بمبدأ القرائن ، فنحن لا نستطيع أن نحدّده ونحدّد معمولاته ، إن لم تراعَ مجموعة مختلفة من الضوابط[١] ، تشمل القرائن التى قال بها تمام حسان ، كما أن فكرة العامل تتضمن شروطًا تراعى الأبعاد الدلالية (كشرط التوافق الدلالى بين العامل والمعمول مثلًا) وهذا جانب أهمله المؤلف "[٢] .

---

[١] من هذه الضوابط : العقد والتركيب ، والاقتضاء ، والاختصاص ، والرتبة .

[٢] منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى د. لطيفة النجار صـ ٢٦٣ .

خامسًا : أما قول الدكتور / تمام : إن القول بالقرائن – بديلًا للقول بالعوامل – قد يؤدى أحيانًا إلى مبدأ (إهدار القرينة) أو (الترخص فى قرينة العلامة الإعرابية) عند أمن اللبس اعتمادًا على قرينة الإسناد ، فتُهمل الحركة ، مما يدل على عدم أهمية فكرة (العامل) فليس بصحيح لما يأتى :

أ – أن الاستغناء عن العلامة الإعرابية باعتبارها قرينة كباقى القرائن الأخرى أمر لا يقبله عقل ، لأننا لو سلّمنا بذلك لما كان هناك فرق بين العربية الفصحى وبين العامية الدارجة ، إذ إن فى هذه الأخيرة تتضافر فيها القرائن لإيضاح المعنى ، وليست بحاجة إلى الإعراب ، بدليل أن التفاهم بها واقع ، دون استعمال العلامات الإعرابية .

ب – أن هذا القول لا دليل عليه فى كلام العرب ، وما أورده عنهم يحتاج إلى تحقيق ، ولذا عقَّب ابن أبى الربيع على ابن الطراوة ، الذى يرى أنه إذا فُهم المعنى ، فارفعْ ما شئت ، وانصبْ ما شئت ، بقوله : " ما علمتُ أحدًا قاله قبله ، والنحويون كلهم – من يعول عليه منهم – يقولون : إن العرب تلزم رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فُهم المعنى من غير الإعراب ، أم لم يفهم ، إلا أن يضطرّ الشاعر ، فيعكس وذلك عند فهم المعنى "[1] .

هذا فضلًا عن أن الدكتور / تمام فى قوله بإهدار القرينة ، قد استند إلى أمثلة شاذة ، عدّها النحويون القدامى ضمن ما عُرف عندهم (الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه) مما يطرح قضية مهمة ، يمكن أن تعصف بهذا المبدأ أصلًا ، والذى اعتمده الدكتور / تمام لتمرير فكرة (تضافر القرائن) .

ج – أن استدلاله بالآيات القرآنية التى أوردها استدلال قاصر ، لا يصلح أن يكون سندًا فيما ذهب إليه ، لأن كلمة (الصابرين) فى الآية الأولى ، ليس

---

[1] البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢٦٣/١ .

معطوفة على (مَنْ آمن) كما ذهب الدكتور / تمام ، وإنما منصوبة على القطع بفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أعنى الصابرين[١] ، وإنما كان القطع لما فيه من " التفنن الموجب لإيقاظ السامع ، وتحريكه إلى الجد فى الإصغاء ، فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعانى ، وصرفه عن سنن السلوك ، ينبئ عن اهتمام جديد من المتكلم ، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب " [٢] .

كما أن كلمة (المقيمين) فى الآية الثانية ، ليست تابعة لمرفوع ، كما ذهب الدكتور / تمام ، بل منصوبة على المدح – فى مذهب سيبويه[٣] – وهو أصحُّ ما قيل فى إعرابه[٤] .

أما استدلاله بقول العرب (ما رأيته مذ يومان) على أن قرينة التضام ، وما تضافر معها من قرائن ، قد أغنت عن قرينة الإعراب ، التى تكون فيما جاء بعد حرف الجر ، فغير صحيح ؛ لأن (مذ) و(منذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما ، كانتا اسميْنِ مبتدأين ، والمرفوع بعدهما خبر ، وذلك لأن معناهما (الأمَدُ) إذ التقدير فى قول العرب : (ما رأيته مذ يومانِ) أى : أمَدُ انقطاعِ الرؤية يومان[٥].

وبهذا يمكن التوصل إلى استنتاج مفاده : أن مشروع الدكتور / تمام حسان فى وصف النظام النحوى للعربية ، والذى تمثل فى (قرائن التعليق) و(تضافر القرائن) – لا يعدو فى حقيقته كما يبدو لى – إلا تفصيلًا لما أجمله الدرس النحوى القديم فى نظرية (العوامل والمعمولات) " بل أزعم أنها قصُرت عنه فى بعض الأحيان ، ومن ثم فإن نظرية (العمل) فى الفكر النحوى ، بما تقوم

---

[١] انظر : التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ٧٨/١ .

[٢] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبى السعود ٢٩/١ ، ٣٠ .

[٣] انظر : الكتاب ٦٣/٢ .

[٤] انظر : أمالى ابن الشجرى ١٠٢/٢ .

[٥] انظر : الإنصاف ٣٨٢/١ ، ٣٩١ .

عليه من عُمُد وأصول أكثر دقة ، وشمولًا من (نظرية القرائن) التى يقول بها الدكتور / تمام حسان ، فلا وجه لعدول عن مصطلح ثابت مستقرّ إلى آخر ليس أكثر قدرة ، بل عاجز عن الإيفاء بالغرض "[١] .

غير أن هذا ينبغى ألا يضللنا فنغمطه حقه ، فقد غفل الكثيرون من الباحثين فى نحو العربية عن البداية الصحيحة التى انطلق منها الإمام عبد القاهر، حتى ظهرت تلك الدراسة المتكاملة ، وكان من أهم جوانبها (نظرية القرائن) " إذ يُنتفع بها على مستوى التفسير ، وصعوبة ذلك على مستوى استخدام اللغة "[٢] .

وبعد.. فنظرية (العامل) – فى رأيى – تمثل جوهر النظام النحوى ، بل أكاد أزعم أن الاستغناء عنها ، سيؤدى – حتمًا – إلى انهيار الدرس النحوى بأكمله، وليس أدلّ على ذلك من عجز المحدثين عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيرى أفضل منه على الرغم من شدة انتقادهم له[٣] .

وهذا ما أقرّ به الدكتور / عبد الصبور شاهين – رحمه الله – إذ يصرح أنه بعد تطواف واسع فى أسفار النحو واللغة ، لم يستطع التوصل إلى ما يمكن الاستغناء به عن فكرة (العامل) " لأن أجزاء الجملة العربية محكومة بالتغيير – وليس كما هو الحال فى اللغات الأجنبية – وهذا التغيير لا يمكن تنظيمه وضبطه إلا من خلال فكرة (العامل) التى تختصر كثيرًا من الأضرب والأنواع التى

---

[١] ضوابط الفكر النحوى ١٩٤/٢ .

[٢] مناهج الدرس النحوى فى العالم العربى فى القرن العشرين د.عطا محمد موسى صـ٣٢٠

[٣] انظر : المنوال النحوى العربى د. عزالدين مجدوب صـ ٣٢٥ .

تدور حولها فكرة (القرائن) التى ذهب إليها الدكتور / تمام حسان ، التى تعدّ عسيرة التطبيق ، سواء على المستوى التعليمى أم الوظيفى "[١] .

وليس معنى هذا أننى أدَّعِى أنها نظرية فوق النقد ، أو خالية من العيوب والتناقضات ، ولكن ما أريد أن أقوله : إن النحو العربى سواء باعتماده على (نظرية العامل) أو باستخدام (نظرية القرائن) قد جمع إلى حدّ كبير بين الشكل والمعنى ، أى : بين البنية وما تحمله من أنماط مختلفة ، وهيئات متعددة للتركيب، وبين الوظيفة وما تستوعبه من معانٍ ، تؤدى الأغراض التى يؤمّها المتكلم للمخاطب ، وهذا ما أكده الدكتور / عبد الفتاح لاشين ، حين رأى أن " الدرس النحوى ذو مستويين ، أولهما : ضبط أواخر الكلمات التى تتألف منها الجملة أو الجمل تبعًا لقوانين الإعراب ، وثانيهما : تأليف الجمل ، وبيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها ، أو مع غيرها حين تُنقل الأعراف والأغراض من صدور المتكلمين إلى نفوس المستمعين "[٢] .

والله أعلم

---

[١] فى التطور اللغوى د. عبد الصبور شاهين صـ ١٧٥ .

[٢] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر صـ ١٥ .

المبحث الخامس

الحمل على المعنى عند الإمام عبد القاهر الجرجانى

يطلق مصطلح (الحمل على المعنى) ويراد به فى الدرس النحوى : تخريج الشئ، وبيانه، وتفسيره بمراعاة معنى ملحوظ فيه، غير ظاهر فى لفظه[١]

فقد شاع فى كلام العرب لنوع من الحكمة[٢] ، واتَّسع واستفاض ، حتى قال الإمام عبد القاهر : " وليس الحمل على المعنى ، وتنزيل الشئ منزلة غيره ، بعزيز فى كلامهم "[٣] .

وقد اعتمده النحويون كأسلوب من أساليب تأويل النصوص التى تخالف القواعد المطّردة، إذ " اكتشفوا وهم يقعّدون اللغة أن ثمّة نماذج شاردة لا تنضوى تحت القواعد المطردة ، ولا ينتظمها قانون معيّن ، فكانت فكرة (الحمل) عندهم وسيلة لجبر ما انكسر من تلك القواعد ، ومحاولة لإرجاع تلك الشوارد إلى أقرب قاعدة تناسبها ، ولو عن طريق التأويل "[٤] .

وفى هذه الوسيلة – كما يقول أستاذنا الدكتور / محمد حماسة[٥] – يقوم العنصر الدلالىّ بعلاج كثير من المخالفات اللفظية ، فالمعوّل كله على (المعنى) فى إقامة الكلام ، وإن كان هذا المعنى عند النحاة متنوعًا ، فهو أحيانًا معنى دلالىّ ، وفى أحيان أخرى معنى نحوىّ ، فالغاية من الكلام معناه ، ولابد أن يستقيم مع غايته فى اللفظ ، وإلا ففى التقدير[٦] .

---

(١) ضوابط الفكر النحوى ٢/٢٨٣ .
(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة لعلى بن محمد السخاوى ٢/٨٢٧ .
(٣) دلائل الإعجاز صـ ٢١٩ .
(٤) ظاهرة قياس الحمل فى اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين د. عبد الفتاح البجة صـ ١٩٦ .
(٥) انظر : النحو والدلالة صـ ١٦٠ .
(٦) ضوابط الفكر النحوى ٢/٢٨٤ .

يقول الإمام عبد القاهر: " وهذا أصل مستمرّ فى كلامهم ، لا تكاد تجد بابًا لم يُؤخذ به فى موضع منه ، إذ المناسبة العائدة إلى المعانى وسيلة قوية "[١] .

ومن مظاهر الحمل على المعنى عند الإمام عبد القاهر :

أن يعامل اللفظ معاملة مغايرة لما يستحقه فى أصل التركيب ، ومن أمثلة ذلك :

● مجئ الجملة الاسمية الواقعة حالًا بغير (الواو) يقول : " إن القياس والأصل أن لا تجئ جملة من مبتدأ وخبر حالًا إلا مع (الواو) وأما الذى جاء من ذلك فسبيله سبيلُ الشئ يخرج عن أصله وقياسه والظاهر فيه ، بضرْب من التأويل ونوع من التشبيه "[٢] .

– كقول بعض العرب : كلَّمتُه فوه إلى فِىَّ ، فجملة المبتدأ والخبر (فوه إلى فِىّ) فى محل نصب على الحال ، وقد كان الأصل أن تشتمل على رابط يربطها بالجملة الأولى ، وهو (الواو) " لأن استعمال (الواو) فى هذا الكلام أكثر ، لأنها أدلّ على الغرض ، وأظهر فى تعليق ما بعدها بما قبلها "[٣] ، فيقال : كلمته وفوه إلى فِىَّ ، إلا أن بعض العرب نطق به بغير (الواو) وقد خرّجه الإمام عبد القاهر بـ (الحمل على المعنى) بقوله : " من أجل أن المعنى : كلمته مُشافهًا له "[٤] ، وهذا موافق لما ذهب إليه سيبويه من أن المتكلم بذلك " إنما يريد أن يُخبر عن قُربه منه ، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد "[٥] .

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٩٢/١ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ٢١٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ ، وانظر : ٦١/٢ .

(٤) دلائل الإعجاز صـ ٢١٨ .

(٥) الكتاب ٣٩١/١ ، وانظر : المقتضب ٢٣٦/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١٩/٣ .

– قول بعض العرب : رجع فلان عَوْدُه على بَدْئه[١] ، برفع (عودُه) وقد خرّجه عبد القاهر بـ (الحمل على المعنى) فيقول معللًا تجرّد الجملة الحالية من الواو: " لأن المعنى : رجع ذاهبًا فى طريقه الذى جاء فيه "[٢] .

● مجئ جملة الخبر فعل أمر : كما فى قولهم : زيدٌ اضربْهُ ، فالأصل فى الخبر – كما هو معلوم – أن يكون محتملًا الصدق والكذب ، وذلك معدوم فى الأمر[٣] ، ولهذا خرّجه الإمام عبد القاهر بـ (الحمل على المعنى) ، فقال : " لأن المعنى على النصب ، نحو : اضرب زيدًا "[٤] .

كما خرّجه فى (المقتصد) على ذلك ، وقدّره بقوله : " كأنه قيل : أوجَبَ عليك ضرْبَه ، وهذا خبر ، فجاز أن يكون (زيد) مبتدأ "[٥] .

وقد استظهر ابن أبى الربيع هذا التخريج بقوله : " والذى يظهر لى فى هذه المسألة أن الأصل : اضرب زيدًا ، ثم قدَّموا (زيدًا) وشغلوا الفعل بضمير (زيد) ليكون قد ذُكر (زيد) مرتين : ذُكر ظاهرًا ، ومضمرًا ، وفى ذلك توكيد بذكر (زيد) مرتين "[٦] .

وقد أشار سيبويه – رحمه الله – إلى هذا ، فقال : " وقد يكون فى الأمر والنهى أن يُبْنَى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدُ الله اضربه ، ابتدأتَ (عبد الله) فرفعته بالابتداء ، ونبَّهتَ المخاطب له لتعرِّفه باسمه ، ثم بنيتَ الفعل عليه ، كما فعلت ذلك فى الخبر "[٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٩٢/١ .
(٢) دلائل الإعجاز صـ ٢١٨ .
(٣) انظر : شرح المفصل ٣٧/٢ .
(٤) دلائل الإعجاز صـ ٢١٩ .
(٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ .
(٦) الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣٨١/٢ (بتصرف)
(٧) الكتاب ١٣٨/١ .

● مجئ الجملة بعد (أم) المعادلة مخالفة للتى قبلها ، كما فى قوله تعالى :﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[1] إذ الأصل فى (المعادلة) أن يكون ما بعدها على حسب ما قبلها ، وقبلها هنا جملة فعلية ، وهى (دعوتموهم) وهذه الجملة (أنتم صامتون) جملة اسمية ، وقد خرّجه الإمام عبد القاهر على أنها قد وُضعت موضع الجملة الفعلية ، إذ المعنى : أدعوتموهم أم صمتم ، فيقول : " ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ لأن الأصل فى المعادلة أن تكون الثانية كالأولى ، نحو : أدعوتموهم أم صَمَتُّم "[2] ، وهذا التخريج محل اتفاق بين النحويين[3] .

---

[1] من الآية ١٩٣ من سورة الأعراف .

[2] دلائل الإعجاز صـ ٢١٩ .

[3] انظر :شرح اللمع للأصفهانى١/٢٧٧،والتبيان فى إعراب القرآن١/٢٩٠، والكافى٢/٤٥٢،٤١ .

الفصل الثاني

التراكيب النحوية عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

يشتمل على خمسة مباحث :

- **المبحث الأول : طبيعة التركيب النحوى.**
- **المبحث الثانى : التركيب النحويّ وعلاقته بالفكر الإنسانىّ.**
- **المبحث الثالث : مكونات التركيب النحوى.**
- **المبحث الرابع : أدوات الربط فى التركيب النحوى.**
- **المبحث الخامس : أثر أغراض المتكلم فى شكل التركيب النحوى.**

المبحث الأول

طبيعة التركيب النحوي

أدرك الإمام عبد القاهر أن مستويات اللغة لا تتضح خارج الاستعمالات النحوية ، ومن هذه الناحية درس النصوص القرآنية والشعرية في ظلال (علم النحو) لأن" (النحو) إبداع "[١] ، فهو الذى يقدّم للمبدع أنماطًا تركيبية متعددة، تمكنه من التعبير عن أغراضه ومقاصده ، إذ كان كل باب من أبوابه تحته ضرْب من ضروب العلاقات والروابط بين الكلمات ، وحُسْن الدلالة راجع إلى تلك العلاقات والروابط ، ومن ثم إذا أردنا أن ندرك حقيقة العمل الأدبى ، فعلينا أن ننظر إلى التراكيب في علاقاتها بالألفاظ من ناحية ، ثم في علاقاتها الداخلية بالإمكانات النحوية من ناحية أخرى ، ولذا كان (التركيب) في أحد مفاهيمه عملية " وصف موضوعى للهياكل اللغوية بغية توظيفها دلاليًا "[٢] .

إن التركيب النحوى – في نظر الإمام عبد القاهر – يمثل نظامًا فنيًا متكاملًا ، فلا سبيل إلى فهمه وإدراك حقيقته إلا في معرفة العلاقات بين الكلمات ، وليس في معرفة معانى الكلمات في حد ذاتها ، يقول : " الألفاظ المفردة التي هى أوضاع اللغة ، لم توضع لتُعْرف معانيها في أنفسها ، ولكنْ لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض ، فيُعرف فيما بينها فوائد "[٣] .

وهذا يعنى أن الفكر لا يتعلق بمعانى الألفاظ ذاتها ، ولكنه يتعلق بما بين معانيها من علاقات ، التي هى (معانى النحو) أو ما يُعرف اليوم بـ (المعانى

---

[١] النحو والشعر : قراءة فى دلائل الإعجاز د. مصطفى ناصف مجلة فصول مج١ ع٣ صـ ٣٦ أبريل سنة ١٩٨١م .

[٢] أثر اللسانيات فى النقد العربى الحديث د. توفيق الزيدى صـ ٨٠ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٥٣٩ .

الوظيفية) يقول : " لا يُتصور أن يتعلق الفكر بمعانى الكلم أفرادًا ، ومجردة من معانى النحو ، فلا يقوم في وَهْم ، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى (فِعْل) من غير أن يريد إعماله في اسم "[1] .

وقد استدل الإمام عبد القاهر على صدق اتجاهه فيما رأى بأدلة كثيرة منها:

١ – أنك لا تقصد أن تُعْلم السامع معانى الكلمات المفردة التي تكلّمه بها ، فلا تقول : خرج زيد ، لتعلمه معنى (خرج) ومعنى (زيد) في اللغة .

٢ – أنه محال أن تكلم السامع بألفاظ ، لا يعرف هو معانيها ، كما تعرف[2].

ثم لا يكتفي بهذا ، فيأتى بدليل عمليّ على تعلق الفكر بمعانى النحو ، لا بمجرد معانى الكلمات: أَزِلْ أجزاء القول الآتى عن مواضعها ، وضَعْها وَضْعاَ ، يمتنع معه دخول شئ من معانى النحو فيها ، فقل مثلًا في :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ

" من نبك قفا حبيب ذكرى منزل " ، ثم انظرْ هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها "[3] .

فالملاحظ ؛ كيف أن البيت الأول تحكمه معانى النحو التي تجعله صحيحًا دلاليًا ، في حين أنه عندما لا نراعى هذه المعانى ، كما هو الشأن بالنسبة إلى القول الثانى ، فإننا لن نحصل على معنى ، ولا طائل تحته ، لأن ضياعها يؤدى إلى تعطل حركة الفكر والفهم ، كما سبقت الإشارة إلي ذلك ، بل إننا سنجد المفهوم المجرّد لـ (النظم) " الذى معناه : ضم الشئ إلى الشئ كيف جاء

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١٠ .

[2] المصدر نفسهصـ ٤١٢ .

[3] المصدر نفسه صـ ٤١٠ .

واتفق"[١] ، دون استحضار معانى النحو ، وفي هذا – بلا شك – تجنٍّ صارخ على اللغة العربية ، التي تميزت بانفرادها بعلامات الإعراب بين جميع اللغات البشرية .

وإذا كان (النحو) هو الضابط، والكاشف عن دقة (النظم) وصحته، فإنه قد يعترض معترض على رأى الإمام عبد القاهر بأن البَدَوىّ لم يسمع بـ (النحو) ولا علاقة له به، ولا يعرف شيئًا عمّا يسميه عبد القاهر بـ (معانى النحو)، وهو مع ذلك يأتى بضروب من (النظم) لا يقدر عليها المتقدّم في علم النحو.

وفي تأنٍ وسعة صدر يجيب الشيخ على هذا الاعتراض بقوله :

" إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات ، لا بمعرفة العبارات ، فإذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول : جاءنى زيد راكبًا ، وبين قوله : جاءنى زيد الراكبُ لم يَضُرَّه أن لا يعرف أنه إذا قال : راكبًا ، كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) : إنه حال ، وإذا قال : الراكبُ ، إنه صفة جارية على (زيد) "[٢] .

وهذا يعنى أن العبرة ليست في معرفة مصطلحات النحويين ودراساتهم ، وإنما العبرة في حُسن الاستعمال اللغوى ، بحيث يجئ التركيب – من حيث صحته الداخلية والخارجية – متفقًا مع قواعد (النحو) والعُرْف اللغوى[٣] .

وفي الحق أن الإمام عبد القاهر قد بذل أقصى الجهد ، وهو بصدد التفرقة بين دلالة (معانى النحو) و (معانى الكلم المفردة) أو (المعانى الدلالية) غير أن الدكتور / تمام حسان يرى " أن عبد القاهر ، وإن كان قد فطن إلى ضرورة

---

[١] المصدر نفسه صـ ٤٩ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٤١٨ .

[٣] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى (المفتن في العربية ونحوها) د. البدراوي زهران صـ ١٨٢ ، ١٨٣ .

التماسك السياقى ، وجعله مبنيًا على المعنى ، فقد بناه على المعنى المعجمى والدلالى ، لا على المعنى الوظيفي أو الشكلى ، الذى يدور حول وظيفة الباب في السياق "[١] .

وفي هذا الكلام نظر ؛ إذ سبقت الإشارة إلى أن الإمام عبد القاهر ، لا يعنى بـ (معانى النحو) إلا ما نعنيه اليوم بـ (المعانى الوظيفية) التي تدور حول وظيفة الباب في السياق ، بدليل قوله : " وجملة الأمر ، أن (النظم) إنما هو أن (الحمد) من قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢] مبتدأ ، و (لله) خبره ، و (ربّ) صفة لاسم الله تعالى ، ومضاف إلى (العالمين) و(العالمين) مضاف إليه ... فانظر الآن ؛ هل يُتصور في شئ من هذه المعانى أن يكون معنى اللفظ ؟ وهل يكون كون (الحمد) مبتدأ معنى لفظ (الحمد) ؟ أم يكون كون (ربّ) صفة ، وكونه مضافًا إلى (العالمين) معنى لفظ (الربّ) ؟ "[٣] .

والذى يبدو أن الذى أغرى الدكتور / تمام بهذا الحكم على الإمام عبد القاهر إطلاقه الحكم نفسه على نحاة العربية ، حيث إنهم طبّقوا مقولتهم : (الإعراب فرع المعنى)[٤] تطبيقًا معيبًا ، فصرفوه إلى المعنى المعجمى حينًا ، وإلى المعنى الدلالى حينًا ، ولم يصرفوا قولهم إلى المعنى الوظيفي[٥] .

وهكذا حكم على الإمام عبد القاهر حكمه على النحويين ، وإن كان هذا الحكم غير صحيح ؛ كما سيأتى في موضعه من البحث إن شاء الله ، كما أن هذا

---

[١] مناهج البحث فى اللغة صـ ٢٠٤ .

[٢] أول سورة فاتحة الكتاب .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

[٤] البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣٠٢/١ .

[٥] انظر : مناهج البحث فى اللغة صـ ١٩٣ .

الحكم لا ينسحب – أيضًا – على الإمام عبد القاهر ، ولا أدلّ على ذلك من أنه أقام نظريته في (النظم) على معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

بل الذى وقع في خاطرى الآن أن أهم ما أسداه الإمام عبد القاهر للعربية، هو ذلك العلم الذى يقول به ، أعنى (علم معانى النحو) ، بل يكاد عبد القاهر يسمى (علم المعانى) باسم (معانى النحو) كما يقول الدكتور / تمام حسان نفسه [١] .

ولكن الأمر الغريب أن النحويين الذين جاءوا من بعده ، أو حتى الذين عاصروه في القرن الخامس ، لم يفهموا غرضه من كتابه (دلائل الإعجاز) ، بل لم يقع في أخلادهم أنه كتاب " يطَّلع به الناظرُ على أصول النحو "[٢] ، وأن نظرية (النظم) التي عرضها فيه ، هى أساس الدرس النحوى ، وذروة فلسفته ، ومنهجه القويم ، لأنهم وجدوه يتحدث عن المعانى ، وترتيبها في النفس ، وملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، واتحاد أجزاء الكلام ، ووضْع الجملة في النفس وضْعًا واحدًا ، فظنوه – حينذاك – يتحدث في علم جديد ، لا يمُتُّ بصلة إلى (علم النحو) الذى ألفوه ، وكان غاية ما خلصوا به ومنه ، هو ما سمُّوه بـ (علم المعانى) فـ " بتروا الاسم هذا البتر المضلل " على حد تعبير الأستاذ / إبراهيم مصطفي[٣] ، وبتروا معه مفهوم العلم ، وأسس النظرية التي بُنى عليها .

على أن (علم المعانى) في حقيقة الأمر ، ليس " سوى الجانب المعنوى من علم النحو ، وقد كان جديرًا به أن يقوم في داخل علم النحو نفسه ، بل أن

---

[١] انظر : الأصول (دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى) صـ ٣٤٨ .

[٢] المدخل فى دلائل الإعجاز صـ ٣ .

[٣] انظر : إحياء النحو صـ ١٩ .

يكون أساسًا ومنطلقًا لفهم أى معنىً نحوى ، ولتبويب الأبواب النحوية عند دراستها "[١] ، إذ هو قمة الدراسة النحوية ، أو فلسفتها ، إن صحَّ هذا التعبير[٢]، خاصة وأن أفكار الإمام عبد القاهر في هذا الصدد ، أصبحت من الأمور المسلّم بها اليوم في حقل الدرس اللغوى الحديث[٣] .

---

[١] نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية د. مصطفى حميدة صـ ٢٦ ، وانظر : صـ٦١.

[٢] انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٨ .

[٣] عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٨٥ .

المبحث الثاني

التركيب النحوى وعلاقته بالفكر الإنسانى

تقدّم من قريب أن الفكر الإنسانى حال نظمه الكلام – في رأى الإمام عبد القاهر – لا يتعلق بمعانى الكلمات مفردة ، مجرّدة من معانى النحو ، ولا يعنى هذا أنه لا يرى قيمة لمعانى المفردات ، وأن الفكر لا يعقلها ، فهذا مما يخالف الواقع ، ومن ثم فهو يدفع هذا اللبس بقوله :

" واعلم أنى لستُ أقول إن الفكر لا يتعلق بمعانى الكلم المفردة أصلًا ، ولكنى أقول إنه لا يتعلق بها مجرّدة من معانى النحو ، ومنطوقًا بها على وجه ، لا يتأتى معه تقدير معانى النحو وتوخِّيها فيها ، كالذى أريتك "[1] .

إذًا .. هو لا ينفي التعلق تمام النفي ، بل إنه يرى معانى المفردات بمثابة صور ذهنية محفوظة في عقولنا ، نختزنها ونستعملها عند الحاجة إليها ، يشف عن هذا قوله : " ومَنْ هذا الذى يشُك أنّا لم نعرف : الرجل ، والفرس ، والضرب، والقتل إلا من أساميها ؟ لو كان لذلك مَساغ في العقل ، لكان ينبغى إذا قيل : زيد ، أن تعرف المسمَّى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدتَه ، أو ذُكِر لك بصفة "[2] .

ولهذا فهو يرى أن فكر الإنسان يتعلق بمعانى الكلمات المفردة في حالات، منها على سبيل المثال :

– أثناء عملية الاختيار والانتقاء للمفردات التي تتكون منها الجملة ، أو على حد تعبيره : " إذا فكّرت في الفعلين أو الاسمين ، تريد أن تخبر بأحدهما عن الشئ أيُّهما أولى أن تخبر به عنه وأشبهُ بغرضك ، مثل أن تنظر أيُّهما أمدح وأذمّ

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١٠ .

[2] المصدر نفسه صـ ٥٤٠ .

أو فكَّرت في الشيئين تريد أن تشبِّه الشئ بأحدهما أيُّهما أشبه به ، كنتَ قد فكَّرت في معانى أنفس الكلم ، إلا أن فكرك ذلك لم يكن إلا من بعد أن توخَّيت فيها معنىً من معانى النحو ، وهو أنْ أردتَ جعْلَ الاسم الذى فكّرت فيه خبرًا عن شئ ، أردت فيه مدْحًا أو ذمًّا أو تشبيهًا، أو غير ذلك من الأغراض ، ولم تجئ إلى فعل أو اسم ففكرت فيه فرْدًا ، ومن غير أن كان لك قصد أن تجعله خبرًا أو غيرَ خبر "[1] .

– حينما تكون بصدد تحليلك لنصّ ، بغية التعرّف على معناه اللغوى لتدبّر معناه ، أو إصدار حكم عليه ، فحينئذ تكون معرفة المعانى اللغوية لأنفس الكلمات أمرًا له أهميته وخطورته ، وقد مثَّل الإمام عبد القاهر لذلك بـ " مَنْ نظر إلى قوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [2] ، ثم لم يعلم أن ليس المعنى في (ادعوا) الدعاء ، ولكنّ الذكرَ بالاسم ، كقولك : هو يُدْعَى زيدًا، ويُدْعَى الأميرَ ، وأن في الكلام محذوفًا ، وأن التقدير : قل ادعوه الله ، أو ادعوه الرحمن ، أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ، كان بعَرَض أن يقع في الشِّرْك ، من حيث أنه إن جَرَى في خاطره أن الكلام على ظاهره ، خرج ذلك به ، والعياذُ بالله تعالى إلى إثبات مُدْعُوَّيْنِ ، تعالى الله عن أن يكون له شريك "[3] .

تلك مسألة جوهرية متضمنة في نظرية (النظم) أعنى : علاقة اللغة بالفكر الإنسانى ، ولا شك في أن الإمام عبد القاهر كان على وعى كافٍ بها ، حين قرر بناء نظريته ، " فقد حلل علاقة الإنسان باللغة عبر التفكير ، فاستخلص أن

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١١ .

[2] من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

[3] دلائل الإعجاز صـ ٣٧٥ .

الكلام ليس منه شئ يخرج عن عمل العقل إلا دلالة الألفاظ بالوضع المبتدأ"[١]، لذا نراه يؤكد " أنه لا يتأتى للناظم نظمه إلا بالفكر والرويَّة "[٢].

ومن هذا المنطلق ، تناول بالدراسة الجوانب اللغوية والبلاغية من نظرية (النظم) وفي عقله إيمان راسخ بأن اللغة عملية عقلية نفسية ، توجهها مقاصد المتكلم وأغراضه وأفكاره ، التي تتمثل في ترتيب المعانى في النفس أولًا ، ثم يتبعها ترتيب الكلمات على نحو مخصوص ثانيًا ، استمعْ إليه يقول : " ليس الغرض بنظم الكلم ، أن توالتْ ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها ، وتلاقت معانيها ، على الوجه الذى اقتضاه العقل ... ودليل آخر ، وهو أنه لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه ، دون أن يكون الغرض ترتيب المعانى في النفس ، ثم النطق بالألفاظ على حَذْوِها ، لكان ينبغى أن لا يختلف حالُ اثنين في العلم بحُسْن النظم ، أو غير الحُسْن فيه... وأوضح من هذا كله ، وهو أن هذا (النظم) الذى يتواصفه البلغاء ، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله ، صَنْعة يُستعان عليها بالفكرة لا محالة ، وإذا كانت مما يُستعان عليها بالفكرة ، ويُستخرج بالرويَّة ، فينبغى أن يُنظر في الفكر ، بماذا تلبَّس ؟ أبالمعانى أم بالألفاظ ؟ فأىَّ شئ وجدتَه الذى تلبّس به فكرُك من بين المعانى والألفاظ ، فهو الذى تحْدُث فيه صَنْعتُك "[٣] .

وعلى هذا النحو ، كان الإمام عبد القاهر – بفهم ثاقب – يسعى إلى إبراز دور الفكر في توجيه نظم الكلام ، كما في قوله : " ومعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يُخبر عن شئ بشئ ، أو يصف شيئًا بشئ ، أو يُضيف شيئًا إلى شئ ... وهذا كله فكر في أمور معقولة زائدة على اللفظ "[٤] .

---

[١] التفكير اللسانى فى الحضارة العربية د. عبد السلام المسدى صـ ١٧٨ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٤١٥ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٤٩ ٥١ .

[٤] المصدر نفسه صـ ٤١٦ .

لقد استطاع الإمام عبد القاهر أن يحدّد موقع العقل من قضية خروج الكلام من الاعتباط الابتدائى إلى التلازم الصائر ، إذ بمجرد ضم كلمة إلى أخرى تحصل بنية مفيدة تقوم على (الإسناد) وتبقى المشكلة مطروحة على صعيد نظرية المعرفة الخالصة ، والتي مفادها :

" ما الذى يكمن وراء التحام جزأين ، حتى يصير منهما كلٌّ دلالى لا يتجزأ ؟ وليس من جواب عند الجرجانى إلا الرجوع إلى العقل "[١] .

وكى يدلل على ذلك يلجأ إلى تفكيك الحدث الكلامى إلى عناصره التواصلية ، فيبرز منها خاصة :

١- المُخْبِر:وهو الفاعل للكلام ، والصانع لنسيجه ، لكونه واضع الفائدة .

٢ – المُخْبَر عنه : وهو مدار الحديث ، ومستدعى الفائدة .

٣ – المُخْبَر به : وهو مضمون الحديث ، وفيه دعوة الفائدة .

٤ – الموضوع له الخبر : وهو متلقى الفائدة[٢] .

وهذا يعنى أنه لا يكون لهذه العناصر رصْف وتنسيق وفْقَ ما تقتضيه معانى النحو ، إلا في ظل رقابة العقل ، فله الحظ الأوفر في حياكة نسيج الكلام ، وهو المنظم الذى يوجه عمليات الانصهار اللغوى لإنتاج عنصر جديد ، يتمثل في (العلاقة) أو (الحكم) الذى يحقق التواصل في الخطاب الإنسانى ، وبذلك يلتقى محتوى الكلام مع صانعه ومتلقيه في تقاطع ، لا يمثل نقطته المركزية إلا حضورُ العقل ، بوصفه رصيدًا مشتركًا بين المُرْسِل والمُرْسَل إليه ، وبالتالى لابد أن يلقى العقلُ بظلاله على الرسالة اللغوية ، لتصبح صورة من صور الفكر الخالص[٣] .

---

[١] التفكير اللسانى فى الحضارة العربية صـ ١٧٨ .

[٢] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٥٢٨ ، والتفكير اللسانى صـ ١٧٩ .

[٣] التفكير اللسانى فى الحضارة العربية صـ ١٧٩ .

وهذا ما أكده الإمام عبد القاهر بقوله : " وإذ قد ثبت أن الخبر وسائر معانى الكلام معانٍ يُنْشئها الإنسان في نفسه ، ويُصرِّفها في فكره ، ويُناجى بها قلبه ، ويراجع فيها لُبّه ، فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من المُنْشئ لها ، وصادرة عن القاصد إليها ، وإذا قلنا في الفعل : إنه موضوع للخبر ، لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعْلَم به الخبرُ في نفسه وجنسه ، ومن أصله ، وما هو ؟ ولكن المعنى أنه موضوع ، حتى إذا ضمَمْتَه إلى اسم ، عُقِل به ومن ذلك الاسم الخبرُ ، بالمعنى الذى اشتُقَّ ذلك الفعل منه من مُسمَّى ذلك الاسم ، واقعًا منك أيها المتكلم "[1] .

[1] دلائل الإعجاز صـ ٥٤٥ .

المبحث الثالث

مكونات التركيب النحوى

يتجسم التركيب نحويًا من خلال قيام الائتلاف بين الكلام ، وضم بعضه إلى بعض ، طبقًا لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلمات من علاقات ، فعندما يعبّر المتكلم عن غرض من أغراضه ، فإنه يقوم بإيقاع علاقة بين كلمة وأخرى ، أو بين عدّة كلمات ، ولابد – ليكون الكلام مفيدًا – من اشتماله على علاقة (الإسناد) لأنه يعدّ " أهم معنى نحوى في النظم ، ولا يتمكن المتكلم من تأليف أيَّة جملة ما لم تبنَ على الإسناد "[١] .

على أن مصطلح (التركيب) يُشار إليه في الدرس النحوى بمصطلحات أخرى ، لعل أبرزها مصطلح (التعليق) الذى عرّفه الدكتور / تمام حسان بأنه " إنشاء العلاقات بين المعانى النحوية بواسطة ما يُسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية "[٢] .

وقد عدّه الدكتور / تمام أخطر شئ ، تكلم فيه الإمام عبد القاهر على الإطلاق ، ويكاد (التعليق) – في رأى الإمام عبد القاهر – يكون الفكرة المركزية في (النحو العربى) إذ إنه " يحدّد بواسطة القرائن معانى الأبواب في السياق ، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفي وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية "[٣] .

---

[١] قواعد النحو العربى فى ضوء نظرية النظم صـ ٢٧ .

[٢] اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٨٨ .

[٣] المرجع نفسه صـ ١٨٩ .

من هنا حاول الإمام عبد القاهر في نظريته القائمة على (النظم) أن يُجمل أوجه تعلّق الكلمات بعضها ببعض في العربية ، حاصرًا (التعليق) في ثلاثة أنواع :

١ – تعليق اسم باسم . ٢ – تعليق اسم بفعل . ٣ – تعليق حرف بهما .

– فالاسم يتعلق بالاسم ، فينتج عن التعليق بينهما : الخبر ، والحال ، والتوابع ، والإضافة ، وعمل المشتقات .

– ويتعلق الاسم بالفعل ، فينتج عنه : الفاعل ، والمفاعيل ، والنواسخ ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء .

– ويتعلق الحرف بالاثنين ، فينتج عنه : التعدية ، والمفعول معه ، والاستثناء .

– أو يتوسط الحرف بين الاسم ، والاسم مع تعلقه بالفعل ، فينتج عنه : العطف .

– أو يتعلق الحرف بمجموع الجملة ، فينتج عنه : النفي ، والاستفهام ، والشرط والجزاء[١] .

فهذه – على حد تعبير الإمام عبد القاهر – " هى الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهى كما تراها معانى النحو وأحكامه "[٢] ، وواضح أنها معانٍ للأبواب النحوية ، أى : أنها معانٍ وظيفية ، " وكذلك السبيل في كل شئ ، كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لا ترى شيئًا من ذلك يعدو أن يكون حُكمًا من أحكام النحو ، ومعنىً من معانيه "[٣] .

---

[١] انظر : المدخل في دلائل الإعجاز صـ ٤–٦ .
[٢] المصدر نفسه صـ ٨ .
[٣] المصدر نفسه صـ ٨ .

وبهذا يمكننا القول بأن (التعليق) عبارة عن تفاعل يتم في عقل المتكلم بين معانى الألفاظ بضم بعضها إلى بعض ، وترتيبها ، وبين معانى النحو ، " تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات ، وذلك من خلال اختيار المتكلم بين مُمْكنات متعددة تتيحها اللغة ، من حيث دلالات الألفاظ ومعانى النحو"[١] .

أما (النظم) فهو نتاج لعملية (التعليق) لأنه " ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجَعْل بعضها بسبب من بعض "[٢] ، ولذلك " كان عندهم نظيرًا للنَّسْج والتأليف والصياغة والبناء والوَشْى والتحبير وما أشبه ذلك ، مما يوجب اعتبارَ الأجزاء بعضها مع بعض ، حتى يكون لوضع كلٍّ حيث وُضِع عِلةٌ تقتضى كونَه هناك ، وحتى لو وُضِع في مكان غيره لم يصلُح "[٣] .

وحين يوصف (النظم) بأنه صحيح أو فاسد ، فإنما يرجع هذا إلى صحة (التعليق) أو فساده ، أى أنه يرجع إلى قدرة المتكلم على توخى معانى النحو وأحكامه[٤] .

وقد أشار الإمام عبد القاهر إلى ما يُعرف اليوم بـ (المعنى الوظيفي) و(المعنى المعجمى) للألفاظ وهما ما يكوّنان معًا (المعنى المقالىّ)[٥] ، فقد ذكر أن (التعليق) يكون بين معانى الألفاظ ، لا بين الألفاظ أنفسها ، فيقول : " إن المعنى في (ضمِّ بعضها إلى بعض) تعليقُ بعضها ببعض ، وجعْلُ بعضها بسبب من بعض ، لا أن يُنْطق بعضها في إثر بعض ، من غير أن يكون فيما بينها تعلّق ، ويعلم كذلك ضرورةً ، إذا فكَّر أن التعلق يكون فيما بين معانيها ، لا فيما بينها

---

[١] نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية د. مصطفى حميدة صـ ١١ .
[٢] المدخل في دلائل الإعجاز صـ ٤ ، وانظر : صـ ٥٥ .
[٣] دلائل الإعجاز صـ ٤٩ .
[٤] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٨٤ .
[٥] انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٣٩ .

أنفُسها ، ألا ترى أنَّا لوجَهِدنا كلَّ الجَهْد أن نتصوّر تعلقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتهما ، لم نتصوّرْ ؟ ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين : (مؤتلف) وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم ، و (غير مؤتلف) وهو ما عدا ذلك ، كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف ، ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ ، لكان ينبغى أن لا يختلف حالُها في الائتلاف ، وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا ، لأنه لا تنافي بينهما من حيث هى ألفاظ "[١] .

كما أشار – رحمه الله – إلى (المعنى المقالى) و (المعنى المقامى أو الاجتماعى) وهما اللذان يُكوّنان معًا ما يُعرف اليوم بـ (المعنى الدلالى) وهو غاية ما ينشده الدرس اللغوى الحديث في فهمه لمعنى الجملة أو التركيب[٢] ، فقد ذكر أن المزية في (النظم) ليست بواجبة لمعانى النحو في أنفسها ، " ومن حيث هى على الإطلاق ، ولكن تَعْرِض بسبب المعانى والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسَب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض "[٣] .

نستشف من هذا أن الإمام عبد القاهر ، قد سلّط الأضواء على أبعاد ثلاثة وهى:

١ – المعنى المعجمى : والمقصود به معانى ألفاظ اللغة المفردة ، التي هى لها بوضع اللغة .

٢ – المعنى الوظيفي : والمقصود به معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات ، وهى طرق التعليق بين الكلمات ، وربطها على نحو ما سبق .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٤٦٦ .

[٢] انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٣٩ ، ٣٧٢ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٨٧ .

٣ – المعنى الدلالىّ : أو ما يسميه الإمام عبد القاهر الإبانة عمّا في النفس ، أوالبيان ، أو تمام الدلالة فيما له كانت دلالة[١] ، والمقصود به المعنى الحاصل عن اجتماع المعانى الثلاثة : المعنى المعجمى ، والمعنى الوظيفي ، والمعنى المقامىّ أو الاجتماعىّ .

وفي ضوء ذلك وما تقدّمه ، يمكن القول : إن عملية بناء التركيب النحوى، تتمُّ عند الإمام عبد القاهر بمراعاة جوانب ثلاثة ، وهى وفقًا للمفهوم الحديث[٢]:

أ – الاختيار : حيث يعمد المتكلم إلى اختيار المفردات المعجمية الخاصة به ، ويضعها داخل التركيب على نحو يتفق مع المعنى الذى يريد التعبير عنه ، وذلك من خلال الوظائف النحوية التي تشغلها هذه المفردات ، وتكوين العلاقات والروابط التركيبية بين هذه الوظائف ، لأن عملية تحديد الوظائف النحوية ، تتوقف أساسًا على عملية اختيار المفردات ، إذ إن " هناك قوانين تنظم هذا الاختيار ، يكون كل متكلم مزوّدًا بها ، وإذا لم يكن عارفًا لهذه القواعد التي تساعد على الاختيار ، فإنه لا تكون لديه الكفاءة اللغوية ، أو السليقة اللغوية ، أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيبًا صحيحًا مفيدًا "[٣] .

ب – الموقعية : ويقصد بها : ترتيب المفردات المختارة ، وتحديد موقع كل مفردة منها داخل التركيب ، بحيث يحتل كلّ منها موقعه الأكثر ملاءمة له ، بما يتناسب مع غرض المتكلم ، وهذا ما قرره الإمام عبد القاهر بقوله : " إنه لا يكون الإتيان بالأشياء بعضها في إثر بعض على التوالى نَسَقًا وترتيبًا ، حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها ، ثم يكون للذى يجئ بها مضمومًا بعضُها إلى بعض ،

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٤٣ .

[٢] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ٢٠٤ .

[٣] النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف صـ ٤٤ .

غَرضٌ فيها ومقصود ، لا يتمُّ ذلك الغرض ، وذاك المقصود إلا بأن يتخيّر لها مواضع ، فيجعل هذا أوّلًا ، وذاك ثانيًا "[١] .

إذًا .. مكمن الأهمية والخطر ترتيبُ الكلمات داخل التركيب ،حتى غدا من أصول صنعة الكلام " أنه لا يكون ترتيب في شئ حتى يكون هناك قصْد إلى صورة وصفة "[٢] ، فإذا كان في الصورة الفنية من المزايا الدلالية ، والخصوصيات ما لا يتحقق في سواها ، فإن السرَّ في ذلك يرجع – فيما يرى عبد القاهر – إلى الدقة في اختيار الألفاظ من جهة ، واختيار الترتيب أو النَّسَق الذى تنتظم به تلك الألفاظ من جهة أخرى[٣] .

ج – المطابقة : وهى مجموعة القوانين التي تحكم الارتباط الداخلىّ بين الكلمات من التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وقد عدَّها الدكتور / تمام حسان من القرائن اللفظية للتعليق[٤] .

وإذا حاولنا تطبيق تلك الجوانب الثلاثة على ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر ، وجدنا الرجل لا يحيد عنها فيما أورده من أمثلة ، ومن ذلك تحليله لبيان الرونق والطلاوة ، والحُسن والحلاوة في قول إبراهيم بن العباس :

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ وَأُنْكِرَ صَاحِبٌ وَسُلِّطَ أَعْدَاءٌ وَغَابَ نَصِيرُ
تكُونُ عنِ الأَهْوازِ دَارِى بِنَجْوَةٍ وَلكنْ مقاديرٌ جَرَتْ وَأُمُورُ
وَإِنِّى لأَرْجُو بَعْدَ هذَا مُحَمَّدًا لأَفْضَلِ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيرُ[٥]

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٤٧٣ .
[٢] المصدر نفسه صـ ٣٦٤ .
[٣] المعنى فى البلاغة العربية صـ ١٥٦ .
[٤] انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٢١٢،٢١١،١٩٠،وعالم اللغة عبدالقاهر الجرجانى الجرجانى صـ ١٧٦ .
[٥] الأبيات من بحر الطويل ، ولم أقف علي تخريج لها.

يقول : " تتفقَّد السبب في ذلك ، فتجده إنما كان من أجل :

– تقديمه الظرف الذى هو (إذ نبا) على عامله الذى هو (تكون) (موقعية).

– وأنْ لم يقل: فلو تكون عن الأهواز دارى بنجوة إذ نبا دهر (اختيار وموقعية).

– ثم أن قال : تكون ، ولم يقل : كان (اختيار) .

– ثم أن نكّر الدهر ، ولم يقل : فلو إذ نبا الدهر (اختيار ومطابقة) .

– ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بَعْدُ (مطابقة) .

– ثم أن قال : وأُنْكِر صاحب ، ولم يقل : وأنكرتُ صاحبًا "[1] (اختيار ومطابقة).

وفي نهاية تحليله يأتى تعليقه وفقًا للمفهوم الذى وضعه لـ (علم النحو) والذى اختار له اسم (علم معانى النحو) ، إذ يقول : " لا ترى في البيتين الأوّلَيْن شيئًا غير الذى عددتُه لك ، تجعله حُسْنًا في (النظم) وكله من معانى النحو ؛ كما ترى"[2] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٨٦ ، وانظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ٢١٠ .

[2] دلائل الإعجاز صـ ٨٦ .

المبحث الرابع

أدوات الربط فى التركيب النحوي

تلجأ اللغة العربية إلى الربط حين ترى أن ثمَّة علاقة بين طرفين ، ولكنها علاقة غير وثيقة ، فإذا تركتِ الطرفين متجاورَيْن بالربط ، فربما فُهم أحيانًا أن العلاقة بينهما وثيقة ، وربما فُهم فى أحيان أخرى أن العلاقة بينهما منعدمة[١] ، ومن هنا نشأ فى العربية ما يُعرف بـ (أدوات الربط) .

فإذا قلت مثلًا : جاء أبوعبدالله ومحمد ، كانت هذه الجملة مكوّنة من جملتين منفصلتين ، إذ أصلها : جاء أبوعبدالله ، جاء محمد ، وقد كان من الممكن إبقاء الجملتين هكذا منفصلتين ، دون الربط بينهما بواو العطف ، إذ إن مجرد تتابعهما دون ربط كافٍ لأداء المعنى الدلالي نفسه ، الذى تؤديه الجملة بعد الربط ، إلا أنه لما كان من خصائص اللغة العربية الإيجاز المقرون بأمن اللبس ، وكان من أصولها " متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة ، كان أولى من جَعْله جملتين من غير فائدة "[٢] ، استغنت العربية عن تكرير الفعل (جاء) مما نتج عن ذلك تكوّن جملة واحدة ، هى (جاء أبوعبدالله محمد) غير أن هذه الجملة تؤدى معنىً دلاليًا مباينًا للمعنى الدلالى المراد من كلتا الجملتين ، إذ صارت العلاقة بين (أبوعبدالله) و (محمد) علاقة ارتباط دالة على معنى (عطف البيان) أى أنها صيّرت الاسمين بمنزلة الاسم الواحد ، فكان (أبوعبدالله) هو نفسه (محمد) والذى قام بالمجئ شخص واحد ، لا شخصان .

ومن أجل أمن اللبس فى فهم علاقة الارتباط ، ومن أجل الدلالة – فى الوقت نفسه – على اشتراك (أبوعبدالله) و (محمد) فى القيام بحدث المجئ ،

---

[١] نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية صـ ١٤٦ .

[٢] الإنصاف ، لأبى البركات الأنبارى ٢٦٤/١ .

لجأت العربية إلى أداة من أدوات الربط ، وهى : واو العطف ، فنشأت من الجملتين جملة مركبة بواسطة حرف العطف ، وهى : جاء أبوعبدالله ومحمد .

نستشف من هذا أن (الربط) : هو اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة ، لأمن اللبس فى فهم الارتباط ، أو فى فهم الانفصال[١] .

وهذا يعنى أن أدوات الربط بين الجمل التى يتألف منها الكلام ، تخضع لما يتطلبه السياق والمعنى ، ومن ثم ينبغى على المتكلم أن " ينظر فى الجمل التى تُسْرد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء) وموضع (الفاء) من موضع (ثمّ) وموضع (أو) من موضع (أم) وموضع (لكنْ) من موضع (بل) ويتصرّف فى التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، فى الكلام كله ، وفى الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيُصيب بكل من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى له "[٢] .

فالملاحظ – فى هذا النص – أن الإمام عبد القاهر يجعل العلاقات التى تنشأ بين الجمل وليدة السياق ، والمعنى ، وكأنه بذلك يؤكد أن هذه الأدوات ، إنما تستمد وظيفتها فى الربط من مضمون الكلام ، الذى يقوم على فهم المعانى الناشئة عن ضم الألفاظ بعضها إلى بعض ، ولذلك كانت نظرية (التعليق) التى توصّل إليها الإمام عبد القاهر أول نظرية شاملة متكاملة فى تركيب الجملة العربية، تقنن النظام العام الذى يحكم بناء الجملة ، وتدور فى فلكه كلُّ القواعد الجزئية الموزعة بين أبواب (النحو) المختلفة .

---

[١] انظر : نظام الارتباط والربط صـ١٤٣ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٨٢ .

ونعنى بـ (التعليق) هنا : الربط بين ما يقتضى المعنى ربطه من عناصر الجملة[١] ، لأن الكلام لا ترسل فيه الجمل إرسالًا من غير قواعد ، تجعل المتقدّم منها مرتبطًا بسبب من المتأخر ، ومن الأدوات التى تؤدى وظيفة الربط أو التعليق :

١ – حروف العطف :

حدّد الإمام عبد القاهر وظيفة حرف العطف بأنها " أن يدخل الثانى فى عمل العامل فى الأول ، كقولنا : جاءنى زيد وعمرو ، ورأيت زيدًا وعمرًا ، ومررت بزيد وعمرو "[٢] ، وإذا كان الإمام عبد القاهر هنا لا يعنى سوى الوظيفة الإعرابية ، أعنى : إشراك المعطوف مع المعطوف عليه فى إعرابه ، فإنه يعود فى موطن آخر ، ويربط ربطًا وثيقًا بين تلك الوظيفة ، والوظيفة النحوية التى نحن بصددها ، فيقول : " ولا يُتصوَّر إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنىً ، يقعُ ذلك الإشراك فيه "[٣] .

فالمقصود بـ (المعنى) فى هذا النص : التعلق المعنوى بين المعطوف والمعطوف عليه ، ذلك التعلق الذى يعبّر عنه وظيفيًا حرف العطف ، ومعنى ذلك أن الاشتراك فى الإعراب ، هو – فى نظر الإمام عبد القاهر – نتيجة للاشتراك فى العلاقة[٤] .

وقد أشار الإمام عبد القاهر إلى أن لحروف العطف (ما عدا الواو) وظائف معنوية خاصة فوق وظيفة الربط أو (التعليق) : فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب ، و(ثم) للترتيب مع التراخى ، و(أو) للتخيير ، وهكذا ، وتلك الوظائف

---

(١) المعنى فى البلاغة العربية صـ ٤٢ .

(٢) المدخل فى دلائل الإعجاز صـ ٦ .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ٢٢٤ .

(٤) انظر : المعنى فى البلاغة العربية صـ ٤٣ .

تيسر – فيما يرى الإمام عبد القاهر – طرق استخدام تلك الحروف ، ووضع كل منها فيما يلائمه من سياق[١] .

أما الواو فإنها تنفرد من بين حروف العطف باقتصارها على وظيفة (التعليق) أو – كما يقول النحويون – مطلق الجمع ، ومن ثم فهى تحتاج أكثر من غيرها إلى نظر ثاقب وفهم دقيق بطبيعة السياق الذى تستخدم فيه ، لأن اقتصارها على تلك الوظيفة العامة يجعلها مظنة الإشكال واللبس ، دون غيرها من حروف العطف ، لأن تلك الحروف تفيد – كما سبق – مع الإشراك معانى أخرى ، ولكن (الواو) التى وظيفتها إشراك ما بعدها فى حكم ما قبلها ، لها من الاستعمال ما لا يطرد مع هذه الوظيفة ، فإذا قلنا مثلًا : زيد قائم وعمرو قاعد ، كانت الجملة الثانية – بلا شك – معطوفة على التى قبلها ، مع أنها لا تشاركها فى الحكم ، أو أن عمرًا لا يشارك زيدًا فى القيام ، ولهذا فإننا لا نقول ذلك " حتى يكون (عمرو) بسبب من (زيد) وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، وبحيث إذا عرف السامع حال الأوّل ، عناه أن يعرف حال الثانى "[٢] .

ونظرًا لطبيعة تلك الوظيفة العامة التى اقتصرت عليها (الواو) أعنى : وظيفة التعليق ، فقد اشترط الإمام عبد القاهر فى العطف ما يأتى :

١ – أن يكون بين الجملتين مناسبة أو سبب فِعْلى ، وإلا لم يكن لإيراد (الواو) بينهما مبرر ، " فلو قلت : زيد طويل القامة وعمرو شاعر ، كان خُلفًا ، لأنه لا مشاكلة ، ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر ، وزيد طويل القامة وعمرو قصير "[٣] .

---

[١] انظر دلائل الإعجاز صـ ٢٢٤

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٢٢٤ .

[٣] المصدر نفسه صـ ٢٢٥ .

على أن المناسبة المسوّغة لعطف جملة على جملة ، يجب أن تكون فى المسند والمسند إليه فى الجملتين ، وهذا إجماع ، كما يجب أن تكون فى المتعلقات أيضًا ، وهذا رأى الجمهور[١] .

ولهذا عِيبَ على أبى تمام فى قوله :

لاَ وَالَّذِى هُوَ عَالِمٌ أنَّ النَّوَى صَبِرٌ وأنَّ أبَا الحُسَيْنِ كَرِيمُ[٢]

لأنه عطف جملة (أن أبا الحسين كريم) على جملة (أن النوى صَبِر) مع عدم وجود " مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديثُ بهذا الحديثَ بذاك "[٣] .

وجدير بالذكر أن تلك المناسبة الجامعة بين الجمل المعطوفة ، لا تنكشف إلا بإعمال الذهن فى معانى هذه الجمل ، ومتابعة علاقتها السياقية الظاهرة منها والخفية ، وقد تدل النظرة العجلى على خلاف ما يثبته التأمل فقد يؤتى بالجملة فلا تعطف على التى تليها مما قبلها ولكن تعطف على جملة بينها ، وبين هذه التى تعطف جملةٌ أو جملتان ، فتفصلان بين المعطوف والمعطوف عليه ، ويكون الكلام بذلك فى غاية التماسك والتلاحم والامتزاج ، ومثال ذلك قول المتنبى :

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَأنَّ بَيْنًا تَهيَّبَنِى فَفَاجَأَنِى آغْتِيَالاَ

فَكَانَ مَسِيرُ عِيسِهِمُ ذَمِيلًا وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ آنْهِمَالاَ[٤]

فجملة (فكان مسير عيسهم) عطفت على جملة (تولوا بغتة) ولم تعطف على ما يليها من قوله : (ففاجأنى) لأن العلاقة بين جملة (كان مسير عيسهم)

---

[١] انظر : دلالات التراكيب (دراسة بلاغية) د. محمد أبو موسى صـ ٣٥٠ ، ومن نحو المبانى المبانى إلى نحو المعانى صـ ٥٣٩ .

[٢] شرح ديوان أبى تمام ، ضبطه ، وشرحه / شاهين عطية صـ ٢٨٢ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٢٢٥ .

[٤] شرح ديوان المتنبى / شرح عبد الرحمن البرقوقى ٨٨٧/٢

والجملتين : (كأن بيْنًا تهيبنى) و (فاجأنى) علاقة مغايرة من حيث المعنى " من حيث أنه يدخل فى معنى (كأنّ) وذلك يؤدى إلى أن لا يكون مسير عيسهم حقيقة ، ويكون متوهمًا "[١] ، وهذا مفسد للمعنى المراد ، إذ يصير : تولوا بغتة ، فتوهمتُ أن بيْنًا تهيبنى ، لأن هذا التوهم ، كان بسبب أنْ كان التولّى بغتة ، ولهذا السبب ، كانت جملة (كان مسير عيسهم) مع الجملة الأولى (تولوا بغتة) كالشئ الواحد ، وكانت " منزلتها منها كمنزلة المفعول والظرف وسائر ما يجئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل ، مما لا يمكن إفرادُه عن الجملة ، وأن يُعْتدَّ كلامًا على حِدَته "[٢] .

وهذا الترابط الذى أحدثه حرف العطف بين الجمل شبيه بالترابط الذى يحدثه حرف العطف بين جملتى الشرط والجواب ، حين يكون الجواب واحدًا ، وجملة الشرط متعددة ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾[٣] ، فالشرط هو مجموع الجملتين : (يكسب خطيئة – يرم به بريئًا) وليس كل واحدة منهما على حدة ، ولا أن إحدى الجملتين شرط، دون الأخرى ، فلو كانت كل واحدة منهما شرطًا ، لاقتضى ذلك جوابين ، وليس فى الآية إلا جواب واحد ، ولو كان الشرط فى واحدة منهما دون الأخرى ، لاقتضى هذا " إشراك ما ليس بشرط فى الجزم بالشرط ، وذلك ما لا يخفى فساده"[٤].

٢ – أن يكون بين الجملتين اتصال معنوى ، بحيث تتصل الجملة بذاتها بالتى قبلها ، ولا تحتاج إلى حرف عطف يربطها بها ، وهى : كل جملة مؤكدة للتى قبلها ومبينة لها ، وكانت عند حصولها نفس الأولى ، كما أن من الأسماء ما

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٢٤٤ .
[٢] المصدر نفسه صـ ٢٤٤ .
[٣] الآية ١١٢ من سورة النساء .
[٤] دلائل الإعجاز صـ ٢٤٦ .

" يستغنى بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه ، وذلك كالصفة التى لا تحتاج فى اتصالها بالموصوف إلى شئ يصلها به ، وكالتأكيد الذى لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكَّد "[١] ، كقولك : جاءنى زيد الظريف ، وجاءنى القوم كلُّهم ، فالصفة (الظريف) هى نفس (زيد) ، كما أن التوكيد (كلهم) هو نفس القوم.

والملاحظ أن تبرير عدم عطف الجملة – هنا – على ما قبلها بأنها تنزل منها منزلة الصفة من الموصوف ، أو التأكيد من المؤكَّد ، إنما هو تبرير نحوى ، وأقرب إلى التوجيه الإعرابى منه إلى التذوق الفنى للأساليب والتراكيب ، ومثال ذلك قول الإمام عبد القاهر فى توجيهه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [٢] : " قوله : (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب) وزيادةُ تثبيت له ، وبمنزلة أن تقول : هو ذلك الكتاب ، هو ذلك الكتاب ، فتعيده مرة ثانية لتثبتَه ، وليس يُثبت الخبَر غيرُ الخبر ، ولا شئ يتميّز به عنه ، فيحتاج إلى ضامّ يضمه إليه ، وعاطف يعطفه عليه "[٣] .

وقد أوحت هذه الفكرة للإمام عبد القاهر أن يضع قانونه الشهير فى (الفصل والوصل) الذى يحكم بناء الجملة العربية فى كل أحوالها ، وفى كل أبواب النحو ، وليس فى باب عطف الجمل بالواو فحسب ، بل أذهب – أيضًا – إلى أن ذلك القانون ، يحكم العلاقات السياقية النحوية بين المعانى داخل الجملة الواحدة ، كما يحكم تلك العلاقات بين الجمل بعضها وبعض داخل النص[٤] .

وهذا هو ملخص قانون الإمام عبد القاهر : الجمل على ثلاثة أضرب :

---

[١] المصدر نفسه صـ ٢٢٧ .

[٢] من الآية ٢ من سورة البقرة .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٢٢٧ .

[٤] انظر : نظام الارتباط والربط صـ ١٤٥ .

– ضرب تكون فيه علاقة الجملة الثانية بالأولى كعلاقة الصفة بالموصوف والتأكيد بالمؤكَّد ، وهذا الضرْب يمتنع فيه العطف ، لأنه أشبه بعطف الشئ على نفسه .

– وضرب تكون فيه علاقة الجملة الثانية بالأولى ، هى الاشتراك فى الحكم ، والمعنى ، إلا أن حالها مع التى قبلها كحال الاسم الذى غير الاسم الذى قبله ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلًا ، أو مفعولًا ، أو مضافًا إليه ، وهذا الضرب يجب فيه العطف .

– وضرب تكون فيه الجملة ، ليست فى شئ من الحالَيْن ، بأن تكون مع التى قبلها ، بمنزلة الاسم مع الاسم ، حين لا يكون إياه ، ولا مشاركًا له فى معنى وهذا الضرب يمتنع فيه العطف أيضًا .

ثم يقول : " فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حاليْن "[1] .

وبهذا القول اختزل الإمام عبد القاهر الأضرب الثلاثة فى ثلاثة مصطلحات هى :

١ – الاتصال. ٢ – الانفصال. ٣ – العطف.

وهى تقابل – بالترتيب نفسه – المصطلحات الآتية :

١ – الارتباط. ٢ – الانفصال. ٣ – الربط.

١ – فالارتباط : ينشأ بين المعنيين داخل الجملة الواحدة ، أو بين الجملتين، إذا كانت العلاقة بينهما وثيقة ، تشبه علاقة الشئ بنفسه ، فتغنى تلك العلاقة عن الربط بأداة .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٢٤٣ .

٢ – والانفصال : هو تمامًا ما عبّر عنه الإمام عبد القاهر ، أو هو بعبارة أخرى: انعدام العلاقة بين المعنيين ، يستوى فى ذلك انعدامها بين الجملة وما يجاورها من جمل ، وانعدامها بين المكوِّن وما يجاوره من مكوّنات ، وإذا كانت العلاقة منعدمة بين طرفيْن ، فلا حاجة إلى الربط بينهما بأداة .

٣ – والربط : هو الواسطة بين الحالتين السابقتين ، فهو علاقة تصطنعها اللغة بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين ، لأمن اللبس فى فهم إحدى الحالتين السابقتين ، أى : لأمن لبس الارتباط ، أو لأمن لبس الانفصال[١] .

.

ثم يمضى الإمام عبد القاهر فى تأصيله التطبيقى لتلك الأضرب ، مبيّنًا ما لـ (الواو) من أثر فى المعنى عند إبقائها أو حذفها ، تضفيه فى عطف الجمل بعضها على بعض ، فنراه يؤكد أن العطف بالواو ، يزيد الاشتباك والاقتران بين الجملتين ، إذا كان المخبَر عنه فيهما واحدًا ، كقولنا : هو يقول ويفعل ، ويأمر وينهى ، فالواو تفيد أن المخبَر عنه يقع منه الفعلان معًا ، فـ " ازداد معنى الجمع فى (الواو) قوة وظهورًا ، وكان الأمر حينئذ صريحًا " ، أما لو قلنا : هو يقول يفعل ، بحذف الواو ، لم تفد الجملة هذا المعنى ، وكان يجوز أن يكون قولنا (يفعل) رجوعًا عن قولنا (يقول) وإبطالًا له[٢] .

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا قول الشاعر :

لاَ تَطْمَعُوا أنْ تُهِينُونَا وَنُكْرِمَكُمْ وَأَنْ نَكُفَّ الأَذَى عَنْكُم وتُؤْذُونَا[٣]

---

[١] انظر : نظام الارتباط والربط صـ ١٤٦ .

[٢] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٢٢٦ .

[٣] البيت من بحر البسيط ، للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب ، في شرح ديوان الحماسة الحماسة للتبريزي ١٧١/١.

فالملاحظ فى هذا البيت أن الشاعر قد عطف ثلاث جمل بعضها على بعض، فجملة (ونكرمكم) عُطفت على جملة (أن تهينونا) لما بينهما من التضاد ، كما عُطفت جملة (وأن نكف الأذى) على جملة (أن تهينونا) لما بينهما من المخالفة ، وعُطفت جملة (وتؤذونا) على جملة (وأن نكف الأذى) لما بينهما من التضاد ، ولعل السبب الذى أحوج الشاعر إلى هذا العطف ، ما ينتج عنه من التشابك والامتزاج بين الجمل ، مما يكسب المعنى قوة وتوكيدًا .

وقد لا يؤدى حذف الواو إلى افتراق الجمل ، وتجريدها من الترابط والامتزاج ، بل يبدو الكلام – مع خلوّه من الواو – أشد ترابطًا وأكثر تماسكًا وامتزاجًا منه مع وجودها ، كما فى قول الشاعر :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِى فِى غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِى لاَ تَنْجَلِى[1]

ففى هذا البيت حكى الشاعر عن العواذل أنهم قالوا : هو فى غمرة ، وكان ذلك مما يحرّك السامع لأن يسأله : فما قولك فى ذلك ، وما جوابك عنه ؟ فأخرج الكلام مُخرجه ، إذا كان ذلك قد قيل له ، وصار كأنه قال : أقول : صدقوا؛ أنا كما قالوا ، ولكن لا مطمع لهم فى فلاحى ، ولو أنه قال : زعم العواذل أننى فى غمرة وصدقوا ، لدلَّ ذلك على أنه لم يضع فى نفسه أنه مسئول ، وما كان كلامُه كلامَ مجيب[2] .

وهذا نفهم منه أن الربط قد لا يقع بين الجمل من خلال أداة العطف ، ولكن سياق الكلام يوحى بوجود رابط معنوى ، يمكن استنتاجه من بنية الخطاب الذى هو تفاعل النص مع السياق الخارجى ، وهذا ما يشير إليه تحليل الإمام عبد القاهر للبيت السابق .

---

(1) البيت من بحر الكامل ،ولم أقف علي قائله ، في كتاب مغنى اللبيب ٤٤١/٢ ، ومعاهد التنصيص علي شواهد التلخيص ٢٨١/١.

(2) انظر : دلائل الإعجاز صـ ٢٣٦ .

٢ – الضمير :

يعدّ (الضمير) من الأدوات الأوسع انتشارًا فى الربط بين الجمل التى يتألف منها الكلام ، وعلى الرغم من هذا ، لم نجد للإمام عبد القاهر حديثًا مفصلًا عن هذه الأداة ، إلا ما جاء عَرَضًا فى ثنايا حديثه عن (النظم).

فمن المعلوم أن الغرض من الربط بالضمير هو الاختصار ، وأمن اللبس بالتكرار وإعادة الذكر[١] ، ووجود الضمير يشير إلى تعلق الجملة الثانية بالأولى ، ولولا وجود الضمير لنشأ لبس فى فهم الانفصال بين الجملتين ، كما لو قيل : هذا رجل قلبُه رحيم ، والبنية الأصلية لهذه الجملة ، تتكون من جملتين منفصلتين ، هما : هذا رجل – قلب الرجل رحيم ، لأن الأصل – كما يقول النحويون – هو المظهر ، والمضمر فرعه[٢] ، ولم يكن من الممكن إبقاء الجملتين منفصلتين ، دون الربط بينهما بـ (الضمير) لأنه يؤدى إلى لبس فى فهم أن الرجل فى الجملة الثانية غير الرجل فى الجملة الأولى .

واللافت هنا أن العربية حين تجد أن الإضمار قد يؤدى إلى اللبس ، فإنها تعدل عنه إلى الإظهار ، فمن الحسن الجميل – كما يقول الإمام عبد القاهر – " أن تقول : جاءنى غلامُ زيدٍ وزيدٌ ، ويقبح أن تقول : جاءنى غلامُ زيدٍ وهو "[٣] ، ومن ومن الشواهد على ذلك قول دِعْبِل :

وَضَيْفُ عَمْرٍو وعَمْرٌو يَسْهَرانِ مَعًا عَمْــرٌو لِبِطْنَتِــهِ والضَّــيْفُ لِلجُــوعِ[٤]

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣ .

[٢] انظر : الإنصاف ٤٤٨/٢ ، ٤٤٩ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٥٥٥ .

[٤] البيت لبشار بن برد ، في ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٢٠٣/١ ، ولدعبل الخزاعي في في ديوانه صـ ٤٠٠

وقول الآخر :

وَإنْ طُرَّةٌ رَاقَتْكَ فَانْظُر فَرُبَّما ... مَـرَّ مَـذَاقُ العُـودِ والعُـودُ أَخْضَـرُ[1]

وقول المتنبى :

بِمَنْ نَضْرِبُ الأَمْثَالَ أَمْ مَنْ نَقِيسُهُ ... إِلَيْـكَ وأَهْـلُ الـدَّهْرِ دُونَـكَ والـدَّهْرُ[2]

فهذه الأقوال – فى نظر الإمام عبد القاهر – مستحسنة ، لها مزية على غيرها ، لحُسن تخيّر الاسم الظاهر ، إذ " لا فضيلة حتى ترى فى الأمر مَصْنعًا ، وحتى تجد إلى التخيّر سبيلًا ، وحتى تكون قد استدركت صوابًا "[3] ، فالتخيّر– فى فى نظر الإمام عبد القاهر– وسيلة جوهرية من وسائل حُسن الكلام وتميّزه ، إذ " لو أتى موضع الظاهر فى ذلك كله بالضمير، فقيل: (وضيف عمرو وهو يسهران معًا) و(ربما أمرَّ مذاقُ العود وهو أخضر)و(أهل الدهر دونك وهو) لعُدِم حُسْنٌ ومزية لا خفاء بأمرهما، ليس لأن الشعر ينكسر، ولكن تنكره النفس"[4].

ولا شك فى أن إنكار النفس لاستعمال الضمير هنا من أجل اللبس ، لأنه إذا قيل : جاءنى علامُ زيدٍ وهو ، كان الذى يقع فى نفس السامع أن الضمير للغلام ، وحينئذ ينتظر أن تجئ له بخبر ، إلا أنه لم يستمر فى كلامه ، مما يؤدى إلى اللبس والتعمية على السامع .

وفى أثناء حديثه عن الفروق فى (الحال) ذكر أنك إذا قلت : جاءنى زيد وهو يُسرع ، كان من حيث اللفظ والدلالة بمنزلة قولك : جاءنى زيد وزيدٌ يُسرع ، فأغنى الضمير (هو) عن تكرير (زيد) وقد أشار إلى هذا بقوله : " وذلك أنك إذا

---

[1] البيت من بحر الطويل ، لدعبل الخزاعي في ديوانه صـ ٣٨٩

[2] البيت من بحر الطويل، في شرح ديوان المتنبى / شرح عبد الرحمن البرقوقى ٥٠٢/١ .

[3] دلائل الإعجاز صـ ٩٨ .

[4] المصدر نفسه صـ ٥٥٦ .

أعدت ذكر (زيد) فجئت بضميره المنفصل المرفوع ، كان بمنزلة أن تُعيد اسمه صريحًا ، فتقول : جاءنى زيد وزيد يُسرع "[١] ، لأن إعادة ذكر (زيد) فى صورة الضمير المرفوع المنفصل ، لقصد استئناف الخبر عنه ، وإلا كان ذكره لغوًا ، وهذا ما أوضحه بقوله : " وذلك أن إعادتك ذكر (زيد) لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يُسرع ، وحتى تبتدئ إثباتًا للسرعة ، لأنك إن لم تفعل ذلك ، تركت المبتدأ الذى هو ضمير (زيد) أو اسمه الظاهر بمضيعة ، وجعلته لغوًا "[٢] .

وعلى الرغم من أن الضمير من أدوات الربط التى تكسب الكلام تماسكًا والتحامًا ، وتنفى عنه التفكك والتكرار ، إلا أنه قد يؤدى مع عدم الالتزام بضوابط التقديم والتأخير إلى فساد الكلام ، فالإمام عبد القاهر يرى أن للأديب الحرية المطلقة فى التبديل والتعديل داخل التركيب ، ولكن فى حدود أعراف اللغة وقوانينها فى النظم والتأليف ، وله أن يتوخَّى " على الجملة وجهًا من الوجوه التى يقتضيها (علم النحو) فأصاب فى ذلك كله ، ثم لَطَّف موضعَ صوابه ، وأتى مأتىً يُوجب الفضيلة "[٣] .

فليس من حقه أن يخرج على ذلك ، مهما بلغتْ مكانته بين أدباء اللغة ، حتى وإن كان الفرزدق ، والمتنبى ، اللذين يرمى الإمام عبد القاهر قوليْهما بالفساد ، لخروجه على قوانين النظم والتأليف ، عندما قال الفرزدق :

وَمَا مِثْلُه فِى النَّاسِ إلاَ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ[٤]

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٢١٥ .

(٢) المصدر نفسه صـ ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٣) المصدر نفسه صـ ٨٥ .

(٤) البيت من بحر الطويل، في الخصائص ١٤٧/١، ٣٣٠، ومعاهد التنصيص ٤٣/١، ولم أقف أقف عليه في ديوانه.

فالمعنى : أن الممدوح لا يوجد أحد يشبهه فى فضائله ما عدا مُملكًا ، أى: رجلًا أُعطى الملك ، والمملَّك هو هشام بن عبد الملك ، وأبو أمّ هذا المُملَّك أبو هذا الممدوح ، يعنى : أن جدَّ هشام لأمه ، هو أبو هذا الممدوح ، فعقَّد الفرزدق الكلام ، وداخل بين أجزائه على نحو ، جاوَرَ فيه بينها مجاورة متعسفة، حيث فصل بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) بلفظ أجنبى (حىّ) ، كما فصل بين (حىّ) والفعل (يقاربه) باللفظ (أبوه) ونصب (مملكًا) على أنه استثناء مقدَّم ، فأساء التقديم والتأخير ، حتى عُدّ هذا البيت أنصع شاهد على فساد النظم ، حتى كأنّ هذا الشعر ، لم يجتمع فى صدر رجل واحد[١] .

وقال المتنبى :

الطِّيبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طِيبُهُ والمَاءُ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الغَاسِلُ[٢]

أى : الطيب أنت طيبه إذا أصابك ، والماء أنت الغاسل له إذا اغتسلت ، يعنى : أنت أطيب من الطيب ، وأطهر من الماء .

فهذان القولان – فى نظر الإمام عبد القاهر – فاسدان نظمًا ، مختلان تأليفًا ، وأن الفساد والخلل ، كانا من أن الشاعر لم يتتبع الصواب ، وصَنَع فى التقديم والتأخير ، أو الإظهار أو الإضمار ما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ، ولا يصح على أصول هذا العلم[٣] .

أى : علم النحو وفقًا للمفهوم الذى وضعه الإمام عبد القاهر ، إذًا.. اتباع قواعد وقوانين هذا العلم ضرورية ، لأن الخروج عليها خروج على الصواب ، وبُعْد عن عُرف اللغة [٤] .

---

[١] انظر : الكامل للمبرد ١٨/١ .

[٢] شرح ديوان المتنبى / شرح عبد الرحمن البرقوقى ٩١٩/٢ .

[٣] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٨٤ .

[٤] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ٢١٣ .

٣ – التكرار :

يعدّ التكرار – فى نظر الإمام عبد القاهر – من الأدوات التى تفيد الكلام ترابطًا واتساقًا ، كما فى تكرار كلمة (العواذل) فى قول الشاعر :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أنَّ نَاقَةَ جُنْدَبٍ بِجُنُوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وَأَجمَّتِ
كَذَبَ العَوَاذِل لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بالقَادِسِيَّة قُلْنَ : لَجَّ وذَلَّت [١]

فالشاعر كرَّر كلمة (العواذل) بلفظها ، وآثر ذلك على التعبير بالضمير ، فلم يقل : (كذبْن) ، لكونه كلامًا مستأنفًا ، من حيث وضعه وضْعًا ، لا يحتاج فيه إلى تذكر ما قبله ، فأتى به مأتَى ما ليس قبله كلام ، وكان بذلك أبين وأقوى[٢] ، وهذا يعنى أن الذى حسَّن التكرار إرادة الاستئناف ، الذى ساعَدَ الشاعر على أن يضع الكلام فى صورة ، لا يحتاج معها السامع إلى تذكر ما سبق .

ومن هذا القبيل قول ابن الدُّمَيْنة :

تَعَاللْتِ كَىْ أشْجَى ومَابِكِ عِلَّةٌ تُرِيدينَ قَتْلِى قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكِ[٣]

فالظاهر أن الشاعر قد توقف بعد أن قال : (تريدين قتلى) ثم استأنف قائلًا : (قد ظفرت) ، والملاحظ أنه استعمل اسم الإشارة (ذلك) فأحال السامع إلى ما سبق من قوله (تريدين قتلى) أى : قد ظفرت بما أردته من قتلى ، وبهذا يكون قد جمع فى آخر البيت بين الفصل والاستئناف[٤] ، وفى هذا إشارة قوية إلى إلى ما فى الاستئناف من قدرة على الربط بين أجزاء الكلام .

---

[١] البيت من بحر الكامل، لجندب بن عمار ، فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ ، ومعاهد التنصيص ٢٨١/١ .

[٢] انظر: دلائل الإعجاز صـ ٢٣٦ .

[٣] البيت من بحر الطويل ، في معاهد التنصيص علي شواهد التلخيص ١٥٩/١

[٤] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٩٠ .

والملاحظ أن التكرار يتوقف على قدرة السامع على كشف علة إيثار المتكلم له فى التعبير ، ويتبين هذا بجلاء فى تفسير الإمام عبد القاهر لقول الشاعر :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ[1]

فقد ذكر أن تكرار الفعل (لبكيته) أحسن ، " وسببُ حسنه أنه كأنه بِدْع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكى دمًا ، فلما كان كذلك ، كان الأولى أن يصِّرح بذكره ، ليقرره فى نفس السامع ويُؤنسه به "[2] .

وهذا يعنى أن علة (التكرار) تكمن فى مخالفة العادة ، " إذ من الطبيعى أن يبكى الإنسان دمعًا ، ولما خالف الشاعر ذلك المألوف ، احتاج إلى أن يؤكد هذا المعنى ، فكرّر الفعل ، ليجعل السامع يألف هذا المعنى ، ويستسيغه ، ويؤثره على المألوف لما فيه من حسن وغرابة "[3] .

ويشير الإمام عبد القاهر فى واحدة من لُمع فكره إلى أن (التكرار) أمر مستمرّ " متى كان مفعول المشيئة أمرًا عظيمًا أو بديعًا غريبًا ، كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمَر "[4] .

ويتضح ذلك من أمثلة عدة ، نحو : لو شئتُ أن أردَّ على الأمير رددتُ ، ولو شئتُ أن ألقى الخليفة كلَّ يوم لقيتُ ، فالمعنى هنا إخبار المتكلم عن عِزَّة ، وهو أمر يُكبره السامع ، ومن ثم كان التكرار مناسبًا لهذا المعنى ، فإن لم يكن مما يُكبره السامع ، امتنع التكرار ، وكان الحذف أولى ، كقولك : لو شئتُ خرجتُ، ولو

---

[1] البيت من بحر الطويل للخريمي (إسحاق بن حسان السعدي) في معاهد التنصيص ٢٤٦/١.

[2] دلائل الإعجاز صـ ١٦٤ .

[3] دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة د.سعيد حسن بحيري صـ ٢٦٠ .

[4] دلائل الإعجاز صـ ١٦٥ .

شئتُ قمتُ ، ولو شئتُ أنصفتُ ؛ فليس فى هذه الأمثلة إخبار عن أمر عظيم ، ومن ثم كان عدم التكرار أحسن[١] .

فالسامع إذًا هو مقرر المعيار ، لأنه هو الذى يقرر ، إذا ما كان المعنى يتطلب التكرار أو الحذف .

وجدير بالذكر أن التكرار أو إعادة اللفظ ، يؤدى معنى ، لا يكون إذا عُدِل عنه إلى الحذف ، كما فى قوله تعالى : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [٢] ، وعلة الحسن والبهجة فى التكرار أو إعادة اللفظ : أنه يؤكد نسبة المنزَّل (القرآن) إلى معنى الفعل ، سواء أثبته لفاعله أو أثبت التباسه بمفعوله[٣] ، ويذهب معنى التقرير والتوكيد ، لو تُرك فيه الإظهار إلى الإضمار ، فقيل : (وبالحق أنزلناه وبه نزل) أو على حد تعبير الإمام عبد القاهر:" لعَدِمتَ الذى أنت واجدُه الآن "[٤] ، يعنى : من الحسن والبهجة ، ومن الفخامة والنُّبل .

٤ – (**ال**) **التعريف** :

فقد تجاوز بها الإمام عبد القاهر ما يراه النحويون من تحويلها النكرة إلى معرفة ، إلى الربط بين الجمل ، من حيث إنها تدل على شئ سبق ذكره يعلمه السامع ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : " وإذا قلت : زيد المنطلق ، كان كلامُك مع مَنْ عرف أن انطلاقًا كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنت تُعلمه أنه كان من (زيد) دون غيره ، والنكتة أنك تثبت فعلًا ، قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز صـ ١٦٥ .

[٢] من الآية ١٠٥ من سورة الإسراء .

[٣] انظر : دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة صـ ٢٦٢ .

[٤] دلائل الإعجاز صـ١٠٧،وانظر: صـ ٥٥٧، وعالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ٢٤١

يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك "[1] ، وهذا التفسير الدلالى نجده واضحًا لدى ابن يعيش فى قضية تعريف المبتدأ والخبر معًا[2] .

وهذا يعنى أن (ال) فى قولنا (زيد المنطلق) قد دلَّت على أن السامع يعلم أن الانطلاق قد كان سابقًا ، ومن ثمّ فقد أسهمت فى تحقيق الربط بين المعنى السابق والحالى ، مما أعطى الجملة قوة وتماسكًا ، لا على مستوى البنية الظاهرة فقط ، بل حتى على مستوى البنية المضمرة .

– ومن ذلك قول ابن البواب :

وَإِنْ قَتَـــل الهَـــوَى رَجُـــلًا فَـــــإنِّى ذَلـــــك الرَّجُـــــلُ[3]

يقول : " انظر إلى الإشارة والتعريف فى قوله : فإنى ذلك الرجل "[4] ، أى أن الشاعر قد جمع فى البيت بين أداتين من أدوات الربط ، وهما اسم الإشارة (ذلك) و (ال) التعريف فى كلمة (الرجل) ، فازداد الكلام بهذا تماسكًا ، وجودة ، وحُسْنًا .

٥ – الاسم الموصول :

يعدّ الاسم الموصول من الأدوات التى استعانت بها العربية فى تحقيق التماسك والترابط بين ما تقدّم ذكره والعلم به ، وما يُراد من المتكلم أن يضمّه إلى ما سبق العلم به ، ففى جملة (ما فعل الرجل الذى كان عندك بالأمس يُنشدك الشعر ؟) الشئ المعلوم هو أن الرجل كان عند مَن سُئل بالأمس ، والشئ غير المعلوم هو ما صدر عنه من فعل ، وهذا ما يُراد العلم به ، وضمّه إلى ما هو

---

(1) دلائل الإعجاز صـ ١٧٧ ، ١٧٨ .

(2) انظر: شرح المفصل ٩٨/١ .

(3) البيت من مجزوء الوافر ، لابن البواب كما نسبه إليه الجرجانى ، ولسُليم بن سلام الكوفى المغنّى صاحب إبراهيم الموصلى فى الأغانى ١٦٨/٦ .

(4) دلائل الإعجاز صـ ٩١ .

معلوم من أمره ، ولهذا فإن الجملة التى بها (الذى) " ينبغى أن تكون جملة ، قد سبق من السامع عِلمٌ بها "[١] .

كما تلجأ العربية إلى الربط بين الجملتين بالاسم الموصول لغرض تركيبىّ ، هو وصف المعرفة بجملة ، يقول الإمام عبد القاهر : " إن (الذى) اجتُلِبَ ليكون وُصْلة إلى وصف المعارف بالجُمَل ، ... تقول : مررت بزيد الذى أبوه منطلق ، وبالرجل الذى كان عندنا أمسِ ، فتجدُك قد توصَّلت بـ (الذى) إلى أن أبَنْت زيدًا من غيره بالجملة التى هى قولك (أبوه منطلق) ولولا (الذى) لم تصل إلى ذلك "[٢] .

وهذا معناه أن الدور الوظيفىّ للاسم الموصول (الذى) هو : ربط جملة الصفة بالاسم السابق عليها فى الجملة السابقة ، والملاحظ أن النحويين أنفسهم قد نصّوا على أن الاسم الموصول موضوع فى اللغة ليكون وُصْلة إلى وصف المعارف بالجمل ، يقول ابن جنى : " إنهم لمَّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة ، كما وصفوا بها النكرة ، ولم يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة ، أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، ونحوه "[٣] .

وتجدر الإشارة هنا أن ابن هشام وغيره من النحويين يغفُلون عن الوظيفة التى تؤديها جملة الصلة بعد الاسم الموصول ، وعلاقتها هى نفسها بالمعرفة التى تصفها ، وهذا واضح من قوله فى أثناء تعداده الجمل التى لا محل لها من الإعراب: " الجملة السادسة : الواقعة صلة لاسم أو حرف ، فالأول نحو : جاء الذى قام أبوه

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٢٠١ .

(٢) المصدر نفسه صـ ١٩٩ .

(٣) الخصائص ٣٢٢/١ .

، فـ (الذى) فى موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، وبلغنى عن بعضهم أنه كان يُلقِّن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجًا بأنهما ككلمة واحدة ، والحق ما قدّمتُ لك ، بدليل ظهور الإعراب فى نفس الموصول .... فى التنزيل ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [١] "[٢] .

فابن هشام يرى أن الاسم الموصول له محل من الإعراب ، أما صلته فلا محل لها ، بدليل ظهور علامة الإعراب فى الاسم الموصول ، " والمعقول دلاليًا وتركيبيًا أن ينظر إلى الموصول على أنه مجرد رابط ، ولا وظيفة له غير هذا ، فهو ليس النعت ، وإنما جملة الصلة بعده هى النعت ، فالتقدير فى الآية الكريمة هو : ربنا أرنا إبليس وقابيل اللذيْن أضلانا ، ويقتضى المعنى أن تكون جملة (أضلانا) نعتًا لإبليس وقابيل ، أما الموصول فهو مجرد رابط بين المعرفة والجملة الواصفة لها ، وإنما ظهرت العلامة الإعرابية فى الاسم الموصول لتكون قرينة لفظية على أن ما بعدها صفة للمنصوب ، وعلى هذا يمكن القول : إن جملة (أضلانا) فى الآية صفة للمفعول به المحذوف "[٣] .

٦ – التقديم والتأخير :

هو الآخر يشكل أحد أهمّ أدوات الربط عند الإمام عبد القاهر ، إذ يحقق قوة السبك ، والانسجام ، والجودة ، وصولًا بالنص إلى تماسك محكم الدلالة والصياغة، ويتضح هذا من قوله مبيّنًا محاسن النظم فى قول إبراهيم بن العباس:

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ وَأُنْكِرَ صَاحِبٌ وسُلِّط أَعْدَاءٌ وغَابَ نصِيرُ
تكُونُ عن الأَهْوازِ دَارِى بِنَجْوَةٍ ولكنْ مقاديرٌ جَرَتْ وأُمُورُ

---

[١] من الآية ٢٩ من سورة فصلت .
[٢] مغنى اللبيب ٤٧١/٢ .
[٣] نظام الارتباط والربط صـ ١٥١ ، ١٥٢ .

يقول : " فإنك ترى ما ترى من الرونق والطَّلاوة ، ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب فى ذلك ، فتجدُه إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذى هو (إذ نبا) على عامله الذى هو (تكون) وأنْ لم يقل : فلو تكون عن الأهواز دارى بنجوة إذ نبا دهر... "[1] .

فتقديم الشاعر الظرف ، وتأخيره العامل فيه ، جعل الكلام نصًّا متماسكًا ، إذ جعل السامع يتلهف شوقًا لمعرفة بقية الكلام ، بخلاف ما إذا قال : فلو تكون عن الأهواز دارى بنجوة إذ نبا دهر ، لأنه بهذا يضعف أثر الكلمات ، ويفوت المعنى المراد ، حيث إن التقديم يكون لتحقيق أغراض معينة يؤمّها المتكلم ، و" ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذى تريد ، والغرض الذى تؤمُّ "[2] .

٧ – الحذف :

وهو – أيضًا – من أدوات الربط التى تحقق التماسك النحوى عند الإمام عبد القاهر ، إذ يشكل آلية مهمة لانسجام الكلام ، يقول : " فما من اسم أو فعل تجده قد حُذف ، ثم أصيب به موضعه ، وحُذِف فى الحال ينبغى أن يحذف فيها ، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره فى النفس أولى وآنسَ من النطق به "[3] .

وذلك لأن الحذف يقى من تكرار الكلمات ، الذى من شأنه أن يفقد الكلام حُسْنه وتوازنه ، ففيه نوع من المشاركة بين المتكلم والسامع فى نسج معانى الكلام من خلال تقدير المحذوف من طرف السامع ، إذ " إن السامع هو العنصر الفاعل

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٨٦ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ٨٧ .

(٣) المصدر نفسه صـ ١٥٢ ، ١٥٣ .

فى تقرير المعنى المراد ؛ فهو الذى ينفُذ إلى تناسب البنية مع المعنى ، فلا يقدّر خلاف ما تستوجبه البنية "[١] .

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده الإمام عبد القاهر من قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (٢٣) فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [٢] .

يقول : " ففيها حذف مفعول فى أربعة مواضع ، إذ المعنى : وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيَهم ، وامرأتين تذودان غنمهما ، وقالتا لا نسقى غنمنا ، فسقى لهما غنمهما ، ثم إنه لا يخفى على ذى بصر أنه ليس فى ذلك كله إلا أن يُتْرَك ذكرُه ، ويؤتى بالفعل مطلقًا ، وما ذاك إلا أن الغرض فى أن يُعْلَم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذَوْد ، وأنهما قالتا : لا يكون مِنّا سقى حتى يُصْدِر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى، فأما ما كان المسقىُّ ؟ أغنمًا أم إبلًا أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض ، وموهم خلافَه "[٣] .

فقد حذف المفعول به من الجمل : يسقون ، تذودان ، نسقى ، سقى ، تحقيقًا لتماسك الكلام وترابط الجمل ، من حيث كان الغرض من الحذف هو : أن يُعْلَم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى... إلخ ، ولو أنه ذكر المفعول لأدى – لا محالة – إلى تكرار ، يفقد معه الكلام ترابطه ، ويغيب عنه حسنه وتماسكه، " الحذف إذن مناسب الغرض ، وإثبات المحذوف خروج على القصد الذى لا يصح إلا

---

[١] دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة صـ ٢٣١ .

[٢] الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة القصص .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ١٦١ .

مع ترك الذكر ، وهكذا تكون هذه الفائدة هى علة الروعة والحسن فى هذا النظم "[١] .

ويضيف الإمام عبد القاهر نوعًا آخر من الحذف ، يحقق تماسك العبارة ، ويقيها آفة التكرار ، وهو ما وصفه بـ (الإضمار على شريطة التفسير) وذلك مثل قولهم : أكرمنى وأكرمتُ عبد الله ، فقد حذف (عبد الله) فى الجملة الأولى ، استغناءً بذكره فى الثانية ، فبدلًا من أن يقولوا : أكرمنى عبد الله ، وأكرمت عبد الله – وهو كما ترى فيه تكرار – قالوا : أكرمنى وأكرمت عبد الله ، وهذا يعنى " أن التفسير فى الجملة الثانية شرط الإضمار فى الأولى "[٢] ، " وهذا طريق معروف ومذهب ظاهر ، وشئ لا يُعبأ به ، ويُظنّ أنه ليس فيه أكثر مما تُريك الأمثلة المذكورة منه ، وفيه إذا أنت طلبتَ الشئ من مَعْدِنه من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة ، ما لا تجدُه إلا فى كلام الفحول "[٣] .

---

[١] دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة صـ ٢٥٨ .

[٢] المرجع نفسه صـ ٢٥٩ .

[٣] دلائل الإعجاز ص١٦٣ .

المبحث الخامس

أثر أغراض المتكلم فى شكل التركيب النحوى

لم يكن ضبطُ اللسان الباعث على نشأة هذا النحو العربى ، بل هو – إلى جانب ذلك – منهج فى تحليل طريقة اللسان العربى فى بناء الجمل من مفردات ، وتعليق بعضها ببعض ، وفق معانى (النحو) وأحكامه ، وبحث يقتفى آثار المعانى ، ورصد الأغراض والمقاصد ، وتتبع الوجوه والفروق التى يشتمل عليها التركيب ، وهذا ما أوضحه الإمام عبد القاهر فى معرض ردّه على أولئك الذين زهدوا فى (النحو) احتقارًا له ، وإصغارًا لأمره ، بزعم أنه لا يعينه إلا ضبط حركات أواخر الكلمات ، يقول :

" وإذا نظرتم فى الصفة مثلًا ، فعرفتم أنها تتبع الموصوف ، وأن مثالها قولك : جاءنى رجل ظريف ، ومررتُ بزيد الظريف ؛ هل ظننتم أن وراء ذلك عِلْمًا وأن ههنا صفة تخصّص ، وصفة توضّح وتبيّن ، وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أن فائدة الشِّياع غير فائدة الإبهام ، وأن من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ، ولكن يُؤتى بها مؤكدة ، كقولهم : (أمسِ الدابرُ) ، وكقوله تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [1] ، وصفة يُراد بها المدح والثناء ، كالصفة الجارية على اسم الله تعالى جدّه "[2] .

فالملاحظ فى هذا النص أن الإمام عبد القاهر ، لم يقتصر فى بيان الصفة على كونها تابعة للموصوف فى الإعراب ، بل تعدَّى ذلك إلى بيان الأغراض التى يسعى المتكلم إلى تأديتها بتلك الصفة ، كالتوضيح ، والتخصيص ، والتوكيد ، والمدح ، إيمانًا منه بأن هذه الأغراض من صميم (النحو) وتتصل بجوهره ، إذ لا

---

[1] الآية ١٣ من سورة الحاقة .

[2] دلائل الإعجاز صـ ٣١ .

تُعرف الوجوه والفروق التى تتعلق بكل باب من أبوابه إلا من خلالها ، والوقوف على التصرّف فيها ، وهو ما أكده بقوله :

" اعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها ، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها فى أنفسها ، ومن حيث هى على الإطلاق ، ولكن تَعْرِض بسبب المعانى والأغراض التى يُوضع لها الكلام ، ثم بحَسَب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض "[١] .

فالإمام عبد القاهر – فى هذا النص – يرى أن دور الأغراض التى يُوضع لها الكلام ، ليس مقتصرًا على بيان الصحة النحوية ، والتوجيه الإعرابى لمفردات الجملة، بل هى شرط أساسى للحكم على الكلام بالفضل والمزية، إذ " ليس من فضل ومزية إلا بحسَب الموضع، وبحسَب المعنى الذى تريد، والغرض الذى تؤمُّ "[٢] .

كما أبان بهذا النص عن كيفية عمل النظام النحوى من خلال توافر العناصر الآتية[٣] :

- الأغراض التى يُوضع لها الكلام ، وهى تشتمل على السياق الملائم للكلام .
- موقع الكلمات بعضها من بعض (الترتيب) .
- استعمال بعضها مع بعض ، وهو ما يمكن أن يُفهم وصفه بالاختيار الصحيح بين الحقول الدلالية للمفردات ؛ أى : التوارد المعجميّ على مستوى محور التركيب (ائتلاف الكلم بعضها البعض) أو على حدّ تعبير الإمام عبد القاهر " نظْمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو (النظم) الذى معناه

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٨٧ .
[٢] المصدر نفسه صـ ٨٧ .
[٣] انظر : النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف صـ ١٢٥ .

ضمُّ الشئ إلى الشئ كيف جاءَ واتفق "[1] ، أى : " ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها "[2] .

وينبه الإمام عبد القاهر إلى أن النظم قد يطرأ عليه الفساد ، إذا أخطأنا التقدير فى المعنى ، بأن بقيت الألفاظ فى مواضعها ، ولم تتغيّر عن أماكنها ، وهذا ما يؤكد الصلة الوثيقة بين النظم (معانى النحو) والغرض أو القصد ، فمعرفة معانى النحو وأحكامه توجه الدلالة إلى أغراض ومقاصد معينّة ، وينعكس الأمر بنفس المقدار ، ودليل ذلك قوله : " فإن ههنا استدلالًا لطيفًا تكثر بسببه الفائدة ، وهو أنه يتصوَّرُ أن يَعْمِد عامِدٌ إلى نظم كلام بعينه ، فيُزيلُه عن الصورة التى أرادها الناظم له ويُفسِدُها عليه ، من غير أن يُحوِّل منه لفظًا عن موضعه ، أو يُبْدِلَه بغيره ، أو يُغيِّر شيئًا من ظاهر أمْره على حال ، مثال ذلك : أنك إن قدَّرتَ فى بيت أبى تمام :

لُعَابُ الأَفَاعِى القَاتِلاتِ لُعابُهُ وأَرْىُ الجَنَى اشْتارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ[3]

أن (لُعابُ الأفاعى) مبتدأ ، و (لُعَابُهُ) خبر ، كما يُوهمه الظاهر ، أفسدتَ عليه كلامَه ، وأبطلتَ الصورة التى أرادَها فيه ، وذلك أن الغرض أن يُشبِّه مِدادَ قَلَمِه بلُعاب الأفاعى ، على معنى أنه إذا كتبَ فى إقامة السياسات أتلف به النفوسَ، وكذلك الغرض أن يُشبّه مِدادَه بأَرْى الجَنَى ، على معنى أنه إذا كتبَ فى العَطايا والصِّلات أوْصلَ به إلى النفوس ما تَحْلُو مَذاقَتُه عندها ، وأَدْخلَ السرورَ واللذة عليها ، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابُه) مبتدأ، و (لُعاب الأفاعى) خبرًا ، فأما تقديرُك أن يكون (لُعابُ الأفاعى) مبتدأ ، و (لُعابُه) خبرًا، فيُبْطِل ذلك

---

(1) دلائل الإعجاز صـ ٤٩ .

(2) المصدر نفسه صـ ٤٦ .

(3) البيت من بحر الطويل ، في شرح ديوان أبى تمام ، ضبطه وشرحه / شاهين عطية صـ ٢٤٢، وشرح الكافية ٢٢٩/١ .

ويمنع منه البتة ، ويَخْرُج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادًا فى مثل غَرَض أبى تمام ، وهو أن يكون أراد أن يُشبّه (لُعاب الأفاعى) بالمِداد ، ويُشبّه كذلك (الأَرْىَ) به "[1] .

فغرض أبى تمام أن يُشبّه لُعابه (مِداده) بلُعاب الأفاعى مرة فى السوء ، ويُشبّه بالأَرْى (العسل) مرة أخرى ، ويلزمه للمحافظة على هذا المعنى أن يكون (لعاب الأفاعى) خبرًا ، و (لعابه) مبتدأ ، ولو أنه قدّر (لعاب الأفاعى) مبتدأ، و(لعابه) خبرًا ، كما يوهم ظاهره لفسد المعنى ، وبطل غرضُ أبى تمام ، لأنه حينئذ يكون قد شبّه (لعاب الأفاعى ، والأَرْى) بلُعابه ، وهذا غير مراد ، فالمعنى فاسد على التأويل الثانى ، رغم أن الألفاظ لم تنتقل من مواضعها ، ولم تتحوّل عن أماكنها ، ولكن الفساد نشأ عن الخطأ فى تقدير المعنى ، الذى نتج عن تغيير إعراب الكلمات ، واعتبار المبتدأ خبرًا ، والخبر مبتدأ[2] .

فمن الواجب إذن توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم بما يحقق الغرض المراد ، ولذلك " كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزيّة فى النظم، ثم لا يطلبُها فى معانى النحو وأحكامه ، التى (النّظمُ) عبارة عن توَخّيها فيما بين الكلم "[3] .

ونجد الإمام عبد القاهر فى إلحاح مستمرّ على إبراز الأغراض والمقاصد التى ينطوى عليها التركيب اللغوى ، إذ إن الهيئة التى يأتى عليها تتصل اتصالًا وثيقًا بغرض المتكلم الذى يريد إيصاله إلى السامع ، فيفصل فيما يتكلم به بين نفى وإثبات مثلًا ، وبين (ما) الاستفهامية ، وبينها إذا كانت موصولة أو شرطية وغير ذلك ، إذ " الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات ، لا بمعرفة العبارات ".

---

(1) دلائل الإعجاز صـ ٣٧١ ، ٣٧٢ .
(2) أثر النحاة فى البحث البلاغي صـ ٣٨٤ .
(3) دلائل الإعجاز صـ ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

ويسوق الإمام عبد القاهر الدليل على أهمية المعرفة بغرض المتكلم بقوله: " أَتُرَى الأعرابيَّ حين سمع المؤذنَ يقول : (أشهد أن محمدًا رسولَ الله) بالنصب ، فأنكر وقال : صنع ماذا ؟ أنكر عَنْ غير عِلْم أن النصب يُخرجه عن أن يكون خبرًا، ويجعله والأوّلَ فى حكم اسم واحد ، وأنه إذا صار والأوّل فى حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسم آخر أو فِعْل ، حتى يكون كلامًا ، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة "[1] .

وهذا يؤكد أن الأغراض الكامنة فى نفس المتكلم ، إنما يتم التعبير عنها بأساليب مخصوصة على هيئة مخصوصة ، تُدرك بالطبع والفطرة ، مما يجعلنا نعترف بأن السعى وراء هذه الأغراض ، ومحاولة الكشف عن معانيها الدالة عليها أمرٌ لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال .

التقديم والتأخير وعلاقتهما بأغراض المتكلم:

يرى الإمام عبد القاهر أن التقديم والتأخير " باب كثير الفوائد ، جَمُّ المحاسن ، واسع التصرُّف ، بعيدُ الغاية ، لا يزال يَفْترُّ لك عن بديعة ، ويُفضى بك إلى لطيفة "[2] ثم يبيّن أن تقديم الشئ على وجهين :

- تقديم يقال إنه على نية التأخير : وذلك فى كل شئ أقرّته مع التقديم على حُكمه الذى كان عليه ، وفى جنسه الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل ، كقولك : منطلقٌ زيدٌ ، وضرب عمرًا زيدٌ .
- وتقديم لا على نية التأخير : ولكن على أن تنقُل الشئ عن حكم إلى حكم ، وتجعلَ له بابًا غير بابه ، وإعرابًا غيرَ إعرابه ، كقولنا : ضربتُ زيدًا ، وزيدٌ

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١٨ ، ٤١٩ .

[2] المصدر نفسه صـ ١٠٦ .

ضربتُه فأنت فى هذا لم تقدّم (زيدًا) على أن يكون مفعولًا منصوبًا بالفعل كما كان ، بل على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعلَ بضميره ، وتجعله فى موضع الخبر له[١] .

وبعد هذا التقسيم ينبرى لانتقاد الذين ذهبوا إلى أن التقديم لا يقع إلا لغرض (العناية والاهتمام) حيث يرى أنه ينبغى أن يُعرف فى كل شئ قُدّم فى موضع من الكلام تفسيرُ وجه العناية فيه ، فلا يُكتفى بذكر العناية والاهتمام ، وإنما مِن أين كانت تلك العناية ؟ وبمَ كان أهمّ ؟ كما يظهر من قوله :

" واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجرى مجرى الأصل ، غيرَ العناية والاهتمام ، قال صاحبُ الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول : " كأنهم يقدِّمون الذى بيانُه أهمُّ لهم ، وهم ببيانِه أعْنَى ، وإن كانا جميعًا يُهِمّانهم ويَعْنِيانهم " ولم يذكرْ فى ذلك مثالًا... وقد وقع فى ظنون الناس أنه يكفى أن يقال : إنه قُدّم للعناية ، ولأن ذكره أهم ، من غير أن يُذْكَر ، من أين كانت تلك العناية ؟ وبمَ كان أهمَّ ؟ ولتخيُّلهم ذلك ، قد صغُر أمرُ (التقديم والتأخير) فى نفوسهم ، وهوَّنوا الخَطْب فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبُّعَه والنظرَ فيه ضرْبًا من التكلف"[٢].

والحق أن سيبويه – رحمه الله – لم يقتصر فى بيان سرّ التقديم على العناية والاهتمام ، بل جعله يأتى – أحيانًا – لتنبيه المخاطب ، ولا أدلّ على ذلك من اعتراف عبد القاهر نفسه ، فقد نقل هذا عن سيبويه فى معرضه حديثه عن قول الشاعر :

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ١٠٦ ، ١٠٧ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ١٠٧ ، ١٠٨ .

هُـمُ يُفْرِشُـونَ اللِّبْـدَ كُـلَّ طِمِـرَّةٍ وأجـــرَدَ سَـــبَّاحٍ يَبُـــذُّ المُغَالِبَـــا[1]

يقول : " إنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ، ويُعْلِمَ بَدِيًّا قصدَه إليهم بما فى نفسه من الصفة ، ليمنعه بذلك من الشك ... وهذا الذى قد ذكرتُ من أن تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد التنبيه له ، قد ذكره صاحب الكتاب فى المفعول إذا قُدّم فرُفِع بالابتداء ، وبُنى الفعل الناصبُ كان له عليه ، وعُدِّى إلى ضميره فشُغِل به ، كقولنا فى (ضربتُ عبدَ الله) : عبدُ الله ضربتُه ، فقال[2] : وإنما قلتَ : عبدُ الله، فنبَّهته له ، ثم بنيت عليه الفعلَ ، ورفعته بالابتداء "[3] .

ومن المسائل التى انتقد فيها عبد القاهر النحويين ظنُّهم أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين ، لم يختلف المعنى فيهما بالتقديم والتأخير ، إذ يقول : " ومما يُوهم ذلك قول النحويين فى (باب كان): إذا اجتمع معرفتان ، كنتَ بالخيار فى جعل أيِّهما شئتَ اسمًا ، والآخرَ خبرًا ، كقولك : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيدًا، فيُظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين فى التعريف يقتضى أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتُثَنِّى بذاك "[4] ، وهذا أمر لا يمكن إنكاره .

ويمضى الإمام عبد القاهر فى انتقاده النحويين ، ومنهم سيبويه ، لدرجة أنه ينسب تقصيرهم فى معرفة أمور البلاغة ، ومعرفة مقاديرها إلى الشيطان ، حتى وصل به الحال إلى تخطئتهم فى التعليل لتقديم الشئ وتأخيره بالعناية تارة ، وبأنه توسعة على الشاعر والكاتب تارة أخرى[5] .

---

(1) البيت من بحر الطويل ، للمعذل بن عبد الله الليثي ، في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٠٢٩/٢.

(2) الكتاب ٨١/١ .

(3) دلائل الإعجاز صـ ١٢٩ ١٣١ .

(4) دلائل الإعجاز صـ ١٨٧ .

(5) دلائل الإعجاز صـ ١٠٩ ، ١١٠ .

من أجل ذلك جعل الإمام عبد القاهر (العناية والاهتمام) قضيته الكبرى فى هذا الباب ، حيث شرحها مفصّلة بالأمثلة المختلفة ، وعمد إلى تقليب الأمثلة ، حتى يهتدى إلى غرض المتكلم ، ويصل إلى مقصوده من خلال التراكيب اللغوية التى ينشئها ، وذلك من خلال عرْضه لمسائل التقديم والتأخير فى الاستفهام ، والنفى ، وفى الخبر المثبت ، والنكرة :

أ – التقديم والتأخير فى جملة الاستفهام :

يُعد الإمام عبد القاهر الجرجانى رائدًا فى الكشف عن الفرق المعنويّ بين حالة التركيب مع التقديم ، وحالته مع التأخير فى جملة الاستفهام، وإليك الأحكام التى انتهى إليها ، مشفوعة بكلامه الذى ساقه فى معرض تقريره هذه الأحكام[١] :

١ – تقديم الفعل حيث يُراد تخصيص الفعل بالاستفهام وأغراضه ، وتقديم الفاعل حيث يراد الاستفهام عن الفاعل : قال عبد القاهر : " فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأتَ بالفعل ، كان الشكُّ فى الفعل نفسه ، وكان غرضُك من استفهامك أن تعلم وجوده ، وإذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم ، كان الشكُّ فى الفاعل مَن هو ، وكان التردُّدُ فيه "[٢] .

٢ – امتناع تقديم الفاعل إذا كان يُفضى إلى فساد المعنى ، ووجوب تقديم الفعل : قال عبد القاهر : " فلو قلت : أأنت بنيتَ الدار التى كنت على أن تبنيَها ؟ أأنت قلتَ الشعرَ الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ أأنت فرغت من الكتاب الذى كنتَ تكتبه؟ خرجتَ من كلام الناس "[٣] .

---

[١] من نحو المبانى إلى نحو المعانى (بحث فى الجملة وأركانها) د. محمد طاهر الحمصى صـ ٣١٢ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ١١١ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ١١٢ .

٣ – امتناع تقديم الفعل إذا كان مفضيًا إلى فساد المعنى ، ووجوب تقديم الفاعل :

قال عبد القاهر : " وكذلك لو قلت : أبنيتَ هذه الدار ؟ أقلتَ هذا الشعر ؟ أكتبتَ هذا الكتاب ؟ قلتَ ما ليس بقول ، ذاك لفساد أن تقول فى الشئ المُشاهَد الذى هو نُصْبُ عينيك أموجودٌ أم لا ؟ "[١] .

٤ – تخصيص المتقدّم من الفعل والفاعل بالتقرير :

قال عبد القاهر : " فإذا قلت : أأنت فعلت ذاك ؟ كان غرضُك أن تقرره بأنه الفاعل، يُبيّن ذلك قوله تعالى ، حكاية عن قول نَمْرُوذ : ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[٢] لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام ، وهم يريدون أن يُقِرّ لهم بأن كسْرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرَّ بأنه منه كان ، وكيف ؟ وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم : أأنت فعلت هذا ؟ وقال هو عليه السلام فى الجواب : بل فعله كبيرهم هذا ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلتُ ، أو: لم أفعل"[٣] .

٥ – تخصيص المتقدّم من الفعل والفاعل بالإنكار :

قال عبد القاهر : " واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان ، وإنكارٌ له لِمَ كان ، وتوبيخ لفاعله عليه ، ولها مذهب آخر ، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعلُ قد كان من أصله ، ومثاله قوله تعالى : ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [٤]، وقوله عز وجل : ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ

---

[١] المصدر نفسه صـ١١٢ .

[٢] من الآية ٦٢ من سورة الأنبياء .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ١١٣ .

[٤] الآية ٤٠ من سورة الإسراء .

عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [1] ، فهذا ردّ على المشركين وتكذيب لهم فى قولهم "[2] .

ب – التقديم والتأخير فى جملة النفى :

بيّن عبد القاهر الفروق المعنوية بين أحوال التركيب المنفىّ ، فنراه يفرق بين التقديم مع النفى للفعل ، والتقديم مع النفى للاسم ، ومن ثم تختلف جهة النفى ، قال : " إذا قلت : ما فعلتُ ، كنت نفيتَ عنك فِعلًا لم يثبتْ أنه مفعول ، وإذا قلت : ما أنا فعلتُ ، كنت نفيتَ عنك فِعلًا يثبت أنه مفعول " .

وبناء على هذا الأصل يذكر جُملًا صحيحة ، وأخرى غير صحيحة لانتقاض الغرض ، وفساد المعنى ، فيقول : " ومن أجل ذلك صَلَح فى الوجه الأول أن يكون المنفىّ عامًّا ، كقولك : ما قلتُ شعرًا قطّ ، وما أكلتُ اليوم شيئًا ، وما رأيتُ أحدًا من الناس ، ولم يصلح فى الوجه الثانى ، فكان خَلْفًا أن تقول : ما أنا قلت شعرًا قطّ ، وما أنا أكلتُ اليوم شيئًا ، وما أنا رأيتُ أحدًا من الناس ، وذلك أنه يقتضى المُحال ، وهو أن يكون ههنا إنسان ، قد قال كلَّ شِعْر فى الدنيا ، وأكل كلّ شئ يُؤكل ، ورأى كلّ أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه "[3] .

ج – التقديم والتأخير فى جملة الخبر المثبت :

عرض الإمام عبد القاهر للتقديم والتأخير فى الخبر المثبت ، وقسّمه إلى قسمين باعتبار الغرض الذى يريده المتكلم :

أحدهما : أن يكون الفعل فعلًا ، قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أى : تنصيص وتخصيص الفاعل بالفعل

---

[1] الآيتان ١٥٣ ، ١٥٤ من سورة الصافات .

[2] دلائل الإعجاز صـ١١٤ .

[3] المصدر نفسه صـ ١٢٤

واقتصار الفعل عليه دون غيره ، مثل أن تقول : أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا شفعتُ فى بابه ، تريد أن تدَّعى الانفراد بذلك والاستبداد به .

والثانى : أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك أى : توكيد حصول الفعل من الفاعل وتحقيقه ، حتى لا ينكر ذلك السامع ، مثل أن تقول: هو يعطى الجزيل ، تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل دأبه ، وأن تُمكّن ذلك فى نفسه[١] .

وقد فصّل الإمام عبد القاهر الحالات التى يحتاج فيها المتكلم إلى توكيد حصول الفعل من الفاعل ، ومن هذه الحالات[٢] :

١ – الرد على منكر لحصول الفعل من الفاعل ، نحو أن يقول الرجل : ليس لى علم بالذى تقول ، فتقول له : أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، ولكنك تميل إلى خصمى ، وكقوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [٣] .

٢ – نفى شك مَن يرتاب فى حصول الفعل من الفاعل ، نحو أن يقول الرجل : كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك ، فتقول : أنا أعلم ، ولكنى أُدَاريه .

٣ – تكذيب مدَّع ، كقوله عز وجل : ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آَمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [٤] ، وذلك أن قولهم : (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر ، كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز صـ ١٢٨ ، ١٢٩ .

[٢] انظر : المصدر نفسه صـ ١٣٣ ١٣٥ ، ومن نحو المبانى إلى نحو المعانى ص٨٢ .

[٣] من الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

[٤] من الآية ٦١ من سورة المائدة .

٤ – إبطال الشئ الذى يثبت القياسُ بطلانه ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آَلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [١]، وذلك أن عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقة .

٥ – ما كان خبرًا على خلاف العادة ، وعمّا يُستَغْرب من الأمر ، نحو أن تقول : ألا تعجب من فلان ، يدَّعى العظيم ، وهو يَعْيَى باليسير ، ويزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شئ .

٦ – الوعد والضمان ، كقول الرجل : أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر، وذلك أن من شأن من تَعدُه وتضمن له ، أن يعترضه الشك فى تمام الوعد وفى الوفاء به ، فهو من أحوج شئ إلى التأكيد .

٧ – المدح والفخر ، كقولك : أنت تعطى الجزيل ، أنت تَقْرِى فى المَحْلِ ، أنت تجودُ حين لا يجودُ أحد ، وذلك أن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ، ويباعدهم من الشبهة ، وكذلك المفتخر .

٨ – تحقيق الحال وتمكينها : وذلك عند تقديم المحدّث عنه بعد واو الحال ويظهر هذا من قول الجرجانى : " فإن جئت بمثل هذا فى صلة كلام ، ووضعته بعد واو الحال ، حَسُن حينئذ ، وذلك قولك : جئته وهو قد ركب ، وذاك أن الحكم يتغيّر ، إذا صارت الجملة فى مثل هذا الموضع ، ويصير الأمر بمَعْرِض الشك ، وذاك أنه إنما يقول هذا مَن ظنّ أنه يصادفه فى منزله ، وأنه يصل إليه من قبل أن يركب "[٢] .

وبهذا يتبين أن تقديم بعض الكلام على بعض قد يكون لغرض التخصيص أو التوكيد والتنبيه ، ولهذا صاغ الجرجانى قاعدة مهمة ، هى : " أنه ليس إعلامك

---

[١] من الآية ٣ من سورة الفرقان .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ١٣٥ ، ١٣٦ .

الشئَ بغتة غُفْلًا ، مثلُ إعلامك له بعد التنبيه عليه ، والتقدمة له ، لأن ذلك يجرى مَجْرى تكرير الإعلام فى التأكيد والإحكام "[1] .

د – التقديم والتأخير فى النكرة :

تحدث الإمام عبد القاهر عن تقديم النكرة وتأخيرها ، محاولًا أن يربط بين القواعد النحوية التى تحكمها ، والدلالة المستفادة من تقديمها وتأخيرها فى حالتين :

الحالة الأولى : تقديم النكرة على الفعل فى الاستفهام :

إذا تأخرت النكرة عن الفعل الواقع بعد الاستفهام ، كما لو قيل : أجاءك رجل ؟ اتجه الاستفهام إلى تعيين الفعل ، هل كان مجئٌ من واحدٍ من الرجال إليه، فإذا تقدّمت النكرة بأن قيل : أرجلٌ جاءك ؟ اتجه الاستفهام إلى تعيين حنس من قام بالفعل ، أرجل هو أم امرأة ؟ وقد أوضح الإمام عبد القاهر العلة فى ذلك بقوله: " كان محالًا أن تقدّم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلَّق ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العَيْن ، والنكرة لا تدل على عين شئٍ فيُسأل بها عنه "[2] .

فإذا وُصفت النكرة بمفرد أو جملة ، كان السؤال عن الجنس أيضًا ، كما لو قيل : أرجل طويل جاءك أم قصير ؟ أرجلٌ كنتَ عرفتَه من قبلُ أعطاك هذا أم رجلٌ لم تعرفه ؟

الحالة الثانية : تقديم النكرة فى الخبر :

إذا تقدّمت النكرة على الفعل ، كما لو قيل : رجل جاءنى ، فإن صلاحية هذه الجملة ، تتوقف على علم السامع بوقوع الفعل ، وما يريده المتكلم من إعلامه

---

[1] دلائل الإغجاز صـ ١٣٢ .

[2] المصدر نفسه صـ ١٤٢ .

بجنس من قام بالفعل ، أى أن الذى جاءه رجل لا امرأة ، فإن لم يُرد المتكلم إعلام السامع بذلك ، وجب تقديم الفعل ، فيقال : جاءنى رجل[١] .

إذًا.. إرادة معنى الجنس قيد جوهريّ يحكم تقديم النكرة، كما فى المثل : (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) إذ المراد الإعلام بأن الذى أهرَّ ذا الناب هو من جنس الشرّ لا من جنس الخير ، ولهذا أجاز النحويون الابتداء فيه بالنكرة ، لأنه بمعنى : ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ .

وكذلك الأمر فى حال القصر ، كما لو قيل : ما أتانى إلا رجل ، فإن المراد تعيين القائم بالفعل عن طريق إزالة توهم السامع أن يكون غير رجل ، وعلة ذلك – كما يقول الإمام عبد القاهر – " لأن الخبر ينقض النفى ، يكونُ حيث يُراد أن يُقْصَر الفعلُ على شئ ، ويُنْفَى عمّا عداه "[٢] .

وبهذا يظهر أن القاعدة التى تحكم مسألة تقديم النكرة تستند إلى (علم السامع) إذ " إن التنبيه لا يكون إلا على معلوم ، كما أن قَصْر الفعل لا يكون إلا على معلوم"[٣] ، وهو ما يتحقق مع المعرفة ، أما النكرة فإن إرادة معنى الجنس منها تعيين لها ، سواء أوَقَعَ ذلك بالتقديم أم القصر ، ومتى لم يُرد بالنكرة معنى الجنس ، لم يقف السامع منها على معلوم ، وتقضى مخالفة ذلك المعنى إلى المحال[٤] ، أما علة تعارض التنبيه مع عدم قصد معنى الجنس بالنكرة ، فهى كما

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز صـ ١٤٣ ، ودراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة صـ ٢٤٥ .

(٢) دلائل الإعجاز صـ ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) المصدر نفسه صـ ١٤٥ .

(٤) دراسات لغوية تطبيقية صـ ٢٤٥ .

يقول الإمام عبد القاهر : " لأنه يخرج بك إلى أن تقول : إنى أردت أن أنبه السامع لشئ لا يعلمه فى جملة ولا تفصيل ، وذلك ما لا يُشَك فى استحالته "[١] .

الحذف وعلاقته بأغراض المتكلم :

أفرغ الإمام عبد القاهر اهتمامه كله بمسألة (الحذف) على ناحية المعنى، وأبعاد الدلالات التى يكتسبها الكلام من ورائه ، قناعة منه بأن أىَّ حذف يقع فى عناصر الجملة راجع لما يُكنه المتكلم فى نفسه من أغراض ومقاصد ، فيكون بالحذف أفصح من الذكر ، وأشدّ بيانًا ، يقول : " فإنك ترى به ترْك الذكر ، أفصحَ من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة ، وتجدُك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ "[٢] .

وفى هذا الباب الذى عقده فى (الحذف) لم يذكر سوى نوعين منه ، هما: حذف المبتدأ ، وحذف المفعول به ، أما حذف المبتدأ فلم يكن يعنيه منه سوى تأمل روعة المعنى الذى يخلّفه الحذف فى الجمل ، ولا سيما فى ما ورد من الشعر ، وأما حذف المفعول به " فإنّ الحاجة إليه أمسُّ ، وهو بما نحن بصدده أخصّ ، واللطائف كأنها فيه أكثر "[٣] ، نظرًا لأن إيراد الفعل المتعدّى دون ذكر مفعوله ، يرجع بالدرجة الأولى إلى أغراض المتكلم ، وهو معها قسمان :

الأول : إذا كان مراد المتكلم أن يقتصر على إثبات الفاعل ، كان الفعل المتعدّى كالفعل اللازم مثلًا ، فى أنك لا ترى له مفعولًا ، لا لفظًا ولا تقديرًا ، كقولهم : (فلان يَحُلُّ ويَعْقِد) فالمعنى على إثبات معنى (الحل والعقد) فى نفسه للشئ

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ١٤٥ .

[٢] المصدر نفسه صـ ١٤٦ .

[٣] المصدر نفسه صـ ١٥٣ .

على الإطلاق ، حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد ، فالفعل هنا لا يُعدَّى لأن تعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى[١] .

الثانى : أن يكون للفعل المتعدىّ مفعول مقصود ، قصْدُه معلوم لدى السامع ، إلا أنه يُحذف من اللفظ لدلالة الحال عليه ، وينقسم إلى قسمين :

أولهما : جَلِىّ ظاهر ، لا يحتاج إلى إعمال فكر ، ولا صنعة فيه ، كقولهم: أصْغَيْتُ إليه ، وهم يريدون : أُذُنى .

وثانيهما : خفِىّ تدخله الصنعة ، وهو أنواع :

النوع الأول : أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص ، قد عُلِم مكانُه ، إما بَجرْى ذِكْر ، أو دليل حال ، إلا أنك تُنسيه نفسَك وتُخْفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأنْ تثبت نفس معناه ، من غير أن تُعدّيه إلى شئ ، فحُذف المفعول به للاقتصار على معنى الفعل .

النوع الثانى : ألا يكون للفعل الذى ذكرت مفعول سواه ، إلا أنك تحذفه لغرض أن تتوفَّر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، وتَخْلُص له ، وتنصرف إليه[٢] . إليه[٢] .

وهكذا تتضح لنا ضرورة الربط ما بين بنية التركيب ، وما يكمن فى نفس المتكلم من مقاصد وأغراض ، وعلى السامع أن يميّز بين التراكيب المختلفة ، ويفهم تلك الدلالات على الوجه الذى صِيغت من أجله ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يجب ربط هذه الأغراض – أيضًا – بتقدير المحذوف ، فلا يُقدّر إلا ما كان موافقًا المعنى المراد ، ملاءمًا الغرض الموضوع له الكلام ، مما ينطوى على معنى دقيق وفائدة جليلة ، وهذا ما أكده الإمام عبد القاهر عند تحليله لبيت البحترى :

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز صـ ١٥٤ ، ١٥٥ .

[٢] انظر : المصدر نفسه صـ ١٥٥ ، ١٥٦ .

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِى السُّؤْ دُد والمَجْـــدِ والمَكَـــارِمِ مِـــثْلاَ [1]

فالملاحظ فى هذا البيت أن المفعول به (مِثْلا) قد تنازعه عاملان ، هما : طلبنا ، ولم نجدْ ، لأن المعنى : قد طلبنا لك مثلًا ، بيد أن الشاعر قد ألغَى الفعل الأول (طلبنا) فحذف المفعول (مثلًا) لدلالة ذكره فى الثانى عليه ، وأعمل فيه الفعل الثانى (نجد) لوفائه بالغرض الذى يقصده ، إذ يقصد إلى المدح ، وهو لا يتحقق إلا بنفى وجود مثله ، فأما (الطَّلب) فتوكيد لفكرة نفى وجود أحد مثله فى السؤدد والمجد والمكارم ، ولو أنه أعمل الفعل الأول ، فقال : قد طلبنا لك فى السؤدد والمجد والمكارم مِثلًا فلم نجده ، لانتقض الغرض وفسد المعنى الذى أراد الشاعر إيصاله إلى الممدوح ، لأن المراد نفى وجود المثل ، لا طلب المثل[2] .

وهذا المعنى بعينه هو الذى أوجب فى بيت ذى الرُّمة التالى أن يُعْمِل الأول من الفعلين ، على عكس ما صنع البحترى ، وذلك قوله :

وَلَـــمْ أَمْـــدَحْ لأُرْضِـــيَه بِشِـــعْرِى لَئِيمًـــا أنْ يَكُـــونَ أَصَـــابَ مَـــالاَ [3]

فقد أعمل الفعل الأول (لم أمدح) فى لفظ (اللئيم) وأعمل الثانى (أُرضِى) فى ضميره ، لأن غرض الشاعر نفى المدح عن اللئيم ، وأما الإرضاء فلمجرّد التعليل لذلك ، ولو أنه أعمل (أُرضِى) فقال : ولم أمدح لأُرْضِىَ بشعرى لئيمًا ، لاستبهم الأمر على السامع ، وانتقض غرض الشاعر[4] .

وهكذا يمكن القول بأن نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر " تسعى إلى قمة ، سواء أسُميت بالقصد أو الغرض أو معنى المعنى ، ولا تُدرك تلك القمة إلا من

---

(1) البيت من بحر الخفيف ، فى ديوان البحترى ، شرح وتقديم / حنا الفاخورى ٢/ ٢٣٧ ، ومعاهد التنصيص ٢٥٦/١ .

(2) انظر : دلائل الإعجاز صـ ١٦٨ .

(3) البيت من بحر الطويل، في ديوان شعر ذي الرمة صـ ٣٧٦، ومعاهد التنصيص ٢٥٧/١

(4) انظر : دلائل الإعجاز صـ ١٧٠ .

خلال تفاعلات متواصلة للدلالات المتشابكة ، بدءًا من دلالات الألفاظ ، فدلالات العلاقات النحوية ، فدلالات الأغراض والمقامات والأحوال "[١] .

أو بعبارة أخرى " ارتباط مستوى الواقع اللغوى بمستوى آخر غير لغوى، وهو المعانى النفسية المرتبطة بقصد المتكلم ، وهو ما يؤكد خصوصية نظرية (معانى النحو) وتميّزها "[٢] .

---

[١] دراسة لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة صـ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

[٢] المرجع نفسه صـ ١٩٠ .

الفصل الثالث

إسهامات الإمام عبد القاهر فى الحقل الدلالىّ

ويشتمل على خمسة مباحث :

- **المبحث الأول : علاقة اللفظ بالمعنى .**
- **المبحث الثانى : دلالة الحدث الكلامىّ .**
- **المبحث الثالث : دلالة الإسناد .**
- **المبحث الرابع : الدلالة النحوية عند الإمام عبد القاهر الجرجانى .**
- **المبحث الخامس : المعنى النحوى بين الدلالة الوظيفية والدلالة التركيبية.**

إسهامات الإمام عبد القاهر في الحقل الدلالىّ

لا ريب في أن كتاب (دلائل الإعجاز) حلقة مهمة وأساسية في تاريخ البحث عن (المعانى) بوصفها جوهر عملية تأليف الكلام ، وإتقان نظمه ، وتأتى هذه الأهمية في إطار الغاية التي توخَّاها الإمام عبد القاهر من وراء تأليفه ، إذ رام به الكشف عن وجوه الإعجاز القرآنى من خلال فكرة الكلام النفسى ، وهذا بدوره قاده إلى فكرة نظم المعانى في النفس ، التي تعدّ من أحدث القضايا التي تشغل اليوم علم اللغة الحديث ، وبالتالى انجرّ به الحديث عما يتصل بها من علاقة اللفظ بالمعنى ، وقيمة هذا اللفظ في حالتيه الإفرادية والتركيبية ، ولهذا أوجّه القول ها هنا إلى ذلك ، بما يجلّى إسهامات الإمام عبد القاهر في الحقل الدلالىّ :

المبحث الأول

علاقة اللفظ بالمعنى

أشار الإمام عبد القاهر إلى كيفية اختيار المتكلم للمعانى والألفاظ أثناء عملية الكلام ، فقال : " إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعانى ، فإنها لا محالة تتبع المعانى في مواقعها ، فإذا وجب لمعنىً أن يكون أوَّلًا في النفس ، وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثلَه أوَّلًا في النطق "[١] .

فالملاحظ أنه يعطى الأولوية للمعنى في علاقته باللفظ ، بما في ذلك أسبقية ترتيب المعانى في النفس على ترتيب الألفاظ في النطق ، إضافة إلى اعتبار المعانى أسبق في الوجود النفسى من الألفاظ ، ويضع الإمام عبد القاهر تعليلًا منطقيًا لأسبقية المعانى على الألفاظ ، يتمثل في معيار التغيّر الذى يطرأ على المعنى دون اللفظ ، إذ " لو كان اللفظ له ارتباط طبيعى بدلالته ، لما وسع اللغة أن تتميّز بطابعها الاجتماعى ، حيث تماشِى المجتمع في تطوراته النفسية والعلمية "[٢] ، فيقول :

" لو كانت المعانى تكون تبعًا للألفاظ في ترتيبها ، لكان محالًا أن تتغيَّر المعانى ، والألفاظ بحالها لم تَزُلْ عن ترتيبها ، فلما رأينا المعانى قد جاز فيها التغيّر من غير أن تتغيّر الألفاظ ، وتزول عن أماكنها ، علمنا أن الألفاظ هى التابعة ، والمعانى هى المتبوعة "[٣] .

كما أن الكلمة المفردة تتسم بالفضيلة داخل التركيب ، حين لا تبدو نابية ولا مستكرهة ، بأن تقع في سياق تتلاءم فيه مع غيرها في الدلالة على المعنى ، إذ

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٥٢ .

[٢] علم الدلالة (أصوله ومباحثه فى التراث العربى) د. عبد الجليل منقور صـ ١٣٤ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٣٧٣ .

العبرة ليست بالتوالى الصوتى ، وإنما العبرة بالتناسق الدلالى ، وفي هذا تأكيد على أهمية التناسق بين المعانى لمفردات الجملة ، وقد نبه الإمام عبد القاهر إلى ذلك بقوله : " فقد اتضح إذن اتضاحًا لا يدع للشك مجالًا ، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مجرّدة ، ولا من حيث هى كلم مفردة ، وأن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ "[1] .

إن الإمام عبد القاهر ينظر إلى اللفظ والمعنى على أنهما وجهان لعُملة واحدة ، وهى (النظم) فالكلام يكون فصيحًا ، إذا تعلقت الكلمات ببعضها البعض، وارتبطت بأخواتها في تركيب ما ، " تلك الارتباطات الدلالية التي يلتحم فيها الدالّ بمدلوله ضمن شبكة من العلاقات ... لا تقف عند حدود المنطق والنحو ، إنما تأخذ فضلًا عن ذلك العلاقة اللغوية ، كتجسيد لدلالة ، هى عبارة عن نسيج حىّ متشعب الصور "[2] .

إن هاته القولة من شأنها أن تسلط بعض الضوء على مفهوم (النظم) عند الإمام عبد القاهر ، والذى يخالف تمامًا ما ذهب إليه سابقوه من الانتصار للفظ ، وإعطائه شرف إصابة الغرض ، وبلوغ البيان ، دون أن يكون للمعنى أدنى أثر في تحقيق ذلك ، ومن ثم نراه يرفض هذا الاتجاه تمشيًا مع نظريته (النظم) التي أقامها في الأساس على المعانى ، وليس على الألفاظ ، استمع إلى هذا الحوار الذى أجراه مع القارئ ، والذى أقامه على المناقشة ، لإقناع المخالف بما يصبو إليه ، يقول :

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤٦ .

[2] علم الدلالة صـ ١٣٦ .

" أتتصوَّر أن تكون مُعْتبِرًا مفكِّرًا في حال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبلَه ، وأن تقول : هذه اللفظة إنما صلَحتْ ههنا لكونها على صفة كذا ، أم لا يُعقل إلا أن تقول : صلَحت ههنا ، لأن معناها كذا ، ولدلالتها على كذا ، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا ، ولأن معنى ما قبلها يقتضى معناها ؟ فإن تصوَّرت الأول ، فقل ما شئت ، واعلم أن كل ما ذكرناه باطل ، وإن لم تتصوَّرْ إلا الثانى ، فلا تخدعنَّ نفسك بالأضاليل ، ودعِ النظر إلى ظواهر الأمور ، واعلم أن ما ترى أنه لابدّ منه من ترتب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ، ليس هو الذى طلبته بالفكر ، ولكنه شئ يقع بسبب الأول ضرورةً ، من حيث إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعانى ، فإنها لا محالة تتبع المعانى في مواقعها "[1] .

وحقيقة يمكن أن نقول : إن الإمام عبد القاهر ، هو الذى أنصف المعانى، وأعاد لها الاعتبار بعد ما تمّ إغفالها وتناسيها ، وفي نفس الوقت ، كان الرجل أكثر إنصافًا ، حتى للألفاظ على الرغم من موقفه منها ، وهى معزولة عن المعانى ، " وذلك بالنظر إلى أن اللغة تذوب فيها ثنائية اللفظ والمعنى ، وهذا ما كرّسه في نظرية (النظم) التي أقامها على النحو (العلم بالتركيب) وعلم المعانى (العلم بالدلالة) "[2] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٥٢ .

[2] علم الدلالة صـ ١٣٧ .

المبحث الثاني
دلالة الحدث الكلامي

لا شك في أنه كلما كان المخاطب على علم بمحتوى الخطاب اللغوى ، كلما كانت الدلالة أسرع إلى فهمه وإدراكه ، وكلما كان جاهلًا بمحتواه ، كلما صعب عليه إدراك الدلالة ، وهذا يعنى أن هناك تناسبًا عكسيًا بين طاقة التصريح في الكلام ، وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية ، إذ بموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة ، بقدر ما يكون السامع مستطلعًا على مضمونها الخبرى[١] ، يشرح الإمام عبد القاهر هذه الطاقة التي يتضمنها الخطاب بقوله: " لا يخلو السامعُ من أن يكون عالمًا باللغة وبمعانى الألفاظ التي يسمعها، أو يكون جاهلًا بذلك ، فإن كان عالمًا، لم يُتصوَّر أن يتفاوت حال الألفاظ معه، فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر، وإن كان جاهلًا ، كان ذلك في وصفه أبعد "[٢]

وقد أرجع الإمام عبد القاهر سرعة إدراك السامع وفهمه لدلالة الخطاب إلى استقامة التأليف بين أجزائه ، وحُسن النظم بين كلماته ، وخلوّها من التعقيد، فيقول : " إذا كان النظم سويًّا ، والتأليف مستقيمًا ، كان وصول المعنى إلى قلبك تِلْوَ وصول اللفظ إلى سَمْعك ، وإذا كان على خلاف ما ينبغى ، وصل اللفظ إلى السمع ، وبقيتَ في المعنى تطلبه ، وتتعبُ فيه ، وإذا أفرط الأمرُ في ذلك ، صار إلى التعقيد الذى قالوا : إنه يستهلك المعنى "[٣] .

---

[١] انظر : اللسانيات وأسسها المعرفية د. عبد السلام المسدى صـ ٧٦٧ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٢٦٧ .

[٣] المصدر نفسه صـ ٢٧١ .

ثم دلل على خفاء الدلالة ، وما ينتج عنه من عدم علم السامع بمحتوى الخطاب ، باعتراض خلف الأحمر على قول بشار الذى أورد على (سَلْم بن قتيبة) مالا يعرف ، لأنه كان يتباصر بالغريب :

بَكِّرا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الهَجِيرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ[1]

فقال بشار : إنما بَنَيْتُها (أى القصيدة) أعرابية وَحْشية ، فقلت : إن ذاك النجاح في التبكير ، كما يقول الأعراب البدويُّون ، ولو قلت : بكّرا فالنجاح ، كان هذا من كلام المُولَّدين ، ولا يشبه ذاك الكلام ، ولا يدخل في معنى القصيدة ، ثم علَّق الإمام عبد القاهر على هذه القصة بقوله : " فهل كان هذا القول من خلف ، والنقد على بشار ، إلا للُطف المعنى في ذلك وخفائه "[2] .

على أن سلامة الدلالة في الحدث الكلامى ، لا تتحقق إلا في وجود متكلم ومخاطب واعيَيْن بأساليب الكلام ، لأن هناك سياقات تجعل اللفظ يفيد معنيين : معنى مباشر أول ، ومعنى ثانٍ غير مباشر ، وهذا ما عناه الإمام عبد القاهر بقوله : " فهذا مما لا يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى ، وأنه لا يُتصوَّر أن يُراد به دلالة اللفظ على معناه الذى وُضع له في اللغة "[3] .

ثم يشرح مراده بـ (المعنى ، ومعنى المعنى) فيقول : " تعنى بـ (المعنى) المفهومَ من ظاهر اللفظ ، والذى تصل إليه بغير واسطة ، وبـ (معنى المعنى) أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر "[4] .

---

[1] البيت من بحر الخفيف ، في ديوان بشار بن برد ٢/٢٩٠ .
[2] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٣ .
[3] المصدر نفسه صـ ٢٦٧ .
[4] المصدر نفسه صـ ٢٦٣ .

ولتفسير هذا النص نتوقف عنده مليًّا ، فنقول :

– المفهوم من ظاهر اللفظ ، والذى نصل إليه بغير واسطة ، قولنا مثلًا (زيد منطلق) إذ لا نفهم من هذا التركيب إلا شيئًا واحدًا ، وهو انطلاق زيد ، وعلى هذا الضرْب من الكلام ، يقول : " ضرْبٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن (زيد) مثلًا بالخروج على الحقيقة ، فقلت : خرج زيد "[1] .

– ويقول شارحًا (معنى المعنى) : " وضرْب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدُلُّك اللفظ على معناه الذى يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية ، تصل بها إلى الغرض ، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل "[2] .

وهذا يعنى أن الوصول إلى (معنى المعنى) يتم من خلال مرحلتين :

الأولى : أن نعقل من اللفظ معنى ، والثانية : أن يُفضى بنا هذا المعنى إلى معنى آخر ، إذًا هناك معنيان : معنى أول يدرك من الدلالة اللفظية للكلمة ، ومعنى ثانٍ نصل إليه من إدراك المعنى الأول ، ولكنه ليس إياه .

وللتوضيح أكثر يقدّم الإمام عبد القاهر بعض الأمثلة على ذلك من نحو قولهم :(هو طويلُ النِّجاد) أى : طويل القامة ، و (كثيرُ رماد القِدر) أى : كثير القِرى، ثم (نؤوم الضحى) وهى المرأة المترفة التي لها من يكيفها أمرها ، يقول : " فقد أرادوا في هذا كله ، كما ترى معنىً ، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنىً آخر من شأنه أن يَرْدَفَه في الوجود ، وأن يكون إذا كان ،

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٢٦٢ .

[2] المصدر نفسه صـ ٢٦٢ .

أفلا ترى أن القامة إذا طالت ، طال النِّجاد ؟ وإذا كثر القِرى ، كثر رماد القِدر ؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ، رَدِف ذلك أن تنام إلى الضحى "[1].

أى أن قولهم : (نؤوم الضحى) مثلًا ، يشير إلى مدلول أول ، وهو المرأة التي تنام حتى ترتفع الشمس في كبد السماء ، ولكن هذا المعنى لا يدل على الغرض الذى من أجله سيق له الكلام ، إذ ذاك يكون لزامًا علينا أن نمرّ من المعنى الظاهر إلى المعنى الباطن ، أو على حد تعبير الإمام عبد القاهر : من المعنى إلى معنى المعنى ، وهذا يتطلب القيام بعملية عقلية تأويلية ، من خلالها يعقل السامع المعنى الثانى ، وهو الغرض المقصود ، وحينئذ يصير معنى قولهم (نؤوم الضحى) المرأة المترفة المخدومة ، التي لها من يكفيها أمرها .

ولهذا نجد الإمام عبد القاهر يربط إنتاج الحدث الكلامى بتشكل المعنى في النفس ، إذ يقول محدِّدًا موضع المعنى : " إن الخبر وجميع معانى الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ، ويُصرِّفها في فكره ، ويناجى بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض ، وأعظمها شأنًا الخبرُ ، فهو الذى يَتصوّر بالصور الكثيرة ، وتقع فيه الصناعات العجيبة "[2] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٦٦ .

[2] المصدر نفسه صـ ٥٤٣ ، وانظر : صـ ٥٢٨ ، ٥٤٥ .

المبحث الثالث

دلالة الإسناد

وضع الإمام عبد القاهر للدلالة التي يؤديها الخطاب اللغوى معيار (الإعلام المقصود) إما عن طريق نفي الخبر أو إثباته ، فليس كل ما يحمله الخطاب يوصف بأنه (دلالة) وإنما الدلالة ، كما يقول الإمام عبد القاهر هى : " وجود المعنى المخبَر به من المخبِر عنه أو فيه ، إذا كان الخبر إثباتًا ، وانتفاؤه عنه إذا كان نفيًا "[١] ، فالدلالة إذًا تتوقف على أمر خارجيّ غير لغوى ، يرجعه الجرجانى إلى قصْد المتكلم إعلامَ السامع بالخبر[٢] ، يقول مبيّنًا أهمية إسناد الخبر إلى المخبِر ، والأخذ بقصده في الخبر : " الدلالة على الشئ هى لا محالة إعلامُك السامعَ إياه ، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولًا عليه ، وإذا كان كذلك، وكان مما يُعْلَم ببدائة المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضًا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده ، فينبغى أن يُنظر إلى مقصود المخبِر من خبره، ما هو؟ أهو أن يُعلم السامع المخبَر به والمخبَر عنه ، أم أن يُعلمه إثبات المعنى المخبَر به للمخبَر عنه ؟ "[٣] .

وانطلاقًا من ذلك جعل الإمام عبد القاهر نظريته في (النظم) مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمسند والمسند إليه ، فأقام " دلالة الخطاب اللغوى على قاعدة (الإسناد) التي توفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ ، وهى : المسند ، والمسند إليه ، وناقل الإسناد "[٤] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٥٣١ .
[٢] علم الدلالة صـ ١٤٠ .
[٣] دلائل الإعجاز صـ ٥٣٠ .
[٤] علم الدلالة صـ ١٤١ .

وهذا يعنى أن الإمام عبد القاهر ، قد جعل من (الإسناد) مرتكزًا أساسيًا في تحليله الدلالى للتراكيب النحوية ، فالمسند هو محتوى الخطاب الإبلاغى ، ومن ثم فإن ما يحققه أن تخبر السامع بما يُعتبر بالنسبة إليه جديدًا في الموقف الكلامى الراهن[١] .

– أما المسند إليه أو (المخبَر عنه) فله أهمية خاصة ، إذ " عليه تتوقف حقيقة الخبر ، وذلك بناء على الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، وهو مرتبط بحصول الفائدة للسامع من الكلام الإبلاغى "[٢] .

– أما ناقل الإسناد أو (المخبِر) بمصطلح الإمام عبد القاهر ، فهو الذى يثبت وجود المعنى للمخبَر عنه (المسند إليه) بعد أن يكون قد رتّبه في نفسه ، قبل أن ينقله إلى السامع ، وقد أخذ في ذلك مقام السامع وحاله ، ولهذا عاب الإمام عبد القاهر على الذين جعلوا اللفظ أساس (النظم) بقوله :

" ترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجئ بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعانى ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك ، ثم تُفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته ، وتراه ينظر إلى حال السامع ، فإذا رأى المعانى لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمْعه ، نسِى حالَ نفسه ، واعتبر حال من يسمع منه "[٣] .

. أما ما يجب اعتباره أثناء عملية الكلام ، فيكمن في النظر إلى حال المتكلم ، وكيف أنه يصِّرف المعانى ويرتبها ، نصَّ على ذلك الإمام عبد القاهر بقوله :

---

[١] انظر : التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجانى د.صالح بلعيد صـ ٩٦ .

[٢] علم الدلالة صـ ١٤١ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

" فإن الاعتبار ينبغى أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف لـه ، والواجب أن ينظر إلى حال المعانى معه ، لا مع السامع "[١] .

وبعد .. فهذا بعض من إسهامات الإمام عبد القاهر في ميدان (الدلالـة) ، ولعل أهمها ما وضعه من عناصر الإبلاغ ، فبموجبها تتم دلالـة الحدث الكلامى المتضمن للخبر ، وهو ما " جعله يتبوأ مكانـة كبيرة في عطاءات الدرس اللسانى الحديث عامة ، والدلالى خاصة ، ويكفيه جهدًا أنه أعاد للمعنى مكانته في الدرس اللغوى ، وعدّل الكِفَّة بينه وبين اللفظ ، لأنهما معًا جوهر العملية الدلالية "[٢] .

[١] دلائل الإعجاز صـ ٤١٧ .

[٢] علم الدلالة صـ ١٤٤ .

المبحث الرابع

الدلالة النحوية عند الإمام عبد القاهر الجرجانى

الدلالة النحوية ، هى : الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات ، التي تتخذ كلّ منها موقعًا معيّنًا في الجملة حسب قوانين اللغة ، إذ إن كل كلمة في التركيب لابد أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها[١] .

ويرى بعض الباحثين أنها " هى التي تُستمد من نظام الجملة ، وترتيبها ترتيبًا خاصًا[٢] ، وقد وصفها بعضهم بـ (الدلالة الوظيفية) أو (النحو الوظيفي) وأن مهمتها تفسير " علاقات المكونات الأساسية في الجملة على أساس أنها وظائف يؤديها كلٌ مكوّن بحسب ارتباطه بما بعده وما قبله "[٣] .

وفي ظلال هذه التعاريف ، يمكن لنا أن نقسم تلك العلاقات إلى نوعين :

الأول : علاقات معنوية : أى أن ميدانها هو معانى الكلمات في التركيب ، وقد أوضحه الإمام عبد القاهر بقوله : " ومعلوم علمَ الضرورة أن لن يُتصوَّر أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يُعتبر حالُ معنى هذه مع معنى تلك ، ويُراعى هناك أمرٌ يصل إحداهما بالأخرى ، كمراعاة كون (نبكِ) جوابًا للأمر في قوله (قِفا نبكِ) "[٤] .

والثانى : علاقات نحوية : أى أنها وظائف الأبواب النحوية التي تشغلها الكلمات في ذلك التركيب ، فعلى سبيل المثال ، يوضح الإمام عبد القاهر مصطلح

---

[١] الدلالة اللغوية عند العرب د. عبد الكريم مجاهد صـ ١٩٤ .

[٢] الدرس الدلالى فى خصائص ابن جنى د. أحمد سليمان ياقوت صـ ٢٨ ، وانظر : دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس صـ ٤٨ .

[٣] مباحث فى علم اللغة واللسانيات د. رشيد العبيدى صـ ٢٢٧ .

[٤] دلائل الإعجاز صـ ٤٠٦ .

(التعليق) من خلال قولنا : ضرب زيد عمرًا يومَ الجمعة ضَرْبًا شديدًا تأديبًا له ، فيقول :

" فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلِّها على مفهوم ، هو معنىً واحد ، لا عدَّة معانٍ ، كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأتِ بهذه الكلم لتفيدَه أنفُسَ معانيها ، وإنما جئتَ بها لتفيده وجوهَ التعليق التي بين الفعل الذى هو (ضرب) وبين ما عَمِل فيه ، والأحكامَ التي هى محصول التعليق "[1] .

فيُفهم من هذا النص أن المعنى الدلاليّ يأتى نتيجة للتعليق بين معانى الألفاظ اللغوية ، وفقًا لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلمات من علاقات ، وترتيب الألفاظ في النطق على نحو ترتيبها في فكر المتكلم ، وبذلك يصير المعنى الدلالى معنىً واحدًا ، لا عِدَّة معانٍ .

فالإمام عبد القاهر يريد أن يقدّم لـ (النظم) تفسيرًا لغويًا ، يستند إلى قوانين علم النحو ، يقول : " وإذا رجعنا إلى أنفسنا ، لم نجد لذلك معنى سوى أنه يقصد إلى قولك (ضرب) فيجعله خبرًا عن (زيد) ويجعل (الضرب) الذى أخبر بوقوعه منه واقعًا على (عمرو) ويجعل (يومَ الجمعة) زمانَه الذى وقع فيه ، ويجعل (ضَرْبًا شديدًا) بيانًا لذلك الضرب كيف هو ، وما صفته ، ويجعل (التأديب) غرضَه الذى فَعَل (الضرْب) من أجله... وهذا كما ترى هو توخِّى معانى النحو فيما بين معانى هذه الكلم "[2] .

" فهو إذن نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو (النظم) الذى معناه : ضمُّ الشئ إلى الشئ كيف جاء واتفق "[3] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤١٣ .
[2] المصدر نفسه صـ ٤٠٥ .
[3] المصدر نفسه صـ ٤٩ .

وهذا يعنى ضرورة الاعتبار بما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات لأن هذا الترتيب أشبه ما يكون بالترجمة اللفظية للعلاقات النحوية ، وهذا ما يؤكده الإمام عبد القاهر بقوله :

" ونحن إذا تأملنا ، وجدنا الذى يكون في الألفاظ من تقديم شئ منها على شئ ، إنما يقع في النفس أنه (نَسَق) إذا اعتبرنا ما تُوُخِّى من معانى النحو في معانيها ، فأما مع ترْك اعتبار ذلك ، فلا يقع ولا يُتصَّور بحال ، أفلا ترى أنك لو فَرضتَ في قوله :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

أن لا يكون (نبكِ) جوابًا للأمر ، ولا يكون مُعدًّى بـ (مِن) إلى (ذكرى) ولا يكون (ذكرى) مضافة إلى (حبيب) ولا يكون (منزل) معطوفًا بالواو على (حبيب) لخرج ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون نَسَقًا ؟ ذاك لأنه إنما يكون تقديمُ الشئ على الشئ نَسقًا وترتيبًا ، إذا كان ذلك التقديم، قد كان لموجب، أوجب أن يقدّم هذا ، ويُؤخَّر ذاك ، فأما أن يكون مع عدم الموجب نَسَقًا فمحال "[1] .

وفي ظل هذا التصور " لا يكون صوابُ التركيب في عبارة ما إلا مظهرًا أو نتيجة لصواب العلاقات بين معانى ألفاظها ، وبالتالى يصبح (المعنى) هو الهدف الأساسى من دراسة (النحو) لذلك التركيب[2] .

وهذا بدوره يقودنا إلى أن نتساءل : ما وظيفة الإعراب في هذا التصور ؟ تتضح تلك الوظيفة في قول الإمام عبد القاهر : " الألفاظ مُغلَقة على معانيها حتى

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٤٦٨ .

[2] المعنى فى البلاغة العربية صـ ٤٩ .

يكون الإعرابُ هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها "[١] .

فالإعراب – في رأى الإمام عبد القاهر ، كما هو رأى غيره من النحويين – ليس وصفًا للهيئة الشكلية للكلمات ، ولكنه كشف عن العلاقات النحوية بين معانيها ، فإذا كانت (معانى النحو) هى وظائف الكلمات ، فإن وظيفة الإعراب هى الإيضاح لها والإفصاح عنها ، أو كما يقول الإمام عبد القاهر : " كالناسِب الذى يَنْميها – أى: الكلمات – إلى أصولها ، ويبيّن فاضلها من مفضولها "[٢] .

فنحن حين نُجرِى عملية الإعراب على كلمات ما ، فإنما ننسبها إلى أبواب وأصول نحوية ، مقرَّرة وظائفُها في علم النحو ، وتلك نظرة تتفق مع ما تقرره الدراسات اللغوية الحديثة بشأن الإعراب ، يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان : " نحن حين نُعرب نترجم الكلمات إلى أبواب ، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقتها النحوية ، فإذا أعربنا (ضرب محمد عليًا) لم نقنع بـ (ضرب) كما هى، وإنما سميناها باسم باب نحوى ، هو الفعل الماضى ، ولم نقنع بـ (محمد) كما هى ، فسميناه باسم باب آخر هو الفاعل ، ولا بـ (على) على حاله ، فسميناه باسم باب هو المفعول "[٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن الإعراب الذى يقوم بإيضاح الوظيفة النحوية للكلمات ، قد يحتاج لإنجاز هذه المهمة إلى تصوّر المعنى الدلالى (المعجمى للمفردات ، أو التركيبى للكلام) خلافًا لما ذهب إليه أستاذنا الدكتور / تمام حسان من أن

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٢٨ .

[٢] المصدر نفسه صـ ٨ .

[٣] مناهج البحث فى اللغة صـ ١٩٢ .

الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا الدلالىّ ، فإذا اتضح المعنى الوظيفي ، أمكن إعراب الجملة ، ولو لم يكن لمفردتها معنى[١] .

والحق أننا لا نستطيع أن نغفل – غالبًا – دور المعنى الدلالى في إصدار الحكم الإعرابى ، " وذلك لأن مستويات المعنى في التركيب إنما تعمل متآزرة لا متتابعة أو منفصلًا بعضها عن بعض ، فإذا كان الإعراب يكشف عن العلاقات النحوية ، فإن تلك العلاقات هى علاقات بين المعانى المعجمية للكلمات من جهة ، ووسائل تشكيل المعنى الدلالى من جهة أخرى ، ولذا فمن الطبيعى أن يكون كلّ من هذين المعنيين بمثابة ضوء كاشف ، يستمده الإعراب كلما دعا إلى ذلك داعٍ من لبس أو غموض "[٢] .

ومما يؤكد أن الإعراب لا يكون إلا بعد الوقوف على المعنى قول ابن هشام : " وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفردًا أو مركبًا [٣] وقوله فيما يرويه عن نفسه : " وسألنى أبو حيان – وقد عَرَض اجتماعُنا – عَلاَمَ عُطف (بحقلَّد) من قول زهير :

تَقِــىٌّ نَقِــىٌّ لَــمْ يُكَثِّــرْ غَنِيمَــةً بِنَهِكَــةِ ذِى قُرْبَــى وَلاَ بِحَقَلَّــدِ[٤]

فقلت : حتى أعرف ما الحقلّد ، فنظرناه فإذا هو سئ الخُلُق "[٥] .

---

[١] انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٨٢ .

[٢] المعنى فى البلاغة العربية صـ ٥٢ ، وانظر : القاعدة النحوية : تحليل ونقد د. محمود حسن حسن الحاسم صـ ١٠٤ ، ١٠٥ .

[٣] مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٦٠٥/٢ .

[٤] البيت من بحر الطويل ، في شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس ثعلب صـ ١٦٩، والمعني : يقول : لم يكثر ماله بظلم قرابته ، وأخذ مالهم .

[٥] مغنى اللبيب ٦٠٦/٢ .

بل إن الإمام عبد القاهر كان سبّاقًا إلى ضرورة استحضار المعنى الدلالى عند الإعراب ، وقد تجلّى هذا في توجيهه لإعراب بيت أبى تمام :

لُعَابُ الأَفَاعِى القَاتِلاتِ لُعَابُهُ وَأَرْيُ الجَنَى آشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

يقول : " إنك إن قدَّرتَ أن (لعاب الأفاعى) مبتدأ ، و (لعابه) خبر ، كما يوهمه الظاهر ، أفسدتَ عليه كلامه ، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه ، وذلك أن الغرض أن يُشبِّه مِداد قَلَمه بلعاب الأفاعى... وكذلك الغرض أن يُشبِّه مِداده بأرْى الجَنَى ... وهذا المعنى إنما يكون ، إذا كان (لعابه) مبتدأ ، و(لعاب الأفاعى) خبرًا "[1] .

فتوجيه الإمام عبد القاهر لإعراب البيت " يدل دلالة واضحة على أن إعرابه لم يقم إلا على أساس من تصوّر المعنى الدلالى ، فإغفال هذا المعنى مع الإعراب بناء على تصور المعنى الوظيفي وحده (وهو ما يوهمه الظاهر) يجرّ إلى الخطأ ، ويفسد المعنى المراد للشاعر[2] .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٣٧١ .

[2] المعنى فى البلاغة العربية صـ ٥٣ .

المبحث الخامس

المعنـي النحوي بين الدلالة الوظيفية والدلالة التركيبية

أولًا : دلالة (الذي) وحكم الجملة بعده

كعادتـه فـي تصـدير الأبـواب ، يشـير الإمـام عبـد القـاهر إلـى أهميـة اسـم الموصول (الذي) ، فيذكر أنه من الأسماء التي حوت " علمًا كثيرًا ، وأسرارًا جَمَّة ، وخفايا إذا بحثتَ عنها وتصوَّرتها ، اطلعتَ على فوائدَ تؤنس النفس ، وتثلج الصدر "[1] .

وفي إطار تأكيده على العلاقة بين (النظم) و (النحو) ، لأن هذه العلاقة هى لُبّ (الكتاب) والغرض من تصنيفه نراه يستعين بآراء النحويين في إبراز الغرض من اجتلاب (الذى) والمجئ به ، فيُورد قولهم : " إنّ (الذى) اجتُلِبَ ليكون وُصْلة إلى وصف المعارف بالجُمَل ، كما اجتُلِبَ (ذو) ليُتوصَّل به إلى الوصف بأسماء الأجناس "[2] .

وفي هذا ما يشفّ عن وظيفته من أنه بمثابة الوُصْلة ، أى أنه يمتنع وصف المعرفة بالجملة إلا بواسطة (الذى) فلا يصح أن تقول : مررتُ بزيد أبوه منطلق ، إلا إذا وضعتَ (الذى) بين المعرفة والجملة ، فقلت : مررتُ بزيد الذى أبوه منطلق ، فتتوصل بواسطة (الذى) إلى تبيين (زيد) من غيره بهذه الجملة التي هى قولك (أبوه منطلق) ، كما تتوصل بواسطة (ذو) إلى الوصف باسم الجنس ، كما إذا قلت : مررتُ برجل ذى مال ، فبواسطة (ذى) أمكن أن تبيّن الرجل من غيره بالمال ، إذ لا تستطيع أن تقول : مررت برجل مال ، وهذا يعنى أن

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ١٩٩ .

[2] المصدر نفسه صـ ١٩٩ .

الدور الذى تقوم به كلٌّ من (الذى) و (ذو) هو : تبيين وإيضاح الاسم في الجملة المتقدّمة ، وربط جملة الصفة بهذا الاسم[١] .

ولكى يوضح الإمام عبد القاهر ذلك يبيّن في تفصيلات : من أين ؟ ولماذا امتنع أن توصف المعرفة بالجملة ؟ ولِمَ لَمْ يكن حالُها في ذلك حال النكرة التي تصفها بها في قولك : مررت برجل أبوه منطلق ؟

فإذا كان وصف المعرفة بالجملة لا يتم إلا بواسطة (الذى)، فإن وصف النكرة بالجملة لا يحتاج إلى واسطة، فيصح أن تقول : مررت برجل أبوه منطلق .

وينقل عن النحويين السبب في امتناع ذلك بقوله : " أن الجُمل نكرات كلها، بدلالة أنها تُستفاد ، وإنما يُستفاد المجهول دون المعلومِ ، فلما كانت كذلك ، كانت وَفْق النكرة ، فجاز وصفها بها ، ولم يجز أن توصف بها المعرفة ، إذ لم تكن وَفْقًا لها "[٢] .

والذى يبدو أن الإمام عبد القاهر لم يقتنع بهذه العلة ، فنراه يقرر أن الاسم الموصول قد اجتُلب ، لأن السامع يعرف ما وقع بعده من صلة ، ولولا ذلك ما صحّ اجتلاب (الذى)[٣] ، ومن ثم فإن الجملة التي توصل بها (الذى) " ينبغى أن تكون جملة قد سبق من السامع عِلْمٌ بها "[٤] .

إذًا.. معنى قول النحويين : " إن (الذى) اجتُلِب ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل " : أنه جيئ به ليُفصل بين أن يُراد ذكرُ الشئ بجملة قد عرفها السامع له ، وبين أن لا يكون الأمر كذلك[٥] ، وهذا يعنى أن الإمام عبد القاهر

---

[١] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٣٤ .
[٢] دلائل الإعجاز صـ ٢٠٠ .
[٣] انظر : أثر النحاة فى البحث البلاغى صـ ٣٩٢ .
[٤] دلائل الإعجاز صـ ٢٠١ .
[٥] انظر : المصدر نفسه صـ ٢٠٠ .

يربط بين الدور الوظيفي لكلمة (الذى) وبين حال المتكلم وظروف السامع ، وهو راجع إلى طرق التعليق من ناحية ، وإلى ربط الكلام بمقام استعماله من ناحية أخرى[١].

ولا يفوت الإمام عبد القاهر – كما هو ديدنه في استيفاء كل مسألة – أن يجيب على اعتراض معترض يقول : قد يؤتى بعد (الذى) بجملة غير معلومة للسامع، وذلك عندما يكون (الذى) خبرًا ، كقولك : هذا الذى كان عندك بالأمس، إذ لا يكون الشئ خبرًا حتى يُفاد به .

فيجيب عن هذا بما حاصله : أن هذه الجملة ونحوها ، وإن كان المتكلم بها أراد أن يُعلم المخاطب أمرًا ، لم يسبق له به علم ، فإنه ينبغى أن يكون على علم بأن هناك إنسانًا كان عنده ، ضرورة أنه لا يصح أن تقول : (هذا الذى كان عندك بالأمس) لمن نسى أنه كان عنده إنسان ، وإنما تقول ذلك لمَنْ كان على ذُكْرٍ به ، إلا أنه رأى رجلًا يُقبل من مكان بعيد ، فلا يعلم أنه ذاك ، ويظنه إنسانًا غيره[٢] ، وبهذا يكون المثال جاريًا على القانون الذى شرعه الإمام عبد القاهر في أمر الجملة مع (الذى) من أنه " ينبغى أن تكون جملة قد سبق من السامع عِلْم بها " .

ثانياً : دلالة المبتدأ

أ – مفهوم المبتدأ :

يعد (المبتدأ) من المصطلحات النحوية التي حظيت باهتمام خاص لدى الإمام عبد القاهر ، وقد تجلَّى هذا في أنحاء كثيرة من كتابه (دلائل الإعجاز) :

أولًا : تفسير هذا المصطلح (المبتدأ) :

---

[١] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٣٥ .

[٢] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

فقد اعتمد الإمام عبد القاهر في تفسيره لمصطلح (المبتدأ) على المعنى الدلاليّ ، انطلاقًا من نظريته في (النظم) التي تُعنى أولًا وآخرًا بدراسة المعنى الدلاليّ ، وهذا ما نراه واضحًا في تعليله لهذه التسمية بقوله : " إن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أوّلًا ... بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مُسند إليه و مُثْبَتٌ له المعنى "[١] .

وبيان ذلك : أنك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ، فقد أثبتّ الانطلاق لـ (زيد) وأسندته إليه ، ويصير (زيد) بهذا مُثبتًا له ، و (منطلق) مُثبتًا به ، ولهذا المعنى وجب الحكم بتقديم المبتدأ على الخبر في اللفظ ، إذ لو كان صحيحًا أن (المبتدأ) مبتدأ لأنه في اللفظ مقدَّم مبدوء به ، لكان ينبغى أن يخرج عن كونه مبتدأ في أحوال أخرى ، كما في نحو : منطلقٌ زيدٌ ، ولصار قولُ النحويين : " إن الخبر مقدَّم في اللفظ والنية به التأخيرُ " ضرْبًا من المستحيل[٢] .

إذًا.. الإمام عبد القاهر في تفسيره لمصطلح (المبتدأ) يجعل المعنى الوظيفي (الإسناد) مرتكزًا أساسيًا في تحليله الدلالى للتراكيب اللغوية ، لأن " دلالة الخطاب اللغوى تقوم على قاعدة الإسناد، التي توفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ، وهى: المسند ، والمسند إليه ، وناقل الإسناد "[٣]

إذ إنه – بهذه الجهة – يمثل أساس الفائدة ، التي تفرزها الدلالة التركيبية في الكلام ، فهو يعنى : " نسبة كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة "[٤] ،

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ١٨٩ .

[٢] انظر : المصدر نفسه صـ ١٨٩ .

[٣] علم الدلالة (أصوله ومباحثه فى التراث العربى) د. عبد الجليل منقور صـ ١٤١ .

[٤] حاشية يس على التصريح ٢٠/١ .

وعرّفه السكاكى بأنه : " تركيب كلمتين ، أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع "[١] .

فالتركيب الإسنادى في شكله اللغوى المنطوق ليس سوى تجسيد لعلاقة معنوية ، يقيمها المتكلم بين مدلولى طرفيه (المسند والمسند إليه) تمثل قِوام المعنى أو الغرض الذى يريده المتكلم ، فالإسناد تعالق حميم بين الكلام ، " والعلاقة الأمّ التي تبسط جناحيها على باقى العلاقات النحوية الأخرى التي تتفاعل معها ، ولا تفيد إلا في كنفها "[٢] .

ب – تقديم المبتدأ على الخبر :

من المعلوم أن أى تركيب ما هو إلا صورة عما في ذهن المتكلم من معنى، فعند تساوى المبتدأ والخبر في درجة التعريف والتنكير ، وليس ثمّت ما يميز المبتدأ من الخبر ، يجب أن يكون المتقدّم من الاسمين المتساويين مبتدأ ، وأن يكون المتأخر منهما خبرًا ، إذ لا سبيل إلى معرفة كلّ منهما في هذه الحالة إلا بالتزام الترتيب ، " لأنه مما يشكل ويلتبس ، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه ، فأيهما قدمتَ كان المبتدأ "[٣] .

وذلك كما لو قيل : زيد أخوك ، وأخوك زيد ، فإن المبتدأ في كل من المثالين هو المتقدّم ، والخبر هو المتأخر ، والمعنى مختلف بالطبع بين الجملتين، فإننى حين أقول : زيد أخوك ، يكون (زيد) معروفًا عند المخاطب ، ولكن لا يعلم أنه أخوه لسبب ما ، أو يعلم أن له أخًا ، ولا يدرى أنه (زيد) هذا ، وبناء على

---

[١] مفتاح العلوم صـ ٨٦ .
[٢] المعنى فى البلاغة العربية صـ ٦٧ .
[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١ .

ذلك يكون المعنى : هذا الذى عرفتَه هو أخوك الذى كنت علمته ، فـ " تكون الفائدة في اجتماعهما "[١] .

أما حين أقول :أخوك زيدٌ ، فإن المعروف هنا هو أن له أخًا ، ولكن غير المعروف هو أنه (زيد) .

وقد أدرك الإمام عبد القاهر الفرق في المعنى إذا ما تقدّم المتأخر ، أو تأخر المتقدّم ، وهو ما عبّر عنه بقوله : " ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى ، إذا جئت بمعرفتين ، ثم جعلت هذا مبتدأ ، وذاك خبرًا تارة ، وتارة بالعكس قولُهم : الحبيبُ أنت ، وأنت الحبيب ، وذاك أن معنى (الحبيبُ أنت) أنه لا فصل بينك وبين مَنْ تحبه إذا صدقت المحبة... فهذا كما ترى فرق لطيف ونُكتة شريفة ، ولو حاولت أن تفيدها بقولك : أنت الحبيب ، حاولت مالا يصحُّ ، لأن الذى يعقل من قولك : أنت الحبيب ،هو ما عناه المتنبى في قوله :

أنتَ الحبيبُ ولكنّى أَعُوذُ بهِ مِنْ أنْ أكونَ مُحِبًّا غيْرَ مَحْبُوبِ[٢]

ولا يخفي بُعْدُ ما بين الغرضين ، فالمعنى في قولك : أنت الحبيب : أنك الذى أختصُّه بالمحبة من بين الناس ، وإذا كان كذلك ، عرفت أن الفرق واجب أبدًا ، وأنه لا يجوز أن يكون (أخوك زيد) و (زيد أخوك) بمعنى واحد "[٣] .

إذًا.. وجوب إسناد الثانى للأول أمر يقتضيه المعنى الذى يشعر به المتكلم ومن ثم فإن عليه أن يوجّه عنايته نحو الفرق بين المبتدأ والخبر .

ويرى الدكتور / عبد الرحمن أيوب " أن ما يخشاه النحوى من التباس المبتدأ بالخبر ليس أمرًا ذا بال لدى المتكلم الذى لا يشعر حتى بفكرة إسناد المبتدأ للخبر، أو الخبر للمبتدأ ، وقد يدرك المتفلسف الفرق بين إسناد الأخوة لـ (زيد) في

---

[١] الأصول فى النحو ٦٦/١ ، وانظر : المقتضب ١٢٧/٤ .
[٢] البيت في شرح ديوان المتنبي ٢٣٢/١ .
[٣] دلائل الإعجاز صـ ١٩٠ .

نحو : زيد أخوك ، وبين إسناد (زيد) لـ (أخوك) في نحو : أخوك زيد" يقول: " ولكنى أشك في إدراك المتكلم أو عنايته بمثل هذا الفرق ، وهذا مثال لانشغال النحويّ بقاعدته ، ومدى حساسيته بها ، وهى حساسية بالَغَ فيها ، حتى أهمل تقدير الجوانب الواقعية في الاستعمالات اللغوية "[1] .

وهو بهذا يتهم النحويين ظلمًا بوضع تلك القواعد ، التي توجب على المتكلم الالتزام بها في التعبير عن معانيه وأغراضه ، ولا شك أن النحويين أبرياء من تلك التهمة ، إذ إن حساسية النحويّ بقاعدته ، كانت مجرد وصف لواقع النظام اللغوى المستعمل ، وبناءً لمنهج نحويّ ، ولم يخرج دور النحويين عن اكتشاف تلك القواعد ، ووصفها للناس ليعينوهم على الكلام الصحيح ،كما ذكرتُ من قبل .

– وفي عَوْد على بدء ، فإنه إذا وُجدت في الكلام قرينة معنوية تميّز المبتدأ من الخبر ، فلا مانع من تقدّم الخبر وتأخر المبتدأ ، لأن التمييز بينهما يستند إلى المعنى عند ذاك ، لا إلى الترتيب ، وقد أكد الإمام عبد القاهر هذا بقوله:

" واعلم أنه ليس من كلام يَعْمِد واضعُه فيه إلى معرفتين ، فيجعلهما مبتدأ وخبرًا ، ثم يقدِّم الذى هو الخبر ، إلا أشكل الأمرُ عليك فيه ، فلم تعلم أن المقدَّم خبر ، حتى ترجع إلى المعنى ، وتُحْسِنَ التدبر "[2] ، ثم استشهد على ذلك بما أورده عن الشيخ أبى على الفارسىّ في (التذكرة) من قوله : " فهو كبيت الحماسة :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[3]

---

[1] دراسات نقدية فى النحو العربى صـ ١٥٧ .

[2] دلائل الإعجاز صـ ٣٧٣ .

[3] البيت من بحر الطويل ، وهو منسوب للفرزدق في خزانة الأدب ٤٤٤/١ ،أو للنمر بن تولب في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٧٢/١ ، والإنصاف ٦٦/١ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح الكافية ٢٢٨/١ ، والتصريح ١٧٣/١.

فقدَّم خبر المبتدأ وهو معرفة ، وإنما دلّ على أنه يَنوِى التأخير المعنى ، ولولا ذلك لكانت المعرفة ، إذا قُدِّمت ، هى المبتدأ لتقدُّمها ، فافهمْ ذلك "[١] .

فواضح من هذا البيت أن مراد الشاعر إعلام السامع بأن أبناء الأبناء في معزة الأبناء ، وليس العكس ، وبهذا تكون (بنونا) هى الخبر تقدّمت – كما في البيت – أو تأخرت .

ج – حذف المبتدأ :

من المواضع التي يطرد فيها حذفُ المبتدأ (القطع والاستئناف) ويصفه الإمام عبد القاهر بقوله : " يبدأون بذكر الرجل ، ويقدِّمون بعض أمره ، ثم يَدَعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلامًا آخر ، وإذا فعلوا ذلك ، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ "[٢] .

ونستشف من هذا الوصف أن الجرجانى يرى ضرورة أن يكون في الكلام ما يدل على الحذف ، حتى يهتدى به السامع إلى معرفة ما أُضمر ، يقول الرضى: " وقد ذكرنا أنه لا يحذف شئ ، لا وجوبًا ولا جوازًا ، إلا مع قرينة دالة على تعيينه "[٣] ، وهى ما يعبر عنه سيبويه بقوله في معرض تعليله المحذوفات " استغناء بما جرى من الذكر "[٤] ، ويراد بها : بنية النص الذى ورد فيه الحذف وهيئته ، وما يحيط به من العناصر اللغوية ، إذ تشكل " إطارًا دلاليًّا عامًا يسمح – في بعض الأحيان – بحذف عنصر أو أكثر من العناصر ، لأن في دلالات العناصر

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٣٧٤ .

[٢] المصدر نفسه صـ ١٤٧ .

[٣] شرح الكافية ٢٤١/١

[٤] الكتاب ٢٧٥/١ .

الباقية ما يوحى ضمنيًا بوجوده "[١] ، لأن المستدل يعبر من خلال النظم إلى المعنى ، وهنا يستدل بنظم الكلام على المحذوف[٢] .

ومن أمثلته قول الشاعر :

فَتىً غيرُ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ولا مُظْهِرُ الشكْوَى إذَا النَّعْلُ ذَلَّتِ[٣]

فالخبر هنا قد بُنى على مبتدأ محذوف ، تقديره : هو فتىً ، لوجود قرينة عليه ، وقد يكون الدليل على المحذوف قرينة حالية ، أى : أن سياق الحال أو الموقف يدفع المتكلمين إلى حذف المبتدأ ، " استغناءً بما يرون من الحال "[٤] ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، إذ يصبح للمقام أثر في توجيه المقال ، " وكأنه أثر يقصه السامع للوصول إلى اللفظ المحذوف "[٥] .

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :

سَريعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِى النَّدَى بسَريعِ

حَرِيضٌ عَلَى الدُّنْيَا مُضِيعٌ لِدِينِهِ وَلَيْسَ لِمَا في بَيْتِه بِمُضِيعِ[٦]

فالقرينة التي سوّغت حذف المبتدأ في هذا البيت قرينة حالية ، ينبئ بها الموقف ، وحال الشاعر من إرادته عدم ذكر المبتدأ تحقيرًا له ، ومن ثم فإن الإمام عبد القاهر يرد المزية في ذلك الحذف إلى أثر نفسىّ ، يقع في نفس المخاطب ، الذى يحس بما ارتبط بموضع الحذف من لُطف وظَرْف ، وقد عضّد ذلك الأثر

---

[١] منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى د. لطيفة النجار صـ ١٥٥ .

[٢] ضوابط الفكر النحوى ٤٩٣/٢ .

[٣] البيت من بحر الطويل ، لمحمد بن سعد الكاتب التميمي البغدادي ، أو لأبي الأسود الدؤلي في في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٩٤٠/٢.

[٤] الكتاب ٢٧٥/١ .

[٥] ضوابط الفكر النحوى ٤٩٦/٢ .

[٦] البيت من بحر الطويل ، للأقيشر الأسدي في معاهد التنصيص ٢٤٢/٣ ، وخزانة الأدب ٤٨٨/٤.

بإشارته إلى القاعدة النحوية التي تحكم ذلك الحذف ، وهى : جواز حذف المبتدأ لوجود قرينة عليه ، ومن ثمّ يمكن أن يُذكر أو يُردّ المحذوف ، ولكن يفقد الكلام مع رده ذلك الأثر النفسىّ ، ويفقد معه اللطف والظّرْف ، وهو ما عبّر عنه الإمام عبد القاهر في هذه الحال بالتكلف ، حيث قال : " ثم تكلَّفْ أن تردَّ ما حَذف الشاعر ، وأن تخرجه إلى لفظك ، وتوقعَه في سَمْعك "[١] .

إن عبد القاهر في ذلك التحليل الذوقى يستعين بقوانين النحو وأحكامه ، فهو حين يدعو القارئ إلى أن ينظر بقلبه ، ويستعين بفكره في دقائق مسائل الحذف ولطائفه ، لا يتخلَّى عن الأثر الحسىّ السمعىّ ، هذه الرؤية تحكم الحذف بوجه عام ، إذ يقول : " فما من اسم أو فعل تجده قد حُذف ، ثم أصيب به موضعُه ، وحُذِف في الحال ينبغى أن يحذف فيها ، إلا وأنت تجدُ حذفه هناك أحسنَ من ذكره، وترى إضمارَه في النفس أولى وآنسَ من النطق به "[٢] .

وبهذا يظهر أن الإمام عبد القاهر يقتصر على الأثر النفسى علة جوهرية للعدول عن نظام الجملة في هيئة الذكر إلى نظام الجملة في هيئة الحذف ، وهو بذلك لم يُخرِج الحذف عن كونه حذفًا اختياريًا ، حتى لا يتعارض مع القاعدة النحوية التي تجيز حذف المبتدأ عند وجود القرينة الدالة عليه ، استمعْ إليه ، وهو يحلل قول الشاعر :

غَضْبَى وَلاَ واللهِ يَا أهْلَهَا لا أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرْضَى[٣]

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ١٥١ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ١٥٢ ، ١٥٣ .

[٣] البيت في شعر بكر بن النطاح صـ ٢٥، صنعة د.حاتم الضامن .

يقول : " وذلك أن التقدير : (هى غضْبَى) أو(غضْبَي هي) لا محالة ، ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف ، وكيف تأنس إلى إضماره ؟ وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رُمْتَ التكلم به ؟ "[1] .

وهكذا يتحقق في الحذف أمران :

الأول : عدم وقوع فساد نحوى ، أى : تحقُّق شرط الصحة النحوية ، وهذا يستند إلى أحكام النحو .

والثانى : الأثر النفسىّ ، وهذا يرتكز على حس المخاطب ، وذوقه ، وقدرته على تقدير قيمة ذلك الحذف[2] .

ثالثاً : **دلالة الخبر** :

حدد الإمام عبد القاهر طبيعة الوظيفة التي يؤديها (الخبر) وأثر تلك الوظيفة في إفادة معنى الجملة ، فقال : إن الخبر لم يكن " خبرًا لأنه مذكور بعد المبتدأ... بل كان الخبر خبرًا ، لأنه مسند ، ومثبت به المعنى ، تفسير ذلك : أنك إذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبتّ الانطلاق لـ (زيد) وأسندته إليه ، فـ (زيد) مثبت له ، و (منطلق) مثبت به "[3] .

فالمقصود بمصطلح (المعنى) الوارد في هذا النص ، هو المعنى المعجمىّ للمسند ، إذ وظيفة المسند هى إثبات المعنى المدلول عليه بمادته المعجمية إلى المسند إليه ، فكلمة (منطلق) في مثال الإمام عبد القاهر السابق وظيفتها أن تؤدى المعنى المستفاد من مادتها المعجمية (الانطلاق) وتثبته للمسند إليه (زيد) فتصير بذلك أساسًا لمعنى الجملة برمتها .

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ١٥٢ .

[2] انظر : دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة د. سعيد حسن بحيرى صـ ٢٥١.

[3] دلائل الإعجاز صـ ١٨٩ .

ومن هنا فإن الإمام عبد القاهر يؤكد على حقيقة راسخة مفادها أن دلالة الإسناد التي تتمخض في الجملة المفيدة ، لا تتحقق إلا بركنى الإسناد ، إذ يقول : " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد ، وأنه لابدّ من مسند ومسند إليه"[١].

على أن الفائدة وإن تعلّقت – في رأى الإمام عبد القاهر – بمجموع الجملة ، فإن الأصل فيها – في رأيه – هو (المسند) ، " ولا يعنى ذلك أن المسند في ذاته ذو فائدة ، وإنما يعنى أن المسند هو البنية الأساسية التي تقوم عليها فائدة الجملة"[٢]

والإمام عبد القاهر يصدر في ذلك عن معنى النظم عنده ، الذى هو " تصوّر العلاقات النحوية بين الأبواب ، كتصوّر علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند "[٣] ، إذ (النظم) في حقيقته قائم على المعنى من حيث هو تصوّر للعلاقات النحوية ، التي هى إمكانات (النحو) واحتمالاته داخل التركيب ، " المجسدة للنشاط العقلىّ والفكرىّ والمصوّرة له ، فهى التي تعطى الصياغة ملامحها الفنية في الشعر أو في النثر ، فضلًا عن تخليصها من فوضى الجمع ، وعفوية التعبير "[٤] .

وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة (الإثبات) التي تتحقق من خلال علاقة الإسناد ، قد دفعت الإمام عبد القاهر إلي أن يفرق بين كون (المسند) اسم شخص أو ذات ، وبين كونه وصْفًا مشتقًا ، فيقول :

---

[١] دلائل الإعجاز صـ٧ .

[٢] المعنى فى البلاغة العربية صـ ٣٧ .

[٣] اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان صـ ١٨٦ .

[٤] انظر : قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجانى د. محمد عبد المطلب صـ ٥٩ .

" إذا جئت بمعرفتين ، فجعلتهما مبتدأ وخبرًا ، فقد وجب وجوبًا أن تكون مُثْبِتًا بالثانى معنىً للأول ، فإذا قلت : زيد أخوك ، كنتَ قد أثبتّ بـ (أخوك) معنىً لـ (زيد) وإذا قدّمت وأخّرت فقلت : أخوك زيد ، وجب أن تكون مُثْبِتًا بـ (زيد) معنىً لـ (أخوك) وإلا كان تسميتُك له الآن مبتدأ ، وإذ ذاك خبرًا ، تغييرًا للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم (المبتدأ والخبر) فائدةٌ غير أن يتقدّم اسم في اللفظ على اسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه "[1] .

والملاحظ في هذا النص أن الإمام عبد القاهر لم يوضح لنا : كيف يثبت بـ (زيد) معنىً مع أنه اسم شخص لا يصح معنى الإخبار به ؟ والإجابة عن هذا السؤال نجدها عند السكاكى ، الذى رفض القول بأن المشتق متعيّن للخبرية تقدّم أو تأخر، لدلالته على معنىً نسبىّ ، وأن اسم الشخص متعينّ للابتدائية تقدّم أو تأخر ، ثم يُعلل رفضه لذلك بقوله :

" فإن (المنطلق) لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى : الشخص الذى له الانطلاق ، وأنه بهذا المعنى لا يجب كونه خبرًا ، وأن زيدًا لا يوقع خبرًا إلا بمعنى : صاحب اسم زيد ، ويكون المراد من قولنا : المنطلق زيد : الشخص الذى له الانطلاق صاحب اسم زيد "[2] .

ففي هذا النص يتحتم – في رأى السكاكى – التأويل في كلٍّ من المشتق واسم الشخص حين يتبادلان الموقع ، حتى يتناسب كلٌّ منهما مع موقعه الجديد ، ويؤدى وظيفة الآخر ، فـ (المنطلق) إذا وقع مسندًا إليه لابدّ من تأويله بمعنى:

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ١٨٩ ، ١٩٠ .
[2] مفتاح العلوم صـ ٩٢.

الشخص ، و (زيد) إذا وقع مسندًا لابدّ من تأويله بمعنى المشتق ، أى : (صاحب اسم زيد) .

ولم تقتصر عناية الإمام عبد القاهر بـ (الخبر) عند هذا الحدّ ، بل تجاوزت ذلك إلى الحديث عن الفرق بين دلالته ، إذا كان بالاسم ، وإذا كان بالفعل ، ويبيّن هذا بقوله : " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشئ من غير أن يقتضى تجدُّدَه شيئًا بعد شئ ، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدُّدَ المعنى المثبت به شيئًا بعد شئ "[1] .

ومن أمثلته على ذلك قول الأعشى :

لَعَمْرِى لَقَدْ لاَحَتْ عُيُونٌ كثيرةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرَّقُ[2]

يقول : " معلوم أنه لو قيل : إلى ضوء نار متحرِّقة ، لَنَبَا عنه الطبعُ وأنكرته النفس ، ثم لا يكون ذاك النبوُّ وذاك الإنكارُ من أجل القافية وأنها تَفْسد به، بل من جهة أنه لا يُشْبه الغرض ، ولا يليق بالحال ... وذاك لأن المعنى على أن هناك مُوقِدًا يتجدَّد منه الإلهاب والإشعال حالًا فحالًا ، وإذا قيل : (متحرِّقة) كان المعنى أن هناك نارًا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال : (إلى ضوء نار عظيمة) في أنه لا يفيد فعلًا يُفْعل "[3] .

فالفرق بين الإخبار بالفعل والإخبار بالاسم أن صيغة الفعل تفيد تجدّد المعنى المثبَت بها شيئًا بعد شئ ، أما صيغة الاسم فإنها تفيد اللزوم والثبات في هذا المعنى ، وهذا لون من ألوان الفروق أو الوجوه النحوية التي ذكرها الإمام عبد القاهر في هذا الموضع ، ففي بيت الأعشى السابق كان لصيغة الفعل (تَحَرَّقُ) مزيتها ، لدلالتها على تجدّد اشتعال النار آنًا بعد آنٍ ، الأمر الذى يلائم المبالغة في

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ١٧٤.

[2] البيت من بحر الطويل ، في ديوان الأعشى ميمون صـ ١٨٤.

[3] دلائل الإعجاز صـ ١٧٦ ، ١٧٧ .

الكرم ، وهو الغرض الذى يريده الشاعر ، ولا تتجلّى تلك المزية – كما يتضح في نص الإمام عبد القاهر – إلا عن طريق تبرير اختيارها ، دون صيغة الاسم ، التي ينبو عنها الطبعُ ، وتنكرها النفس ، لمجافاتها للغرض ، وعدم لياقتها بالحال[١] .

وهذا يتطلب ضرورة ربط البنية الشكلية للوحدات اللغوية بالاستعمال اللغويّ وحالاته ، بمعنى أن لبنية الفعل حالات غير بنية الاسم ، ولبنية اسم الفاعل حالات غير بنية اسم المفعول ، غير المصدر ، غير الصفة المشبهة ، وهكذا فاختلاف البنيات الشكلية والمواقع الوظيفية الداخلة في التركيب ، يتبعه اختلاف دلاليّ ، وهو ما أكده الإمام عبد القاهر بقوله :

" فمتى رأيت اسم فاعل أو صفةً من الصفات قد بُدِئ به ، فجُعل مبتدأ ، وجُعل الذى هو صاحب الصفة في المعنى خبرًا ، فاعلمْ أن الغرض هناك غيرُ الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرًا ، كقولك: زيد المنطلق "[٢] .

يتضح من ذلك أن المعنى الدلاليَّ – في نظر الإمام عبد القاهر – يتأثر بنوع البنية الشكلية ، ويرتبط بها ، وهذا ما يذهب إليه اللغويون المحدثون[٣] .

وبناء على ما تقدّم يمكننا القول : إن الإمام عبد القاهر قد جعل الخبر (المسند) محتوى الخطاب الإبلاغى ، وهو ما يقتضى جملة من القواعد الدلالية التي توفق بين المفهوم المجرّد والمادى للمعنى الذى يؤديه الخطاب اللغوى ، " ففي (الخبر) يتحقق المفهوم المجرّد للمحتوى الدلالى ، انطلاقًا من أن الجملة الخبرية – بوصْفها وحدة اتصال – يجب أن تخبر السامع ما يُعدّ بالنسبة إليه جديدًا

---

[١] انظر : المعنى فى البلاغة العربية صـ ١٦٨ .
[٢] دلائل الإعجاز صـ ١٨٧ .
[٣] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى د. البدراوى زهران صـ ٢٣١ .

في الموقف الكلامى الراهن ، وهو ما يحققه (المسند) الذى يظهر محمولًا في البنية الشكلية للجملة "[١]

رابعاً : دلالة (كاد) الواقعة في سياق النفي

لقد شاع بين النحويين أن " نفي (كاد) إثبات ، وإثباتها نفي "[٢] ، إذ ظنوا أن دخول النفي على (كاد) في نحو : ما كاد يفعلُ ، ولم يكدْ يفعلُ ، يفيد الدلالة على تعسر وقوع الفعل الذى بعدها ، " وأنه لم يَفْعل إلا بعد الجُهد ، وبعد أن كان بعيدًا في الظن أن يفعله ، كقوله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٣] "[٤] ، ، ولما كانت دلالة النفي مع (كاد) على هذا النحو ، خطّأ ابن شُبْرُمة ذا الرمة لما أنشده قوله :

إِذَا غَيَّرَ النّأْىُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[٥]

فقال له: أُرَاه قد بَرِح حبّها ، فغيّره ذو الرمة إلى قوله : لم أجد رسيسَ الهوى ، فلولا أن ابن شُبْرُمة فهم الإثبات ، لم يُخطئه .

وقد رفض الإمام عبد القاهر هذه التخطئة من ابن شُبْرُمة ، وذاك التغيير من ذى الرمة ، لأن " الذى يقتضيه اللفظ إذا قيل : لم يكد يفعل ، وما كاد يفعل ، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ، ولا قاربَ أن يكون ، ولا ظُنّ أنه يكون"[٦].

---

[١] انظر : علم الدلالة د. عبد الجليل منقور صـ ١٤١ .
[٢] انظر : مغني اللبيب ٧٦٢/٢ .
[٣] من الآية ٧١ من سورة البقرة .
[٤] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٥ .
[٥] البيت من بحر الطويل ، في ديوان شعر ذي الرمة صـ ١١١، وشرح المفصل ١٢٤/٧ ، وشرح الكافية ٢٢٤/٤ ، وخزانة الأدب ٣٠٩/٩ .
[٦] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٥ .

واستدل على ذلك بأن (كاد) " موضوع لأن يَدُلَّ على شدة قُرْب الفعل من الوقوع ، وعلى أنه قد شارف الوجود "[١] ، فلما كانت (كاد) تدل على شدة مقاربة وقوع الفعل الذى بعدها " ، كان محالًا أن يوجب نفيُها وجودَ الفعل ، لأنه يؤدى إلى أن يوجب نفيُ مقاربة الفعل الوجودَ وجودَه ، وأن يكون قولك : ما قارب أن يفعل ، مقتضيًا البتّ أنه قد فعل "[٢] .

وبناء على هذا الفهم علّل الإمام عبد القاهر دلالة دخول النفي على (كاد) في الآية الكريمة بأنها نفي لوقوع الفعل مُعَقِّبٌ على إثباته ، هذا فضلًا عن أن (لم يكد) في بيت ذى الرمة واقع في جواب (إذا) والماضى إذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل ، كان مستقبلًا في المعنى ، فإذا قلت : إذا خرجتَ لم أخرج ، كنت قد نفيتَ خروجًا فيما يستقبل[٣] .

خامساً : دلالة (إنّ) ودورها في التراكيب اللغوية

من المعلوم أن لـ (إنَّ) دورها على مستوى التركيب ، فهى تدخل على جملة قوامها المبتدأ والخبر ، فينتصب معها الأول ، ويبقى الثانى مرفوعًا ، وتفيد توكيد نسبة المسند إلى المسند إليه[٤] ، ولكن الإمام عبد القاهر لا يكتفي بهذا ، بل بل يتتبع (إنّ) في أوضاعها المختلفة ، ويبيّن أن لها أدوارًا جديدة غير ما هو معروف لدى سابقيه ، منها على سبيل المثال :

١ – إفادة الارتباط والائتلاف بين جملتين فتفرغهما إفراغاً واحداً :

ومعنى هذا أن الكلام ربّما كان من جملتين مستقلتين ، ليس من شأن واحدة منهما أن تربط نفسها بالأخرى ، فإذا دخلت (إنّ) بينهما ربطتهما ،

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٥ .

[٢] المصدر نفسه صـ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

[٤] انظر : الكتاب ١٤٤/٢ ،

وجعلتهما كلامًا واحدًا ، ورتبت هذه على تلك ، وأفرغتهما في قالب واحد ، ومضمون واحد[١] ، وهذا دور جديد لـ (إنَّ) أبان عنه الإمام عبد القاهر بقوله: " إنك ترى الجملة إذا هى دخلتْ ، ترتبط بما قبلها ، وتأتلف معه وتتحد به ، حتى كأن الكلامين قد أُفْرِغا إفراغًا واحدًا ، وكأن أحدهما قد سُبِك في الآخر "[٢] ، وهذا الضرْب كثير في التنزيل ، منه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [٣] ، وقد تتكرر في الآية الواحدة ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٤] .

ويكمن سرّ هذا الارتباط الذى تفيده (إنّ) في دخولها على كلام يُعلّل ما قبله ، ويبيّن سببه ، أو يقوّيه على جهة الاحتجاج له ، وبيان فائدته ، وهذا ما أفصح عنه الإمام عبد القاهر بقوله :

" واعلم أن الذى قلنا في (إنّ) من أنها تدخل على الجملة ، من شأنها إذا هى أُسقطتْ منها أن يُحتاج فيها إلى (الفاء) لا يطّرد في كل شئ وكل موضع، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليستْ هى مما يقتضى (الفاء) وذلك فيما لا يُحصى... فإذن ، إنما يكون الذى ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء (الفاء) إذا كان مصدرُها مصدرَ الكلام ، يُصَحَّحُ به ما قبلَه ، ويَحتجُّ له ، ويُبيّن وجه الفائدة فيه ، ألا ترى أن الغرض من قوله:

إنَّ ذاك النَّجَاحَ في التبكير

---

[١] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٢٩ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٣١٦ .

[٣] أول سورة الحج .

[٤] الآية ٥٣ من سورة يوسف .

جُلُّه أن يُبيّن المعنى في قوله لصاحبيه : (بَكّرا) وأن يحتجَّ لنفسه في الأمر بالتبكير ، ويبيّن وجه الفائدة فيه "[1] .

يتضح من هذا النص أننا لو حذفنا (إنّ) من الكلام بعد أن ربطت ما قبلها بما بعدها ، كما في بيت بشار :

بَكّرا صاحِبَّى قبْلَ الهَجِيرِ إنّ ذَاكَ النَّجاحَ في التبكيرِ

فنقول :

بَكّرا صاحِبَّى قبْلَ الهَجِيرِ ذَاكَ النَّجاحُ في التبكيرِ

لرأيت الثانى نَبَا عن الأول ، وتجافي معناه عن معناه ، ورأيته لا يتصل به ، ولا يكون منه بسبيل حتى تجئ بالفاء[2] .

وذلك لأن (إنّ) لها دور وظيفي ، وهو ربط الجملة التي قبلها بالجملة التي بعدها ، ولكن عندما تحل محلها الفاء ، وتتبادل معها هذه الوظيفة ، نجد الكلام قد استقام ، وانسبك بعضه في بعض ، فنقول :

بَكّرا صاحِبَّى قبْلَ الهَجِيرِ فذَاكَ النَّجاحُ في التبكيرِ

٢ – تحسين وقوع ضمير الشأن بعدها :

فـ (إنّ) يصلح بها ضمير الشأن ، وتعطيه مرتبة من الحسن ، يقول الإمام عبد القاهر : " ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحُسن واللطف مالا تراه إذا هى لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حتى صَلَح إلا بها ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3] ، وقوله : ﴿أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [4] ،

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

[2] انظر : المصدر نفسه صـ ٣١٦ .

[3] من الآية ٩٠ من سورة يوسف .

[4] من الآية ٦٣ من سورة التوبة .

وقوله : ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ ﴾ [١] ، وقوله : ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [٢]، ومن ذلك قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [٣] "[٤] .

فلا يصح أن تحذف (إنّ) في هذه الشواهد القرآنية ، فيقال : هو مَن يتق ويصبر ، هى لا تعمى الأبصار ، وكذا الباقى ، وذلك لأن لها دورها الوظيفي وهو ربط الجملة بضمير الشأن ، ولا تتم الصلة بينهما بدونها[٥] .

وتدل هذه الشواهد التي أوردها الإمام عبد القاهر على أن ضمير الشأن يُحتاج إليه مع (إنّ) حيث يُراد توكيد جملة التركيب الشرطىّ ، كما في الآيات الثلاث الأولى ، وحيث يُراد توكيد الجملة الفعلية ، كما في الآيتين الأخيرتين ، فضمير الشأن هو الذى يوصل معنى التوكيد إلى جملة التركيب الشرطىّ ، أو إلى الجملة الفعلية ، ومن هنا يحسن أن يقع ضمير الشأن بعد (إنّ) ولولا هذا الضمير لم يكن لـ (إنّ) سبيل لتوكيد الجملة بعده[٦] .

ولكن الإمام عبد القاهر يجابه اعتراضًا أورده على نفسه بقوله : " فإن قلت : أو ليس قد جاء ضميرُ الأمر مبتدأ به مُعرًّى من العوامل في قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [٧] ؟ قيل : هو وإن جاء ها هنا ، فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من

---

[١] من الآية ٥٤ من سورة الأنعام .
[٢] من الآية ١١٧ من سورة المؤمنون .
[٣] من الآية ٤٦ من سورة الحج .
[٤] دلائل الإعجاز صـ ٣١٧ .
[٥] انظر : عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٣٣ .
[٦] من نحو المبانى إلى نحو المعانى (بحث فى الجملة وأركانها) د. محمد طاهر الحمصى صـ ١٨٨ .
[٧] أول سورة الإخلاص .

الشرط والجزاء ، بل تراه لا يجئ إلا بـ (إنّ) على أنهم قد أجازوا في : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أن لا يكون الضمير للأمر "[1] .

وهكذا خرّج الإمام عبد القاهر هذه الآية الكريمة على وجه يؤكد به حقيقة ما انتهى إليه ، بل أضاف شيئًا جديدًا ، ألا وهو : أن ضمير الشأن لا يجئ مع الجملة الشرطية إلا بـ (إنّ) .

٣ – تهيئة النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ في الحديث عنها :

وهذا أحد المعالم والأغراض الجديدة التي تفيدها (إنّ) عند دخولها الكلام ، يقول الإمام عبد القاهر : " ومما تصنعه (إنّ) في الكلام ، أنك تراها تهيئ النكرة وتُصْلِحها لأن يكون لها حكم المبتدأ ، أعنى أن تكون محدَّثًا عنها بحديثٍ مِنْ بعدها"[2] .

فمن المعلوم أن النكرة لم يكن لها أن تأخذ حكم المبتدأ إلا بشروط ، غير أن (إنّ) بحكم دورها الوظيفي تعطى للنكرة هذا الحكم ، وتُصلحها له ، وتهيئها لأن يكون لها حكم المبتدأ ، ومثال ذلك قول الشاعر :

إنّ شِـــــــوَاءً ونَشْـــــــوةً وخَبَـــــبَ البَـــــازِلِ الأَمُـــــونِ[3]

فالذى يؤكد صحة المعنى ، وحُسن النكرة هنا أنك إن جئت بها من غير (إنّ) فقلت : شِواءٌ ونشوة ... إلخ لم يكن كلامًا .

ولا يفوت الإمام عبد القاهر هنا أن يُنبّه إلى أن هذا الدور الوظيفي الذى تؤديه (إنّ) لا ينتفي عنها ، إذا ما كانت النكرة صالحة للابتداء بها بأن كانت

---

[1] دلائل الإعجاز صـ ٣١٧ ، ٣١٨ .

[2] المصدر نفسه صـ ٣٢٠ .

[3] البيت من مخلع البسيط ، لسلمى بن ربيعة التميمي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٧٠٢/٢ ، ١١٠١ .

موصوفة مثلًا ، فيقول : " فإن كانت النكرة موصوفة ، وكانت لذلك تصلح أن يُبْتدأ بها،فإنك تراها مع (إنّ) أحسن ، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن "[١] .

ويمثل لذلك بقول الشاعر :

إنَّ دَهْـرًا يَلُـفُّ شَـمْلِى بِسُـعْدَى لَزَمَـانٌ يَهُـمُّ بِالإِحْسَـانِ[٢]

ثم يعلق على هذا البيت بقوله : " ليس بخفيّ ، وإن كان يستقيم أن تقول: دهر يلف شملى بسُعْدى دهر صالح ، أنْ ليس الحالان على سواء "[٣] ، فهو يقنن يقنن لمرتبة الصحة ، ويضع معيارًا لمرتبة الجودة ، ثم يعاود ليؤكد مذهبه ، فيقول : " وكذلك ليس بخفيّ أنك لو عَمَدتَ إلى قوله :

إنَّ أَمْـرًا فَادِحًـا عَـنْ جَـوَابِى شَـغْلَكْ[٤]

فأسقطت منه (إنّ) لعَدِمْت منه الحُسْن والطلاوة والتمكن الذى أنت واجدُه الآن ، ووجدتَ ضَعْفًا وفتورًا "[٥] .

٤ – إغناؤها عن الخبر في بعض الكلام :

ومن تأثير (إنّ) – في رأى الإمام عبد القاهر – أنها تغنى في الجملة عن الخبر في بعض الكلام ، وليؤكد صحة ما يراه ، يتخذ من كلام سيبويه شاهدًا على ذلك ، فيقول[٦] : " ومن تأثير (إنّ) في الجملة ، أنها تغنى إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام ، ووضع صاحب الكتاب في ذلك بابًا ، فقال : (هذا باب ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة) لإضمارك ما يكون مستقرًّا لها،

---

(١)) دلائل الإعجاز صـ ٣٢٠ .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه صـ ٤١٧ .

(٣)) دلائل الإعجاز صـ ٣٢٠ .

(٤) البيت من مشطور المديد ، لأم السليك بن السلكة في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥٨٠/١.

(٥) دلائل الإعجاز صـ ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٦) دلائل الإعجاز صـ ٣٢١ .

وموضعًا لو أظهرتَه ، وليس هذا المضمر بنفس المُظهَر ، وذلك : إنّ مالًا ، وإنَّ ولدًا ، وإنَّ عَدَدًا ، أى : إنَّ لهم مَالًا ، فالذى أضمرت هو (لهم) "[1] ، فخبر (إنّ) في هذه الأمثلة محذوف ، ومع حذفه وترك النطق به ، ترى للكلام صحة وحُسنًا ، أو على حدّ تعبير الإمام عبد القاهر : " ترى حُسْن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به"[2] ، ويعلل لهذا بقوله : " وذلك أن (إنَّ) كانت السبب في أنْ حَسُن حَذْفُ الذى حُذِف من الخبر ، وأنها حاضِنَتُهُ ، والمترْجِمُ عنه ، والمتكفِّل بشأنه "[3] .

وهذا هو أثر (إنَّ) الذى أشار إليه الإمام عبد القاهر ، فهى إذا وُجدت في مثل هذا التركيب حُذِف خبرها ، ويصير التركيب بذلك صحيحًا ، بل الكلام يزداد فوق صحته حُسْنًا وجمالًا .

سادساً : دلالة الحال

لم يختلف الإمام عبد القاهر عمن سبقه من النحويين في انقسام الحال إلى مفرد وجملة ، إلا أن سعيه وراء تثبيت أركان نظريته (النظم) جعله يُولى عنايته ويوجّه قصده إلى (الحال الجملة) أكثر من (الحال المفرد) ومن ثم نبدأ بالحديث عنها :

أولًا : الحال الجملة :

وأول ما يلقانا في الحديث عنها إشارة الإمام عبد القاهر إلى أن الجملة الحالية تارة تجئ مع (الواو) وتارة أخرى بغيرها ، فإذا كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فالغالب أن تقترن بالواو ، نحو : جاءنى زيد وعمرو أمامه ، فإذا كان المبتدأ من جملة الحال ضميرًا ، وجب اقترانها بالواو ، نحو : جاءنى زيد وهو راكب ، ودخلتُ

---

(1) الكتاب ١٤١/٢ .
(2) دلائل الإعجاز صـ ٣٢٢ .
(3) المصدر نفسه صـ ٣٢٢ .

عليه وهو يُمْلِى الحديث ، يقول : " فلو تركت (الواو) في شئ من ذلك ، لم يصلح ، فلو قلت : جاءنى زيد هو راكب ، ودخلت عليه هو يُمْلِى الحديث ، لم يكن كلامًا "[١] .

فيُفهم من قوله : (لم يكن كلامًا) أن وجود الواو أمر ضرورى ، ولا يصلح التركيب بغيرها البتة ، مما يعنى أن الواو قد جاءت في سياق الربط والضم بين الجملتين ، وفي تعليق الإمام عبد القاهر ما يؤكد ذلك ، حيث يقول : " وتسميتُنا لها (واو حال) لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة "[٢] .

أى أن (واو الحال) تقوم بوظيفة ضم الجملة الثانية إلى الأولى ، وهى بذلك تعين على إنتاج الدلالة المقصودة من النظم ، عن طريق قيامها بوظيفتين ، إحداهما نحوية ، وهى : دلالتها على الحال ، والأخرى تركيبية ، وهى : وظيفة ضمّ الجملتين ، وجعلهما جملة واحدة في الإخبار ، ولا شك في أن الواو في مثل تلك الحالة ، تكون بمنزلة الواو العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها[٣] .

فإن كان الخبر في جملة الحال ظرفًا متقدّمًا على المبتدأ ، كثُر فيها أن تتجرد من الواو ، كقول الشاعر :

إذَا أَنْكَرَتْنِـــي بَلْـــدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَـــا خَرَجْـتُ مَـعَ البَـازِى عَلَـىَّ سَـوَادُ[٤]

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٢٠٢ .

[٢] المصدر نفسه صـ ٢١٤ .

[٣] انظر: دلائل الإعجاز صـ ٢١٤ ، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر د. عبد الفتاح لاشين صـ ١٢٨ .

[٤] البيت من بحر الطويل ، لبشار بن برد في شرح الكافية ٧٨/٢، وخزانة الأدب ٢٢٨/٣، ٢٢٩.

ومن خلال ما ذكره الإمام عبد القاهر علةً لحذف الواو هنا مع الظرف المقدّم ، نفهم أن علة الحذف هى : كون الظرف متعلّقًا بمحذوف ، تقديره : استقرّ أو مستقر ، فكأن الظرف هنا متعلق بفعل أو ما يشبه الفعل ، فكأن الجملة فعلية[١] فعلية[١] .

فإذا كانت جملة الحال فعلية ، فعلها مضارع مثبت ، فإنها تكون عارية من الواو ، كقولك : جاءنى زيد يسعى غلامُه بين يديه ، ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [٣] .

فإن دخل حرف النفي على المضارع ، تغيّر الحكم ، فجاء بالواو وبتركها فمثال مجيئه بالواو قولك : جعلتُ أمشى وما أدرى أين أضعُ رجلى ، وقول مسكين الدرامىّ :

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لِأَبِ [٤]

فجملة (ولا يدعى لأب) حالية ، وقد جاءت مقترنة بالواو .

ومثال مجيئه بغير الواو ، وهو كثير حسن قول الآخر :

ثَوَوْا لاَ يُرِيدُونَ الرَّوَاحَ وَغَالَهُمْ مِنَ الدَّهْرِ أَسْبابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدْرِ [٥]

فجملة (لا يريدون) حالية ، وقد تجردت من الواو ، وقد ذكر الإمام عبد القاهر أن تجرد جملة المضارع المنفي الواقعة حالًا من الواو

---

[١] انظر: دلائل الإعجاز صـ ٢١٩ ، ٢٢٠ ، وأثر النحاة في البحث البلاغي صـ ٣٩٤

[٢] الآية ٦ من سورة المدثر .

[٣] من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف .

[٤] البيت من بحر الرمل ، في ديوان مسكين صـ ٢٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٣٩ ، والتصريح ٣٩٢/١.

[٥] البيت من بحر الطويل ، لعكرشة العبسي يرثي بنيه ، في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٦٥٥/١.

كثير ، " إلا أنه لا يَهْتدى إلى وَضْعه بالموضع المرضىّ إلا مَنْ كان صحيح الطبع "[١] .

أما إذا كانت جملة الحال فعلية ، فعلها ماضٍ ، فلابد معها من (قد) ظاهرة أو مقدرة ، والكثير الشائع عند ذاك أن تقترن بالواو ، كقولك : أتانى وقد جهده السيرُ ، ويجوز أن تتجرد من الواو ، كقول الشاعر :

مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لاحَتْ مَخَايِلُهُ وَاللَّيْلُ قَدْ مُزِّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِيلُ[٢]

وقد أشار الإمام عبد القاهر في واحدة من لُمع فكره إلى أن جملة الحال قد تأتى بغير الواو من أجل دخول (كأنّ) عليها ، فتحسن بذلك ، من قِبل أن هذا الحرف (كأنّ) قد ناب عن الواو في تأدية وظيفتها ، وهى : الضم والربط بين الجملتين ، وهذا ما عبّر عنه في أثناء تعليقه على قول الفرزدق:

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبْصِرِينى كَأَنَّمَا بَنِىَّ حَوَالَىَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ[٣]

بقوله: " قوله : (كأنما بَنىّ) إلى آخره في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنك تركت (كأنَّ) فقلت : عسى أن تبصرينى بنىَّ حوالى كالأسود ، رأيته لا يحسن حُسْنَه الآن ، ورأيت الكلام يقتصى الواو ، كقولك : عسى أن تبصرينى وبنىَّ حوالى كالأسود الحوارد "[٤] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٢٠٩ .

[٢] البيت في أمالي أبي علي القالي ٩٩/١.

[٣] البيت من بحر الطويل ، في ديوان الفرزدق صـ ٨٨.

[٤] دلائل الإعجاز صـ ٢١١ .

تفسير تجرّد جملة الحال من الواو واقترانها بها

ذكر الإمام عبد القاهر أن جملة الحال إذا اقترنت بالواو ، كانت جملة مستأنفة ، غير مضمومة إلى الجملة الأولى في الإثبات ، ومن ثم لزم الربط بينهما بالواو .

فإذا تجردت جملة الحال من الواو ، كانت مضمومة في المعنى إلى جملة الفعل الأول في إثبات واحد ، فإذا قلت : جاءنى زيد يسرع ، فإنك تثبت مجيئًا فيه إسراع ، وكأنك قلت : جاءنى بهذه الهيئة ، وصارت بمنزلة الحال المفرد ، أى : جاءنى زيد مسرعًا .

وإذا قلت : جاءنى زيد وهو يسرع ، فإنك تستأنف إثبات السرعة ، ولم تقصد أن تثبته مع الأول في حكم واحد ، لأن إعادة ذكر (زيد) في صورة الضمير المرفوع المنفصل ، إنما يكون عن قصد استئناف الخبر عنه ، وإلا كان ذكرُه لغوًا[١].

وجدير بالذكر هنا أن الإمام عبد القاهر قد جعل (الحال) نوعًا من أنواع الخبر ، إلا أنه ليس خبرًا جزءًا من الجملة ، وإنما هو زيادة في خبر آخر سابق عليه ، وهو جزء من الجملة ، لا تتم الفائدة دونه ، وبهذا يجعل الإمام عبد القاهر من (الحال) عنصرًا من عناصر الإثبات للخبر[٢] .

تقديم المحدَّث عنه بعد واو الحال

في إطار العلاقة بين دور المتكلم ودور المخاطب في إجراء عملية الاتصال والحرص على أن تتمَّ هذه العملية في جوٍّ خالٍ من الظنّ والشك ، يذكر الإمام عبد القاهر أن " تقديم المحدَّث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه له "[٣] .

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٢١٣ ٢١٦ ، وأثر النحاة فى البحث البلاغى صـ ٣٩٤ .
[٢] انظر : دلائل الإعجاز صـ ١٧٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ .
[٣] المصدر نفسه صـ ١٣٣ .

وذكر من ذلك : تقديم المحدَّث عنه بعد واو الحال ، كما لو قيل : جئته وهو قد ركب ، فتقديم الضمير (هو) في هذه الجملة ، يدل على مسيس الحاجة إلى التوكيد والتحقيق ، لإزالة قوة الشك في نفس المخاطب ، " وذاك أنه إنما يقول هذا مَن ظنّ أنه يصادفه في منزله ، وأنه يصل إليه من قبل أن يركب "[١] .

فإذا ضعفت قوة الشك في نفس المخاطب ، كان المتكلم غير محتاج إلى أن يُقدّم المحدَّث عنه ، وإنما يأتى بما يكفل إزالة هذا الشك ، كما لو قيل : جئته وقد ركب ، وهو ما عبّر عنه الإمام عبد القاهر بقوله : " فإن الشك لا يقوى حينئذ قوّته في الوجه الأول "[٢] .

وهذا " ما يعنى اختلاف درجات الشك في القوة ، وأن كل درجة منه تستلزم إعادة صياغة العبارة ، لتناسب عملية تصاعد الشك "[٣] .

أما إذا كان الفعل الذى يلى واو الحال مضارعًا ، فلا يصلح في جملة الحال حينئذ إلا أن يكون مبنيًا على اسم متقدّم ، كما لو قيل : رأيته وهو يكتب ، ودخلت عليه وهو يُمْلى الحديث ، لأن حذف الضمير سيؤدى إلى الانقطاع بين زمن الجملتين ، ويصير الكلام وكأنه مكوّن من جملتين مستقلتين ، ومن ثمّ تؤدى مخالفة تلك القاعدة النحوية إلى تكوّن جملة غير صحيحة نحويًا ، كما لو قيل : رأيته ويكتب ، ودخلت عليه ويُمْلى الحديث ، وهذا ما عبّر عنه الإمام عبد القاهر بقوله : " لم يكن شيئًا "[٤] .

وبناء على هذه القاعدة ، يجعل الإمام عبد القاهر استقامة المعنى رهينة نظم الكلام وصحة بنائه ، إذ يقول : " تجد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه

---

[١] دلائل اعجاز صـ ١٣٦ .
[٢] المصدر نفسه صـ ١٣٦ .
[٣] دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة صـ ٢٤١ ، ٢٤٢ .
[٤] دلائل الإعجاز ص١٣٧ .

من بناء الفعل على الاسم "[١] ، فالتركيب الصحيح – في الفكر النحوى – لا يمكن أن يحتوى على عناصر ، لا يرتبط بعضها ببعض دلاليًا وذهنيًا ، ومن ثمّ فإن استقامة الكلام لفظًا ، واستقامته معنىً شرطان متلازمان في الدرس النحوى[٢] .

وهذا أصل من أهم أصول صنعة الكلام بوجه عام ، ومن ثم قامت عليه نظرية النظم ، إذ " ليس الغرضُ بنظم الكلم ، أنْ توالتْ ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها ، وتلاقت معانيها ، على الوجه الذى اقتضاه العقل "[٣] .

وقد تحقق هذا التناسق الدلالىّ في آيات القرآن الكريم ، كما في قوله تعالى : ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [٤] .

فلو جِيئ في هذه الآية بالفعل غير مبنىّ على الاسم ، بأن حذف الضمير المتقدّم ، فقيل : (فيوزعون) لأدى ذلك إلى إيقاع الخلل في العلاقة بين اللفظ والمعنى ، وهو ما يؤكده الإمام عبد القاهر بقوله : " لوجئ في ذلك بالفعل غير مبنىّ على الاسم... لوَجَد اللفظ قد نَبَا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته ، والحال التي ينبغى أن يكون عليها "[٥] .

ونلحظ في كلامه هذا أن الضمير هنا له وظيفة دلالية جوهرية ، يُعبّر عنها بـ (الوظيفة الإحالية) إذ يربط بين الكلام اللاحق ، والكلام السابق أو معناه ، ويؤدى الحذف إلى زوال قوة الربط في الضمير[٦] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ١٣٧ .
[٢] ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٤٥٥/٢ .
[٣] دلائل الإعجاز صـ ٤٩ ، ٥٠ .
[٤] الآية ١٧ من سورة النمل .
[٥] دلائل الإعجاز صـ ١٣٧ .
[٦] دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة صـ ٢٤٣ .

ثانياً : الحال المفرد :

وقد جاء حديث الإمام عبد القاهر عن الحال المفرد في سياق يبرز منه أنها تقوم بدور وظيفي في ربط جملة الحال بالجملة المتقدّمة عليها ، يقول :

" وشبيه بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالًا بعقب مفردٍ ، فلطُف مكانُها ، ولو أنك أردت أن تجعلها حالًا من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن "[١] .

ومثال ذلك قول ابن الرومى :

وَاللّـَهُ يُبْقِيكَ لنَا سَالِمًا بُـرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ[٢]

فجملة (بُرْداك تبجيل) حالية ، فكان ينبغى أن تقترن بـ (واو الحال) لترتبط في المعنى بالجملة في صدر البيت ، ولكنّ الشاعر استبدل بها الحال المفرد (سالمًا) لتقوم بهذه الوظيفة ، وهذا دور وظيفي خاص بها ، تنفرد به عن الواو .

" وبهذا القانون تقاس بلاغة الأساليب ودرجة رقيّها ، كما يرى عبد القاهر ، وكأن رُقىّ الأساليب وبلاغتها يمكن أن يوضع داخل قوانين ومعايير ، وعلى يد عبد القاهر ، أصبحت من عمل اللغويّ يُقنن لها ويحكم عليها "[٣] .

ومن ثم تؤدى مخالفة تلك القوانين إلى تكوّن جملة غير صحيحة نحويًا ، كما لو حُذفت الحال المفرد (سالمًا) من البيت ، فقيل : والله يبقيك بُرْداك تبجيل وهو ما عبّر عنه الإمام عبد القاهر بقوله : " لم يكن شيئًا "[٤] .

وحقيقة الأمر أن من يتمعن هذا وما تقدّم ذكره ، يوقن بقول الإمام عبد القاهر أن ذلك كله مردّه إلي عِلَل ، ترجع لطرق تعليق الكلم بعضها ببعض ، ولأحكام فيما بين الكلم من علاقات[١] .

---

[١] دلائل الإعجاز صـ ٢١١ .

[٢] البيت من بحر السريع، في ديوان ابن الرومي ٦/٢٣١٥، يمدح عبيدالله بن عبدالله بن طاهر

[٣] عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٢٤ .

[٤] دلائل الإعجاز صـ ٢١٢ .

سابعاً : دلالة (كلّ) بين الإثبات والنفي

تحدث الإمام عبد القاهر عن الدلالة المستفادة من لفظ (كلّ) في حالتي النفي والإثبات ، فذكر أن (كلّ) تُجْلَبُ في الإثبات لأنْ تفيد معنى " الشمول في الفعل الذى تسنده إلى الجملة أو تُوقعه بها "[٢] ، فإذا قلت : جاءنى القومُ كلُّهم ، دلّت (كل) على وقوع فعل المجئ من جميع القوم ، فلا يتوهم السامع أنه قد تخلّف عن المجئ أحد من القوم ، بخلاف قولك : جاءنى القومُ ، وسكتَّ ، فإنه يجوز حينئذ أن يتوهم السامع أنه قد تخلّف بعضُهم عن المجئ .

على أن الإمام عبد القاهر لا يعنى بأن (كل) تفيد الشمول : أن هذا المعنى لا يُفهم إلا بوجودها ، كما لو قيل : جاءنى القومُ ، فإنه يجوز أن يكون المجئ قد وقع من جميعهم على الرغم من انعدام (كل) في التركيب ، وإنما المعنى أن وجود (كل) " يمنع أن يكون اللفظ المقتضى الشمول مستعملًا على خلاف ظاهره ، ومتجوَّزًا فيه "[٣] .

ثم انتقل الإمام عبد القاهر إلى الحديث عن فائدة (كلّ) في سياق النفي ، وقد بنى ذلك على أصل مفاده : " أنه من حُكْم النفي إذا دخل على كلام ، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجه من الوجوه ، أنْ يتوجه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصًا "[٤] ، كما إذا قلت : أتانى القوم مجتمعين ، فقال قائل : لم يأتِك القوم

---

[١] انظر : دلائل الإعجاز صـ ٢١٢ ، وعالم اللغة عبد القاهر الجرجانى صـ ١٢٧ .

[٢] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٨ .

[٣] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٩ .

[٤] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٩ .

مجتمعين ، فهنا يتوجه النفي إلى الاجتماع الذى هو تقييد للإتيان ، وليس إلى الإتيان نفسه ، ويكون المعنى : أنهم أتوك ولكن متفرّقين .

ولما كان التوكيد بـ (كل) ضرْبًا من التقييد ، فإنه إذا جاء في كلام منفي ، تحتم أن يتوجه النفي إلى هذا التوكيد ، كما لو قيل : لم يأتنى القومُ كلُّهم كان النفي متوجهًا إلى معنى (كلّ) ويكون المعنى حينئذ : أنه أتاك بعضهم[١] .

وبناء على هذا الأصل ؛ فإن (كلّ) إذا وقعت في سياق النفي ، فلا تخلو إما أن تكون داخلة في حيِّز النفي ، أو تكون غير داخلة فيه :

– فإن كانت داخلة في حيّز النفي ، بأن تقدّم النفي عليها لفظًا أو تقديرًا – سواء أدخلت في إعمال الفعل المنفي أم لم تدخل – كان معنى (كلّ) الدلالة على " نفي الشمول ، دون نفي الفعل والوصف نفسه "[٢] ، كما لو قيل : لم يحضر كلُّ الطلاب ، فتفيد (كل) في هذا المثال نفي العموم والشمول ، أى : أن فريقًا من الطلاب حضر ، وفريقًا لم يحضر ، هذا فضلًا عن إعمال الفعل المنفي فيها .

وقد تفيد العموم والشمول مع عدم إعمال الفعل فيها ، كما في قول الشاعر :

ما كلُّ ما يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِى الرِّيَاحُ بِمَالاَ تَشْتَهِى السُّفُنُ[٣]

فـ " (كلّ) كما ترى غير مُعْمَلٍ فيه الفعل ، ومرفوعٌ إما بالابتداء ، وإما بأنه اسم (ما) ثم إنّ المعنى مع ذلك على ما يكون عليه ، إذا أعملت فيه الفعل ،

---

[١] انظر : المصدر نفسه صـ ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

[٢] المصدر نفسه صـ ٢٨٤ .

[٣] البيت من بحر البسيط ، للمتنبي في شرح ديوانه ١٢٣٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢٢٥/١.

فقلت : ما يدرك المرءُ كلَّ ما يتمناه ، وما يدعو كلُّ رأى الفتى إلى رشد ، وذلك أن التأثير لوقوعه في حيّز النفي "[١] .

أما إذا كانت (كلّ) غير داخلة في حيّز النفي ، لا لفظًا ولا تقديرًا ، فإن المعنى يكون على تتبع الجملة ، ونفي الفعل والوصف عنها واحدًا واحدًا ، والعلة في ذلك : أن الابتداء بـ (كلّ) يفيد بُنيان النفي عليها ، ومن ثم تسليطها على النفي وإعمالها فيه ، وإعمال معنى (كلّ) في النفي يقتضى أن لا يَشِذّ شئ عن النفي[٢] .

كما لو قيل : كلُّ الطلاب لم يحضروا ، أفادت (كلّ) بهذا التقديم على أداة النفي معنىً مغايرًا للمعنى الأول ، ألا وهو : عموم النفي ، يعنى : دخول كل الأفراد في النفي ، أى : أن الطلاب تغيّبوا جميعًا ، ولم يحضر منهم أحد .

وعلى هذه الفائدة يجرى قوله عليه السلام لمّا سُئل : أقُصِرت الصلاة أم نَسِيتَ يا رسول الله ؟ (كلُّ ذلك لم يكن)[٣] ، أى : لم يكن القصْر ولا النسيان ، لأن النفي واقع على الأمرين جميعًا ، ولو أدخل (كلَّ) في حيّز النفي بأن قال : (لم يكن كلُّ ذلك) لتوجه النفي إلى معنى (كل) من العموم والشمول ، ولصار المعنى : أن بعض ذلك قد كان وحصل .

ومن هذا القبيل قول أبى النجم العجلىّ :

---

[١] دلائل الإعجاز ص٢٨٤ .

[٢] انظر : المصدر نفسه صـ ٢٨٥ .

[٣] هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب رقم ٦٩ ، وفي كتاب السهو ـ باب رقم ٤ ، ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ـ حديث رقم ١٥ .

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

فالملاحظ أن الشاعر قدّم لفظ (كلّ) ورفعه على الابتداء ، فأفاد بذلك عموم النفي ، لأن مراده أنه لم يصنع شيئًا من ذلك الذنب الذى تدعيه عليه ، سواء كان كثيرًا أو قليلًا ، " والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذى ادَّعته بعضَه "[2] ،إذ يفيد وقوع النفي على الفعل ، دون إرادة نفي الشمول ، فيكون " من جهة الدلالة داخلًا في الأقل ، لأن الأكثر في هذا التركيب نفي العموم ، وليس الأفراد ، وكان يكون من ناحية الإعراب جاريًا على الأكثر ، ولكنه اختار أن يجرى على الأكثر في الدلالة ، والأقلّ في الإعراب "[3] .

والجدير بالذكر هنا أن هذه القاعدة التي وضعها الإمام عبد القاهر بقوله : " إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في (كلّ) والفعل منفي ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يُراد أن بعضًا كان وبعضًا لم يكن "[4] ، لم تسلم من النقد ،وذلك لورود لفظ (كلّ) في حيّز النفي ، مع القطع بأن المراد عموم النفي ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [5] ، وقوله : ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [6] ، وقوله : ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ [7] ، لأن هذه الآيات – ومثلها في القرآن كثير –

---

[1] البيت من الرجز في ديوان أبي النجم العجلي صـ ٢٥٦، والكتاب ٨٥/١، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، والمقتضب ٢٥٣/٤، وشرح المفصل ٣٠/٢ ، ٩٠/٦ ، وشرح الكافية ٢٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٠/٣ ، ٢٧٢/٦.

[2] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٨ .

[3] مراجعات فى أصول الدرس البلاغى . د. محمد محمد أبو موسى صـ ١٣٤ .

[4] دلائل الإعجاز صـ ٢٧٨.

[5] من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

[6] من الآية ٢٧٦ من سورة البقرة .

[7] الآية ١٠ من سورة القلم .

تقدّم فيها النفي على (كلّ) وهذا يعنى – لو سلمت القاعدة – أن الله – سبحانه – لا يكره كل مختال ، وإنما يكره البعض ، ومثلُه (كل كفّار) وهو ما لا يكون ، ولهذا فالأولى بهذه القاعدة أن تكون غالبة ، لا لازمة[1] .

[1] انظر : دلالات التركيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) د. محمد حسنين أبو موسى صـ ٢٠٨ .

الخاتمــة

أمَا وقد وصلنا إلى نهاية هذا البحث ، نهاية أقلّ ما يقال عنها إنها لم تصل إلى درجة من النضج والاكتمال ، بحيث لا تترك مجالًا للإضافة أو التوجيه ، وإيمانًا بأهمية هذا الموضوع فى إثراء الدرس النحوى بالكشف عما يحتويه من آراء متقدّمة متطورة ، فإنى أسجل – هنا – بعض الملاحظات ، وأهم النتائج التى خلص إليها البحث حول (النحو التركيبىّ) عند الإمام عبد القاهر فى كتابه النحوى العظيم (دلائل الإعجاز) فيما يلى :

- إن (النحو) دراسة فاعلة وكاشفة فى النص ، يتوصل من خلالها إلى استخراج المعانى التى يريد المتكلم إيصالها إلى السامع عن طريق معرفة موقع الكلمات ، وعلاقة المعانى بعضها ببعض ، على عكس ما هو شائع عنه من أنه نحو مفردات ، يهتم بالإعراب ، ويتهاون فى حق المعنى ، حتى غُيِّب فيه مختلف الأبعاد التى تكون للتركيب فى اللغة .

- إن (الإعراب) قيد من قيود سلامة التركيب اللغوى ، فلا ينبغى إقصاؤه ، إذ هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، وبه " تتبين أصول المقاصد بالدلالة... ولولاه لجُهل أصل الإفادة "[1] فالإعراب يعنى العلاقة ، ولُحمة النسب بين الكلمات داخل التركيب ، ومن ثم لابد أن ننظر إلى (النحو) من زاوية المعرفة بكيفية ائتلاف الكلمات فيما بينها ، لا بوصفه قواعد جامدة ، أو قوالب ثابتة تصب فيها الألفاظ والتراكيب ، بل بوصفه تحليلًا للعلاقات بين الكلمات ، والتى تحكم التركيب ، وتوجه بناءه .

- يعدُّ مبدأ (الفائدة) من المبادئ المهمة فى إجراء عملية التواصل بين المتكلم والسامع ، فمن شروط أىّ لغة أن تتحقق (الإفادة) للسامع دون تشويش

---

[1] المقدمة ، لابن خلدون ٢/٥٤٥ .

أو إبهام ، ولذا فإن تحقيق (الفائدة) أحد الضوابط التى تتكفل بسيرورة العملية التواصلية بشكل صحيح .

● إن معرفة (الأغراض) بوصفها جملة المعانى المختزنة فى ذاكرة المتكلم ، يفرضها على أوضاع اللغة ، لتؤدى ما يهدف إليه من إبلاغ فكرة إلى السامع وإفهامه إياها ، يعدّ مصدرًا رئيسًا لإتمام العملية التواصلية ، إذ إن العلم بالمقاصد علم ضرورة ، فهى محصلة البيان ، ودونها ينتفى .

● إن نظرية (النظم) التى توصل إليها الإمام عبد القاهر فى كتابه (دلائل الإعجاز)نظرية قديمة فى التراث العربى ، سبقه إليها جمع من العلماء ، ولكنه فاق هؤلاء جميعًا بإجلائه إياها ، من خلال المعنى الدقيق الذى تنطوى عليه نفس المتكلم .

● إن مصطلح (النظم) لم يكن مقصورًا لدى الإمام عبد القاهر على المستوى الفنى من اللغة ، وإنما (النظم) فى نظره ، هو تشكيل الدلالة التركيبية للكلام .

● إن منهج الإمام عبد القاهر الذى سار عليه فى كتابه (دلائل الإعجاز) هو منهج (النحو) الذى يتجاوز حدود الحكم بالصحة والفساد على التراكيب اللغوية إلى البحث عن أسرار وجماليات وتذوق تلك التراكيب ، وبهذا لم تعد قواعد النحو مقصورة على الإعراب ، كما عهدناها فى كتب النحويين ، وإنما صارت على يديه وسيلة من وسائل التصوير ، ومظهرًا من مظاهر البراعة ، ومقياسًا يُهتدى به إلى الجودة .

● اعتبر الإمام عبد القاهر (النحو) أصلًا ضروريًا وأساسيًا لـ (النظم) ولا أدلّ على ذلك من اهتمامه الشديد بـ (النحو) وتشديد النكير على مَن زهِد فيه ، أو حقَّر من شأنه ، لدرجة أنه عدَّ هذا الصنيع بمثابة من يصدّ عن سبيل الله والمبتغى إطفاء نور الله .

● إن نظرية (النظم) للإمام عبد القاهر منهج متكامل كفيل بتحقيق كل ما عجز عنه منهج (الإعراب) و (العامل النحوى) ، وهى نظرية نحوية فى تحليل الكلام ، ووصف اللسان العربى ، وليست نظرية فى البلاغة ، فهى – بحق – أفضل منهج أتاحه التراث العربى لدرس بناء التراكيب ، وهى مع ذلك تتفق فى جهات كثيرة مع مناهج علم اللغة الحديث ، خلافًا لما يراه بعض المحدثين من أنها نظرية بلاغية فى تحليل الكلام البليغ ، وبيان أسباب جودته ، " وأن عبد القاهر لم يأتِ بجديد فى (النحو) على الرغم من أن بعض مؤرخيه يطلق عليه لقب (إمام النحاة) ولكن الشئ الخالد فى آثار عبد القاهر ، هى آراؤه البلاغية "[1]

●انطلق النحويون من المبنَى للوصول إلى المعنى ، وجعلوا مقصدهم الأهمّ هو البحث فى ظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية ، فجعلوا (النحو) هو الإعراب ، ودرسوه عن طريق فكرة (العامل) أما الإمام عبد القاهر فقد دفعته البيئة الفكرية التى ينتمى إليها إلى درس الإعجاز القرآنى ، من خلال فكرة الكلام النفسىّ ، فقادته هذه الفكرة إلى فكرة نظم المعانى فى النفس ، ومن ثم اهتمّ بدور المتكلم ، وانطلق من المعنى للوصول إلى المبنَى ، فسار منهجه بذلك وفق ما تسير عليه عمليةُ الاتصال اللغوى ، واهتدى إلى نظرية (النظم) .

● إن (العامل النحوى) فى تصور الدكتور / تمام حسان قاصر عن تفسير الظواهر النحوية ، والعلاقات السياقية، وقد جاء توضيحًا لقرينة لفظية واحدة ، وهى علامة الإعراب ، ولذا أتى بمشروعه الموسوم بـ (نظرية تضافر القرائن) لتوصلنا إلى المعنى ، وقد اعترف هو نفسه بأنه استقى أصول هذه النظرية من فكرة (النظم) عند الإمام عبد القاهر ، وقد ثبت من خلال البحث أن تلك النظرية (تضافر القرائن) ضرْب آخر من العامل ، وأنه استبدل عاملًا بعامل آخر ، يكون

---

[1] عبد القاهر الجرجانى وجهوده فى البلاغة العربية د. أحمد بدوى صـ ٥٥ .

أكثر صعوبة من الأول ، فبعد أن كان الاتكاء على العلامة الإعرابية بمفردها للوصول إلى المعنى ، أصبح لزامًا علينا الاعتماد على مجموعة من القرائن .

● تبين من خلال البحث أن النظام العام للغة هو المسؤول عن نظام المبانى ، وأن دور النحويين لم يخرج عن وصف ذلك النظام ، فهم لا يملكون أن يغيّروا من ذلك النظام شيئًا ، ولا أن يبتدعوا فيه شيئًا من عند أنفسهم ، ولما كانت اللغة ذات طابع تجريدى ، كان تفسير النحويين للظواهر اللغوية محض اجتهاد ، وكانت المسائل التى يتناولونها فى هذا مسائل خلافية .

● تحدث الإمام عبد القاهر عن (المعانى النحوية) التي تعرف اليوم بـ (الوظائف النحوية) ، وقد ربط بين المعانى المعجمية والمعانى الوظيفية ربطًا دقيقًا ، يمكن من خلاله القول: إن المعنى الدلالى ناتج عن المعانى المعجمية والمعانى الوظيفة ، وبذلك يصير المعنى الدلالى معنى واحدًا ، لا عدة معانٍ ، ولا يمكن الفصل بين أجزائه ، وما كان ذلك إلا بالتعليق بين الكلم وفقًا لمعانى النحو ، وترتيب الألفاظ فى النطق على موجب ترتيبها فى الفكر .

● كشف الإمام عبد القاهر عن العلاقة اللغوية بين اللغة والفكر الإنسانى لإيمانه القوى أن اللغة شديدة الاتصال بالفكر الإنسانى ، فلا كلام عنده بدون فكر وينشأ الكلام للتعبير عن الأفكار ، وهكذا فالعلاقة بين اللغة والفكر علاقة عضوية ثابتة ، ولا يمكن الفصل بينهما ، وهو ما أيده الفكر اللغوى الحديث .

● يتدخل غرض المتكلم بصورة واضحة فى شكل التراكيب وصياغتها من حيث التقديم والتأخير ، أو الحذف والذكر ، وغير ذلك ، وهذا ما وجدناه عند الإمام عبد القاهر ، فقد طبّق مبدأ (القصد) تطبيقًا واضحًا فى إطار الحكم على النص ، وهذا يؤكد ضرورة الالتفات إلى (غرض المتكلم) أثناء إنتاج الكلام ، كما ينبغى مراعاة هذه الأغراض والمقاصد عند التحليل ، فما الكلام إلا نتاج قصد وغرض .

● لا يقتصر دور الأغراض على بيان التوجيه الإعرابى لمفردات التركيب عند الإمام عبد القاهر ، بل يتعدّاه إلى مرتبة الفضل والمزية وجعلها معيارًا أساسيًا للحكم على صحة التحليل النحوى أو خطئه ، وضابطًا لتمييز التراكيب اللغوية فى استعمالاتها المختلفة ، فضابط التمييز بين التراكيب اللغوية موكول إلى معرفة قصد المتكلم ، مما يبرهن على دقة تصوره للظواهر اللغوية ، وارتباطها بمستعمليها .

● إن الكلام – فى رأى الإمام عبد القاهر – لا يستقيم ولا تحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه ، من الترتيب وفقًا لعُرف اللغة وطرائقها ، والإعراب الذى يأتى تابعًا ونتيجة له ، ولا فضل فيه ، وإنما الفضل فى الوضع الذى أوجب هذا الرفع ، أو ذاك النصب بتقديم لفظ ، أو تحويله من مكان إلى مكان ، ويتم ذلك على ضوء فهم الإمام عبد القاهر ، وطبقًا لمفهوم علم اللغة الحديث على جوانب أهمها : الاختيار – الموقعية – المطابقة .

● استطاع الإمام عبد القاهر أن يتوصل إلى فكرة الوجوه والفروق ، إذ يرى أن لكل تركيب معنى لا يتم بتركيب آخر ، وذلك فى إطار معرفة أغراض المتكلم ، إذ نراه يقلّب وجوه التركيب اللغوى حتى يهتدى إلى قصده ، فالمتكلم قد يريد الإثبات أو النفى أو التوضيح أو التخصيص أو التأكيد أو المدح أو غير ذلك .

● تخطَّى الإمام عبد القاهر البحث فى (النظم) إلى إيضاح العلائق التى تربط الجملة بالأخرى ، متجاوزًا مهمة النحو التقليدى التى تقوم على التنظير للجملة مستقلة عما عداها من الجمل ، وتطرق إلى قواعد التماسك النحوى ، كالعطف ، والضمير ، والتكرار ، والربط بلام التعريف ، و (إنَّ) المشددة ، والفاء ، وواو الحال ، والاسم الموصول ، والتقديم ، والحذف ، وهذا يؤكد أن الإمام عبد القاهر كان رائدًا فى الكشف عن تعلق معانى الكلم بمعانى النحو ، رائدًا – أيضًا – فى الكشف عن القواعد التى تؤدى إلى تماسك النص ، وتعلق الجمل بعضها برقاب بعض ، وهذا يؤكد " أن (النحو) ليس فضولًا فى تحليل النص – كما يدعى

البعض – بل إن تحليله حين يخلو من فهم علاقاته ، لا يكون قائمًا على الفهم الصحيح "[١] ، ويمكن أن نستشفَّ من هذا أن مبحث (الفصل والوصل) – وإن اشتُهر عند البلاغيين – من صميم الدرس النحوى ، وغايته الاحتراز عن الخطأ فى بناء الأساليب والجمل،لا تذوق مزاياها ، أو تحليل القيم الجمالية فيها .

● تشكل الدلالة النحوية والكشف عن المعنى قِوام اللغة ، لذا كان الهدف الرئيس للدراسات اللغوية فهم معنى النص ، حتى لا يمكن تصور أى خطاب لغوى لا تكون تلك الوظيفة (الفهم والإفهام) قاعدته ، وهذا ما يفسر لنا اهتمام الإمام عبد القاهر ، والنحاة بأسرهم بجانب رصد المعنى ، ومن ثم فإن " البحث فى فكر القدماء ، لغويًا كان ذلك الفكر ، أم دينيًا ، أم نقديًا جماليًا ، لا يمكن أن يستقيم منهاجه إلا فى ضوء نظرية الفهم المرتبطة أساسًا عند العرب بـ (النص الدينى) باعتبار أن الحضارة العربية الإسلامية هى حضارة نص "[٢] .

● تنوعت الدلالة النحوية لدى الإمام عبد القاهر ، ولعل هذا هو السبب الذى جعل اللغويين يولون (النحو) مكانة تفوق مكانة (المعجم) ، إذ الدلالة فى (المعجم) لا تتنوع تنوعها فى (النحو) ولا تتعدد الأساليب تعددها فيه ، وهذا ما أكده ابن خلدون بقوله : " وكان حق علم اللغة (يقصد : المعجم) التقدّم ، لولا أن أكثر الأوضاع فيه باقية فى موضوعاتها لم تتغيرّ ، بخلاف (الإعراب) الدال على الإسناد ، والمسند والمسند إليه ، فإنه تغيرّ بالجملة ، ولم يبق له أثر ، فلذلك كان (علم النحو) أهم من اللغة ، إذ فى جهله الإخلال بالتفاهم جملة ، وليست كذلك اللغة [٣] .

توصيات البحث

---

[١] ضوابط الفكر النحوى ١٢١/٢ .

[٢] قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب د. أحمد الودرنى صـ ١٠٧٧ .

[٣] المقدمة ٥٤٥/٢ ، ٥٤٦ .

أما عن التوصيات التى يرى الباحث الخير في الالتزام بتنفيذها من خلال تجربته مع هذا الموضوع ، فهى كما يلى :

الأولى : يجب أن يطبق منهج الإمام عبد القاهر فى الدراسات النحوية ، وبقية فروع اللغة ، وأن توضع فكرة (النظم) فى الاعتبار بأن يتم تدريسها لطلبة أقسام اللغة العربية فى الجامعات ، حتى يمكن الانطلاق منها وبها نحو التطور الذى ينصف الفكر العربى ، ويربط تراثنا القديم بأحدث نظريات علم اللغة الحديث

الثانية : ينبغى الاستعانة بالفكر النحوى للإمام عبد القاهر فى تحليل النص الشعرى ، لأن غياب العلاقات النحوية التى نادى بها فى أثناء عملية التحليل سيؤدى – لا محالة – إلى ضعف شديد فى فهم النص وتحليله ، بل يدخل النص كله فى سراديب اللبس والغموض ، وهذا ما يؤكده الدكتور / مصطفى ناصف بقوله :" إذا أريد بحث المعنى الكلى أو الجزئى ، دون نظر إلى (النحو) أو التراكيب من حيث هى فعّالة فى تشكيل ذلك المعنى ، فقد ضللنا السبيل "[١] .

ومن هنا يتبين لنا السرّ فى أن صدّر عبد القاهر – رحمه الله – كتابه (دلائل الإعجاز) بالدفاع عن النحو والشعر ، إذ هما الوسيلتان لإدراك (إعجاز القرآن) ولهذا نجد جلّ شواهده التى حلّلها لبيان عجيب ما فيها من النظم من الشعر وكلام العرب ، لا من القرآن الكريم " حيث تمثل نسبة الآيات القرآنية فيه ، وفى أسرار البلاغة حوالى ١٥% خلافًا للخطاب الشعرى الذى يمثل فيهما حوالى ٨٤% "[٢] .

وكأن الإمام عبد القاهر قد أيقن أن لا يستقل أحد بفهم القرآن الكريم إلا بفهم هذا اللسان العربى ، شعرًا ونثرًا ، " فإن الله – عز وجلّ – يؤكد صلته بلغة

---

[١] النحو والشعر : قراءة فى دلائل الإعجاز مجلة فصول المجلد الأول العدد الثالث أبريل سنة ١٩٨١م صـ ٣٦ .

[٢] اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفى للعلم د. طارق النعمان صـ ١٨٦ .

العرب ، وأنه جارٍ على أساليبها ، وطرائق تصرفها فى لغتها ، وأنه – سبحانه – خاطب عباده بحسب سنن كلامهم ، وإن كان مباينًا لما ألفوا من القول ، منقطعًا عنه "[1]

ومن ثم تعامل الإمام عبد القاهر – بل الفكر الإسلامى كله – مع القرآن الكريم على أنه نص مستمد من لغة إعجازه ، ولا مناص فى تحليل النصوص اللغوية من معرفة مواقع الكلمات والتراكيب ، وذلك ما يكفله (علم النحو) ، وبهذا صار هذا (النحو) من علوم هذا الدين ، ومن مفاتيح ما أنزل الله – تعالى – على رسوله .

الثالثة : ينبغى أن تسير دراسة بناء الجمل والتراكيب وفق الاتجاه الذى رسمه الإمام عبد القاهر ، إذ إنه يولى (المعنى) اهتمامه الأول ، ويعطيه الأهمية الكبرى فى الجملة، دون إغفال لقواعد (علم النحو)، وهذا ما تؤكد عليه الدراسات اللغوية الحديثة من ضرورة تبنى منهج قائم على اعتبار (المعنى) الركيزة الأساسية التى ينبغى التوسل بها فى معالجة تراكيب اللغة .

من هنا أقول : " آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى "[2] ، لأن كتابه (دلائل الإعجاز) " بحث ينتقى لك من علم الإعراب خالصَه ولبَّه ، ويأخذ لك منه أناسىَّ العيون وحبَّاتِ القلوب ، وما لا يدفع الفضل فيه دافع ، ولا ينكر رُجْحانه فى موازين العقول منكر "[3] .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ،،

---

[1] ضوابط الفكر النحوى ١٥٨/١ ، ١٥٩ .

[2] إحياء النحو صـ ٢٠ .

[3] دلائل الإعجاز صـ ٤٢ .

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم ، تنزيل رب العالمين .
- أثر اللسانيات فى النقد العربى الحديث د. توفيق الزيدى – الدار العربية للكتاب – طرابلس – عام ١٩٨٤م .
- أثر النحاة فى البحث البلاغى د. عبد القادر حسين – دار غريب – القاهرة – عام ١٩٩٨م .
- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى – دار الكتاب الإسلامى – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبى السعود – دار إحياء التراث العربى – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى – قرأه وعلق عليه / محمود شاكر – دار المدنى بجدة – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- الأصول (دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى) د. تمام حسان – دار الثقافة – المغرب – الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهانى – تحقيق لجنة من الأدباء – الدار التونسية ، ودار الثقافة – بيروت – الطبعة السادسة – ١٩٨٣م .
- أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة د. فاضل مصطفى الساقى – مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٧٧م .
- أمالى ابن الشجرى – تحقيق د. محمود الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

● الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى – تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

● الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى – تحقيق د. مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – ١٩٧٩م .

● البحث اللسانى والسيميائى ، إعداد مجموعة من الباحثين – كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمملكة المغربية – جامعة محمد الخامس – ١٩٨٤م .

● البحث النحوى عند الأصوليين د. مصطفى جمال الدين – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – العراق عام ١٩٨٠م .

● البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى البابى الحلبى – القاهرة – ١٣٧٦هـ .

● البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع – تحقيق د. عياد الثبيتى – دار الغرب الإسلامى – بيروت – ١٤٠٧هـ .

● البلاغة والأسلوبية د. محمد عبد المطلب – طبعة / مكتبة لبنان . الطبعة الأولي عام ١٩٩٤م.

● ابن جنى النحوى د. فاضل السامرائى – دار عمار – الطبعة الأولى – عام ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م .

● البيان والتبيين ، للجاحظ – تحقيق د. عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الخامسة – عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

● التبيان فى إعراب القرآن ، لأبى البقاء العكبرى – المكتبة التوفيقية بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

● التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر د. عبد الفتاح لاشين – دار المريخ – المملكة العربية السعودية – طبعة ١٩٨٠م .

● التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجانى د. صالح بلعيد – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – طبعة ١٩٩٤م .

● التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى – دار الفكر بالقاهرة – من دون تاريخ .

● التعريفات ، للشريف الجرجانى – تحقيق / محمد باسل – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

● التفكير اللسانى فى الحضارة العربية د. عبد السلام المسدى – الدار العربية للكتاب – طرابلس ١٩٨٦م .

● تقويم الفكر النحوى د. على أبو المكارم – دار الثقافة – بيروت – من دون تاريخ.

● الجمل ، لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق / علي حيدر . دمشق عام ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م .

● حاشية يس على التصريح ، مطبوع بهامش التصريح – دار الفكر بالقاهرة – من دون تاريخ .

● خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادى – تحقيق د. عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – ١٤٠٩هـ .

● الخصائص ، لابن جنى – تحقيق الشيخ / محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة – ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

● خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى) د. محمد محمد
أبو موسى – مكتبة وهبة – القاهرة – ١٩٨٠م .

● دراسات لغوية تطبيقية فى العلاقة بين البنية والدلالة د. سعيد حسن بحيرى – مكتبة الآداب – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

● دراسات نقدية فى النحو العربى د. عبد الرحمن أيوب – مؤسسة الصباح – الكويت – ١٩٥٧م .

● الدرس الدلالى فى خصائص ابن جنى د. أحمد سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – الطبعة الأولى – عام ١٩٨٩م .

● دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى – قرأه وعلق عليه الشيخ / محمود شاكر – مطبعة المدنى – بمصر – ومطبعة دار المدنى بجدة – الطبعة الثالثة – ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

● دلالات التراكيب (دراسة بلاغية) د. محمد محمد أبو موسى – مكتبة وهبة – القاهرة – ١٩٧٩م .

● دلالات التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى) د. محمد حسنين أبو موسى – منشورات جامعة قاريونس – الطبعة الأولى – ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

● دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة الثانية – عام ١٩٦٣م .

● الدلالة اللغوية عند العرب د. عبد الكريم مجاهد – دار الضياء – عمان – عام ١٩٨٥م .

● ديوان أبي النجم العجلي – جمع وتحقيق د. محمد أديب عبد الواحد – مطبوعات مجمع اللغه العربية بدمشق ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.

● ديوان الأعشى : ميمون بن قيس ، شرح د. يوسف شكرى فرحات – دار الجيل بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

● ديوان البحترى ، شرح وتقديم / حنا الفاخورى – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

● ديوان بشار بن برد ، شرح / حسين حموى – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

● ديوان ابن الرومى ، تحقيق د. حسين نصار – من دون طبعة ، ولا تاريخ .

● ديوان دعبل الخزاعي ـ صنعة د. عبد الكريم الأشتر ـ طبعة / مجمع اللغة العربية بدمشق ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.

● ديوان شعر ذي الرمة ، شرح وتقديم / زُهير فتح الله ـ دار صادر بيروت ـ عام ٢٠٠٤م .

● ديوان عمر بن أبي ربيعة ـ دار صادر بيروت ـ الطبعة الثالثة عام ٢٠١٢م .

● ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

● ديوان امرئ القيس ، تحقيق / حنا الفاخورى – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

● ديوان مسكين الدارمى ، تحقيق / خليل إبراهيم العطية وآخر – مطبعة دار البصرى – بغداد – طبعة ١٩٧٠م.

● ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ـ دار الجيل ـ بيروت ـ من دون تاريخ

● الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى ، تحقيق د. شوقي ضيف – دار المعارف بمصر – الطبعة الثانية ١٩٨٢م .

● روح المعاني ، للآلوسى – قرأه وصححه / محمد حسين العرب – المكتبة التجارية بمصر – ١٤١٧هـ .

● سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلى بن محمد السخاوى – تحقيق / محمد أحمد الدالى – مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٩٨٣م .

● شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيد – دار الجيل – بيروت – من دون تاريخ .

● شرح ديوان أبى تمام ، ضبطه وشرحه / شاهين عطية – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

● شرح ديوان الحماسة ، للخطيب التبريزى ، تحقيق / غريد الشيخ وآخر – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

● شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقى ، نشره / أحمد أمين ، وعبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

● شرح ديوان المتنبي ، شرح / عبد الرحمن البرقوقى – مكتبة نزار مصطفى الباز – بمكة – السعودية – عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .

● شرح شعر زهير بن أبى سلمى ، صنعة أبى العباس ثعلب – تحقيق د. فخر الدين قباوة – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

● شرح الكافية ، للرضى – تحقيق د. إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

● شرح الكافية الشافية ، لابن مالك – تحقيق د. عبد المنعم هريدى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

● شرح اللمع ، للأصفهانى – تحقيق د. إبراهيم أبو عباة – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود – الطبعة الأولى – ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .

● شرح المفصل ، لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة – من دون تاريخ .

● شعر بكر بن النطاح ، صنعة د. حاتم الضامن . مطبعة المعارف . بغداد . ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م .

● ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب – دار البصائر – بالقاهرة – عام ٢٠٠٦م .

● الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة العلوى – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٠هـ .

● ظاهرة الاسم فى التفكير النحوى (بحث فى مقولة الاسمية بين التمام والنقصان) د. المنصف عاشور – كلية الآداب – جامعة منوبة – تونس – عام ١٩٩٩م .

● ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم د. أحمد سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – مصر – طبعة ٢٠٠٣م .

● ظاهرة قياس الحمل فى اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين د. عبد الفتاح البجة – دار الفكر – عمان – بالأردن – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

● ظهر الإسلام ، للأستاذ / أحمد أمين – مكتبة النهضة المصرية – عام ١٩٨٢م

● عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى (المفتن فى العربية ونحوها) د. البدراوى زهران – دار المعارف – مصر – الطبعة الثانية – عام ١٩٨١م .

● عبد القاهر الجرجانى وجهوده فى البلاغة العربية د. أحمد بدوى – المؤسسة المصرية العامة – للتأليف والطباعة والنشر – الطبعة الثانية– من دون تاريخ .

● العربية والفكر النحوى (دراسة فى تكامل العناصر وشمول النظرية) د. ممدوح عبد الرحمن – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – عام ١٩٩٩م .

● العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الفكر العربى – القاهرة – من دون تاريخ .

● علم الدلالة (أصوله ومباحثه فى التراث العربى) د. عبد الجليل منقور – دار الكتاب الحديث – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .

● فلسفة عبد القاهر الجرجانى النحوية فى دلائل الإعجاز د. فؤاد على مخيمر – دار الثقافة – مصر – عام ١٩٩٨٣م .

● فى التطور اللغوى د. عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية – عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

● القاعدة النحوية (تحليل ونقد) د. محمود حسن الجاسم – دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

● قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجانى د. محمد عبد المطلب – مطابع المكتب المصرى الحديث – بالقاهرة – الطبعة الأولى عام ١٩٩٥م .

● قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب د. أحمد الودرنى – دار الغرب الإسلامى – بيروت – ٢٠٠٤م.

● قواعد النحو العربى فى ضوء نظرية النظم د. سناء حميد البياتى – دار وائل للنشر – الطبعة الأولى عام ٢٠٠٣م .

● الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبى الربيع – تحقيق

د. فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – بالرياض – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

● الكامل فى الأدب ، للمبرد – دار الكتب العلمية – بيروت . من دون تاريخ .

● الكتاب ، لسيبويه – تحقيق د. عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – بالقاهرة – الطبعة الثانية – ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

●كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوى – تحقيق / لطفى عبد البديع – المؤسسة المصرية العامة للتأليف – طبعة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .

●اللسانيات وأسسها المعرفية د. عبد السلام المسدى – الدار التونسية للنشر – عام ١٩٨٦م .

●اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان – عالم الكتب – بالقاهرة – طبعة ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

●اللغة العربية : معناها ومبناها د. تمام حسان – عالم الكتب – بالقاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

●اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفى للعلم د. طارق النعمان – ابن سينا للنشر – مصر – عام ١٩٩٤م .

●مباحث فى علم اللغة واللسانيات د. رشيد العبيدى – دار الشئون الثقافية العامة – بغداد – الطبعة الأولى – عام ٢٠٠٢م .

●المدخل إلى دراسة البلاغة العربية د. أحمد خليل . دار النهضة العربية . من دون تاريخ .

●مراجعات فى أصول الدرس البلاغى د. محمد محمد أبو موسى – مكتبة وهبة بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

●معاهد التنصيص علي شواهد التلخيص ، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي . تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب . بيروت . ١٣٦٧ هـ . ١٩٤٧م.

●معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. سمير اللبدى – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – عام ١٩٨٦م .

●المعنى فى البلاغة العربية د. حسن طبل – دار الفكر العربى بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

●مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

●مفتاح العلوم ، للسكاكى – ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه / نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٣م .

●المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق د. كاظم المرجان – وزارة الثقافة والإعلام – بالعراق – عام ١٩٨٢م .

●المقتضب ، للمبرد – تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – عام ١٩٨٥هـ .

●المقدمة ، لابن خلدون – دار الفكر – بيروت – عام ١٩٧٥م .

●مناهج البحث فى اللغة د. تمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء – بالمغرب – عام ١٩٧٩م .

●مناهج الدرس النحوى فى العالم العربى فى القرن العشرين د. عطا محمد موسى – دار الإسراء – عمان – الأردن – الطبعة الأولى – ٢٠٠٢م .

●منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى د. لطيفة النجار – دار العالم العربى – دبى – عام ٢٠٠٣م .

●من نحو المبانى إلى نحو المعانى د. محمد طاهر الحمصى – دار سعد الدين بدمشق – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

●منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، لحازم القرطاجنى – تحقيق / محمد الحبيب ابن الخوجة – دار الغرب الإسلامى – بيروت لبنان – الطبعة الثالثة– من دون تاريخ

●المنوال النحوى العربى (قراءة لسانية جديدة) د. عز الدين مجدوب – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سوسة – تونس – عام ١٩٩٨م .

●من الوجهة النفسية فى دراسة الأدب ونقده د. خلف الله محمد خلف الله – لجنة التأليف والترجمة والنشر – عام ١٩٤٧م .

●الميزان الجديد د. محمد مندور – نهضة مصر – الطبعة الثالثة . من دون تاريخ .

●النحو العربى : نقد وتوجيه د. مهدى المخزومى – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٩٦٤م .

●النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق – القاهرة . من دون تاريخ .

●نسخ الوظائف النحوية فى الجملة العربية د. خديجة محمد الصافى – دار السلام – الطبعة الأولى – ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

●نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية د. مصطفى حميدة – مكتبة لبنان ناشرون – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م .

●نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث د. نهاد الموسى – دار البشير – الأردن – الطبعة الثانية – ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

●همع الهوامع ، للسيوطى – تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – مصر – ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

●وثائق الحروب الصليبية والغزو المغولى للعالم الإسلامى (دراسة ونصوص) د. محمد ماهر حمادة – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٦م .

المجلات :

●البنية التحتية بين عبد القاهر وتشومسكى – مجلة الفيصل – الرياض – ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

●المنحى الوظيفى فى التراث اللغوى العربى د. مسعود صحراوى – مجلة الدراسات اللغوية – الرياض – المجلد الخامس – العدد الأول – سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

●النحو بين عبد القاهر وتشومسكى د. محمد عبد المطلب – مجلة فصول – المجلد الخامس – العدد الأول – عام ١٩٨٤م .

●النحو والشعر : قراءة فى دلائل الإعجاز د. مصطفى ناصف – مجلة فصول – المجلد الأول – العدد الثالث – سنة ١٩٨١م .

●النقد وقراءة التراث : عود إلى مسألة النظم د. حمادى صمود – المجلة العربية للثقافة – العدد الرابع والعشرون – سنة ١٩٩٣م .